الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الغاز الطبيعي في إستراتيجية روسيا اتجاه الإتحاد الأوروبي (2000_2020)

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

عبد السلام سايغي

إشراف الأستاذة:

سميرة ناصري

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
يحياوي هادية	أستاذ	جامعة خنشلة	رئيسا
ناصري سميرة	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
نوري عزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
لوصيف عبد الوهاب	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
منصوري سفيان	أستاذ	جامعة بومرداس	عضوا ممتحنا
سامي بخوش	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 01	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله نظير التضحيات التي بذلاها لتربيتي وتعليمي، ومنهما تعلَّمت الصمود، مهما كانت الصعوبات.

إلى نور حياتي ورفيقة دربي وسندي زوجتي الغالية حفظها الله لي

إلى حصاد عمري وسنيني

إلى أحلى وأجمل صبيتين تخلق في هذا الكون إبنتي الحبيبتين جنى وجنان

إلى من يحفز في الأمل وينير يومي إشراقا إبني الغالي محمد خليل

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاَ يَشْكُرُ اللّه مَن لا يشْكُر الناس "

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة سميرة ناصري عرفانا بكافة المساعدة والتوجيهات التي حظيت بها من طرفها طيلة المسار الجامعي للدكتوراه، وكذا الأستاذة يحياوي هادية التي كان لها دور في تجسيد هذا المسار العلمي، كما أن الشكر موصول للجنة لقبولها مناقشة هذه الأطروحة.

مقدمـــة

تمثل قضايا الطاقة أحد أهم المواضيع التي تنال إهتماما كبيرا من قبل الباحثين أو صناع القرار، ويرجع ذلك إلى دورها في التأثير على العلاقات بين الوحدات السياسية، فلا يقتصر الأمر كونها موارد ذات طبيعة إقتصادية وتقنية بل أصبح توظيفها في إستراتيجية الحكومات لترتيب علاقاتها مع محيطها الخارجي من دول ومنظمات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

في هذا الميدان تعتبر روسيا من بين أهم الفاعلين الدوليين في مجال الطاقة نظرا للإمكانيات والقدرات التي تحوزها والقاعدة الصناعية التي تملكها وشبكة التوزيع التي تسيرها، وإضافة إلى الإرث السوفياتي، فقد شهدت روسيا تحولا في إستراتيجيتها الطاقوية في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة أي منذ قدوم فلاديمير بوتين إلى السلطة واستراتيجياته الأمنية الطاقوية خصوصا تجاه دول اوروبا.

شهد الوضع الاقتصادي الأوروبي العديد من التحولات التي شملت مسار العملية التكاملية من خلال توحيد العملة، ثم السعي إلى توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي، والإختلالات التي عرفتها دول أوروبا بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما لحقها من أزمة ديون ببعض الدول الأوروبية، كل هذه التطورات تلتها فيما بعد الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى حدوث إنكماش في اقتصادياتها بفعل إجراءات الغلق والحجر الصحي، وصاحَبَ هذه الأوضاع مساعيها الرامية إلى مواجهة التحديات الطاقوية خاصة في مجال تأمين الإمدادات وتحقيق النجاعة الطاقوية.

إن الإعتبارات الجيوبوليتيكية للطاقة الروسية وتحديدا الغاز الطبيعي تركت صدى واسعا وفتحت نقاشات أكاديمية وميدانية حول الأمن الطاقوي في معادلة العلاقات الروسية الأوروبية، إذ لم يقتصر الأمر على وجود تبادلات تجارية بين الطرفين بل ساد المتغير السياسي بسبب إعتماد الطاقة وتوظيفها سياسيا، وقد تغذى هذا الطرح من التوترات التي

خلفتها الحقبة التاريخية للحرب الباردة ضمن الفضاء السوفياتي السابق خاصة وأنه يمثل الفضاء الحيوي للنفوذ الروسي ومجال مصالحه الحيوية.

إن هذا المنطلق يتعزز من خلال حاجة أوروبا إلى الإمداد والتموين بالغاز الروسي الذي يمثل منتوجا ملائما من حيث الأسعار والكميات من أجل إستمرارية سير إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي، ومع تزايد رغبة روسيا في بسط نفوذها كلاعب دولي ضمن عالم متعدد الأقطاب، فإن الأطراف الدولية الأخرى تسعى هي الأخرى لكي تقوض هذا النفوذ باتباع سياسة تحالفات واستراتيجيات لتقليص الإحتكار الروسي لأسواق الطاقة خاصة الأوروبية.

تمثل التجاذبات التي تشهدها العلاقات الروسية الأوروبية انعكاسا لتضارب المصالح ليس على المستوى الأوروبي فحسب بل العالمي أيضا، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، في ظل التنافس للسيطرة على مناطق الإمداد، وتنويع مصادر الطاقة والبحث عن الآليات التي تفضي إلى الإستعمال العقلاني للطاقة وضمان نجاعتها وفقا للمتطلبات البيئية، وتتحدد بذلك توجهات السياسية الخارجية لكل طرف سواء بالنسبة لروسيا أو دول الإتحاد الأوروبي أو القوى المتداخلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الدول النافذة في أسواق الطاقة بصفة عامة، ولبلوغ الغاية المنشودة تسعى هذه الأطراف إلى التحرك بناء على النظرة التي رسمتها لأمنها الطاقوي.

وقد ثبت هذا الطرح مع الأزمة الصحية التي شهدها العالم وخاصة أوروبا بسبب جائحة كوفيد 19 وإنعكاساتها على الوتيرة الاقتصادية وعلى أسواق الطاقة، وفي خضم هذا السياق فإن روسيا تنتهج سياسة تسعى من خلالها إلى تعزيز حضورها ضمن القوى الكبرى من منطلق إمكانياتها الطاقوية، في حين تسعى دول الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن مقاربة تقلص من حدة تبعيتها للغاز الروسي، من أجل تحقيق أمنها الطاقوي لضمان السيرورة الاقتصادية التنافسية.

لذا تأتي دراستنا والمعنونة بالبعد الطاقوي في إستراتيجية روسيا تجاه الإتحاد الأوروبي – دراسة حالة الغاز الطبيعي لبحث وتحليل الاستراتيجة الروسية في المجال الاوروبي ومدى تاثيرها في حقل العلاقات الدولية.

أهمية الدراسة:

تنضوي أهمية دراسة هذا الموضوع من أهمية البحث العلمي بصفة عامي من جهة وتكتمل من جانب آخر في مجال التخصص الذي يرتكز على تحليل العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية باعتبارها نموذج مهم عن الديناميكية التي تحكم العلاقات الدولية قي مجال الطاقة مع التركيز على قطاع الغاز الطبيعي للتعمق في الموضوع، أما أهداف الدراسة فتتمحور حول ما يلي:

- المساهمة في إثراء رصيد أدبيات الدراسات التي تناولت العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، خاصة من خلال التطرق لحالة الغاز الطبيعي باعتباره عنصرا مهما حاليا في الحركية البشرية والصناعية وكيف ينظر له من كلا الطرفين.
- البحث في طبيعة العلاقات ومسارها بين روسيا ودول الإتحاد الأوروبي والخصوصية التي تتميز بها، والتفاعلات الناتجة عن حركية هذه العلاقات.
- التعمق في محاولة فهم الإستراتيجية الروسية اتجاه أوروبا بالتركيز على التفاصيل الخاصة بالمتغير الطاقوي في شقه المتعلق بالغاز الطبيعي.
- التوصل إلى نتائج يمكن أن تكون بمثابة لبنة من لبنات البحث العملي للكشف على أهم محاور العلاقات الطاقوية الروسية والأوروبية.

دوافع إختيار الموضوع: تنقسم إلى نوعين

أ- **دوافع موضوعية:** تتعلق بالجانب العلمي لموضوع الدراسة، حيث:

- بحكم التخصص في مجال العلاقات الدولية، فقد كان من المنطقي أن يكتسي موضوع الغاز الطبيعي وموقعه في العلاقات الروسية الأوروبية الاهتمام السائد في إختيار موضوع الأطروحة.
- المسارات التي أخذتها العلاقات بين الطرفين منذ تولي فلاديمير بوتين مقاليد الحكم، بالتركيز على المتغير الطاقوي – الغاز الطبيعي – في فترة ما بعد الحرب الباردة، واعتماده كأداة في التصور الإستراتيجية الروسي اتجاه الإتحاد الأوروبي.
- التخصص في الموضوع أكثر والتوسع في مجال دارسة العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية من جوانب مختلف وفي إطار زمكاني محدث.

ب- دوافع ذاتية: تتعلق بشخص الباحث وتشمل:

- الرغبة الملحة لاستكمال منهج البحث المستهل خلال طور الماستر في مجال حقل العلاقات الدولية وتحديدا بالتطرق إلى النموذج الروسي الأوروبي في بعده الطاقوي.
- التوجه الشخصي للموضوع لما يحمله من حركية مستمرة تكسبه القابلية في تجدد المعطيات وتعدد الأحداث الدولية المرتبطة بالموضوع التي تتطلب بالبحث والتحليل لمختلف جوانبه.
- الفضول الذي يكتنف الباحث لفهم التحول في السلوك الروسي المتأصل تاريخيا والذي يهدف إلى استعادة روسيا لمكانتها الدولية عبر علاقتها مع أوروبا.

أدبيات الدراسة:

موضوع الأطروحة لا يعد طرحا جديدا في مجال البحث العلمي، فقد كان موضوعا نال اهتمام الباحثين والأكاديميين والممارسين خاصة في التخصص المتعلق بالدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية مع الإشارة إلى تباين الإطار الزماني والمكاني للدراسة، وتمثلت أهم الدراسات السابقة التي تتماثل في المتغيرات ومقاربات التحليل في:

1-الكتب:

من أهمها ما ألفه لوكاس تيشي Lukáš Tichý سنة 2019، كتاب موسوم بعنوان "EU-Russia Energy Relations" حاول من خلاله أن يتطرق إلى موضوع الأمن الطاقوي من خلال التوظيف السياسي للطاقة في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، وفي دراسة أخرى ومن خلال الكتاب الذي ألفه بول هنري داسيلير Pol-Henry DASSELEER سنة 2009 بعنوان " Gazprom – l'idéalism Européenn à l'épreuve du réalisme russe " يتطرق الكاتب هنا إلى العلاقة بين غازبروم والإتحاد الأوروبي في مجال الغاز والرهانات الأمنية الطاقوية الأوروبية، مبرزا تجسد شركة غازبروم في الدولة الروسية من خلال علاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي.

كما ألفت الباحثة لمى مضر الأمارة سنة 2009 كتابا بعنوان: "**الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**"، رصدت من خلاله أبرز سمات الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية، مبرزة المبادرات الإيجابية في الفترة التي تولى فيها بوتين الحكم، وذلك من خلال محاولات روسيا في عهده استمالة البلدان العربية في قضايا ذات اهتمام مشترك، وإبداء الرغبة في التوسط لحل الأزمات في المنطقة.

2-الدراسات الجامعية:

وهي عديدة منها أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قي العلوم السياسية 2019 لصاحبها إبراهيم بولمكاحل تحت عنوان: "**الإستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي**"، حيث تناول ضمنها موضوع أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية من خلال إنعكاسات الإستراتيجية الطاقوية الروسية وتوظيف الطاقة كأداة استراتيجي.

وفي عمل أكاديمي آخر تمثل في رسالة جامعية لنيل شهادة الماجستير موسومة بـ: "**الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي الطاقة أنموذجا (2000-2014)**" لصاحبها لخضر نويوة وناقش الكيفية التي اعتمدتها الإدارة الروسية على متغير الطاقة كأداة تأثيرية في استراتيجيتها تجاه الإتحاد الأوروبي في المجال الزمني للدراسة.

لقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على إعتماد تحليل أحادي يخضع لتوجهات إحد الطرفين، دون مراعاة الفكر الإستراتيجي لكلاهما، بمعنى أنه لم يتم التعرض لمتغيز الغاز بالشكل اللازم الذي يبرز في محور العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، وهو ما سنحاول أن نستدركه في دراستنا هذه.

إشكالية الدراسة:

يناقش هذا البحث معالم الإستراتيجية الطاقوية الروسية اتجاه الإتحاد الأوروبي منذ تولي فلاديمير السلطة سنة 2000 إلى غاية سنة 2020، بالتركيز على الغاز الطبيعي وكيفيات توظيفه كمورد يشكل مكامن القوة لروسيا في سياساتها مع أوروبا، وتبيان أهم ردود الفعل الأوروبية والتداعيات التي أفرزتها التفاعلات الروسية الأوربية في ميدان الطاقة على الأمن الطاقوي، ومن هنا تحاول الأطروحة معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى اعتمدت روسيا على الغاز الطبيعي في إستراتيجتها تجاه الإتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 ؟

للتفصيل أكثر يمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية كالآتي:

- ما هو مضمون الفكر الإستراتيجي الروسي منذ قدوم بوتين إلى السلطة سنة 2000؟
- ما موقع الإستراتيجية الروسية ضمن إطار المقاربات النظرية للعلاقات الدولية ؟
- ما هو واقع العلاقات الطاقوية – في قطاع الغاز الطبيعي – الروسية الأوروبية ؟
- كيف أثر توظيف روسيا للغاز الطبيعي على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ؟

- ما هي الآفاق المستقبلية للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية ؟

حدود الدراسة:

انصب البحث مكانيا على إقليم روسيا ودول الإتحاد الأوروبي ومناطق الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي فيما سبق باعتبار أن الدراسة اختصت بهذا المجال نظرا لشبكة العلاقات الطاقوية من الناحية المادية والجغرافية، أما من حيث الإطار الزمني فقد تم حصر الدراسة من سنة 2000 أي منذ أن تقلد فلاديمير بوتين السلطة إلى غاية سنة 2020.

وتشمل حدود دراستنا عند الإعتماد على المعطى الجيوسياسي، مجالات النفوذ والتفاعل بين روسيا والدول الأوروبية وكذا المجال السوفياتي السابق أو الدول المستقلة منذ تفككه، ويمتد إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا المجال يعد مركز الطاقة العالمية بمختلف أسواقها وتجاذباتها الإقليمية، ويمتد في الزمان من تسعينات القرن الماضي إلى غاية 2020.

فرضيات الدراسة:

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة ما تعلق بها من تساؤلات، تم تبني فرضيات نسعى لاختبارها:

- التحولات التي عرفها الفكر الإستراتيجي الروسي اتجاه الإتحاد الأوروبي ترتبط بشكل هام بالتحولات التي عرفتها جيوسياسية الطاقة خاصة منذ تولي فلاديمير بوتين السلطة.
- كلما زاد توظيف الطاقة سياسيا كلما زاد دورها في تشكيل العلاقات الروسية الأوروبية.

- كلما زاد إعتماد دول الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي كلما زادت تبعيتها لروسيا وأصبح أمنها الطاقوي محل نقاش خاصة في ظل التوترات عبر مناطق الإمداد الروسي.

منهجية البحث:

نظرا لتشعب الموضوع من حيث المضمون لأنه يناقش المتغير الطاقوي ودوره في العلاقات الروسية الأوروبية فهو موضوع يمتد في الزمان والمكان، وفق كرونولوجيا أحداث مهمة وتعدد الفواعل ولهذا تم الإعتماد على عدة أدوات منهجية هي:

1. **منهج تحليل المضمون:** تم استخدامه لفهم التوجه الإستراتيجي الروسي من خلال اعتماده على المقدرات الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي، وإبراز كيفية توظيف ذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة طرف إدارة الرئيس فلاديمير بوتين.
2. **المنهج الإحصائي:** من خلال تقصي المؤشرات الكمية، بغية تقريب الفهم وتسهيل التصور و الإدراك، كما تعزز هذه الأداة الإحصائية لإبراز الإمكانيات الحقيقية وخصوصيتها سواء بالنسبة لروسيا أو بالنسبة للسلوك الإستهلاكي الأوروبي.
3. **المنهج المقارن:** رغم أن الدراسة ليست دراسة مقارنة في أصلها، إلا أن تعدد الفواعل فرض أن تكون هناك نوع من المقارنة الضمنية التي تهدف إلى تحديد ردود الفعل والإستجابة سواء بالنسبة للطرف الروسي أو الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة أو دول قطرية.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

يشكل موضوع الأطروحة مجالا متداولا بالبحث والدراسة، لكن لم يتم التعمق أكثر في الكشف عن المجال الطاقوي في شقه المتعلق بالغاز الطبيعي، وهذا ما أسس مجالا جديدا لتحليل العلاقة الجدلية بين الغاز الطبيعي الذي يتم توظيفه سياسيا وعلاقة ذلك بالأمن الطاقوي ومستقبل العلاقات بين روسيا وأوروبا، حيث بالنظر إلى المراجع التي تناولت

الموضوع ركزت جزئيا في هذا المجال، وهو ما انعكس على التراكمات المعرفية حول الموضوع لكنه في نفس الوقت يمثل تحد لمحاولة تحليل الموضوع وفهم العلاقة التي تحكم متغيراته.

تقديم الخطة:

اعتمدنا في دراستنا على خطة حاولنا من خلالها استيعاب وترتيب المعلومات والأفكار المتوفرة حول الموضوع، وفقا لترتيب عضوي يسمح بعرض الموضوع بطريقة منطقية ومتسلسلة وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة الرئيسية وضبط إطارها النظري، مع إبراز محددات الفكر الإستراتيجي الروسي مع التركيز على مضمون الإستراتيجية الطاقوية منذ قدوم فلاديمير بوتين إلى السلطة، وكيف كان للبعد الطاقوي دور في تشكل الإستراتيجية الروسية وإعادة صياغة وسائلها وتقويم أهدافها وإبراز أهم توجهاتها نحو الطرف الأوروبي، كما تم طرح المقاربات النظرية التي تدخل في حيز الدراسة والتي تعكس الإعتماد على العوامل الجيوبوليتيكية للطاقة ودورها في العلاقات الدولية وهنا يتم إسقاطها على العلاقات الروسية الأوروبية.

الفصل الثاني:

ركزت الدراسة في الفصل الثاني على الواقع الجيوسياسي للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية منذ تأصلها إلى غاية تطور الأدوار التي يقوم بها الفاعلين الدوليين في مجال الطاقة، كما تم التطرق إلى مختلف الأزمات الطاقوية المنبثقة عن التفاعلات الدولية الروسية الأوروبية ضمن النسق الدولي، ومن ثم طرح مختلف الرهانات التي يواجهها الأمن الطاقوي

على ضوء التجاذبات بين روسيا وأوروبا للظفر بالمصالح الطاقوية كل حسب حساباته الواقعية التي رسمها.

الفصل الثالث:

يتناول الفصل الثالث بالتحليل والتفصيل باعتبار الغاز الطبيعي كمتغير طاقوي في معادلة العلاقات الروسية الأوروبية، من خلال الكشف عن كيفيات توظيفه سياسيا ودبلوماسيا للحفاظ على المصالح وتحقيق أبعاد الأمن الطاقوي، هذا الأخير الذي تم التطرف لأهم العناصر المشكلة له وتلك التي تؤثر على إستقراره، وتم عرض لمختلف الفاعلين الدوليين في ميدان الطاقة وطرق إدارتهم لملف الطاقة تجاه الآخر وخاصة الغاز الطبيعي.

الخاتمة

تمثل حوصلة لأهم النتائج المتعلقة بكافة أقسام الدراسة المستخلصة بعد إتمام البحث، وانطوت على إيجاد رابط بين البعد الطاقوي في شقه المتعلق بالغاز الطبيعي والإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي، واستخلاص مدى توظيف العامل الطاقوي في نسج هذه العلاقات والآثار والتداعيات التي أفرزتها في مجال الأمن الطاقوي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتوجهات الإستراتيجية الطاقوية الروسية الأوروبية

مقدمة الفصل

تكتسي الإستراتيجية الروسية تجاه القوى الفاعلة في النظام الدولي اهتماما بالغا في مجال الدراسات الإستراتيجية، خاصة العلاقات التي تربط روسيا بالإتحاد الأوروبي نظرا للإعتبارات التاريخية والسياسية والإقتصادية بين الطرفين، وهو ما يجعلنا نتناول موضوع الفكر الإستراتيجي الروسي وكيف يتم توظيف محاوره في نسج العلاقات مع أوروبا في الميدان الطاقو الذي ينال بالدراسة والتحليل بالنظرية والتطبيق ميول العديد من الباحثين والممارسين، وسيتم تفصيل ذلك من خلال محاور هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية

لا شك أن مفهوم الإستراتيجية يعتبر أحد المفاهيم التي تطورت عبر الزمن، منذ العصر الإغريقي على غاية اليوم، إذ أن هذا التطور كان لزاما نظرا للارتباط الوثيق بين مفهوم الإستراتيجية ومفهوم الدولة، ويعكس هذا المبحث عرضا لمفهوم الإستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم المتشابكة معها مع إبراز أهم محدداتها والوسائل والأهداف التي ترتكز عليها.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية وعلاقاته بالمفاهيم ذات الصلة

أولا: مفهوم الإستراتيجية

❖ **أهم التعاريف:**

نجد أن العديد من الباحثين في الشأن السياسي والدولي والتنظيمي قد ساهموا في تقديم العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح الإستراتيجية بداية من المعنى اللفظي لها إلى غاية مضمون ودلالة المفهوم ويمكن إجمال أهم التعريفات فيما يلي:

- الاستراتيجية مصطلح يوناني مشتق من كلمة ستراتيغوس Strategos – والتى تعنى القائد، وفي كتابات أُخرى تربط المصطلح بكلمة Strategema التي ظهرت في الربع

الثاني من القرن السادس قبل الميلاد وهي تشير إلى الحيلة والخداع على تعبير الحكيم الروماني كليمون أبكاندي(Clement ABXCANDIE) في القرن الثاني قبل الميلاد، وكلمة strategeo عند أوناسدير (Onasander) التي تعني ناور من المناورة. ويتواجد مصطلح الاستراتيجية في مختلف اللغات كالإغريقية واللاتينية وكانت تدل على الحيلة والخداع.

وتم حصر أهم التعريفات لمصطلح الإستراتيجية كما يلي:[1]

- عرَّف كلاوز فيتز (Carl von Clausewitz) الإستراتيجية بأنها "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب."
- أما فوندر جولتز (Colmar Freiherr von der Goltz) فقد عرَّف الإستراتيجية بأنها "اتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل."
- وقد عرَّفها ليدل هارت B. H. Liddell Hart بكونها "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية."
- في حين عرفها مولتكه (Helmuth von Moltke the Elder) بأنها "عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف."
- أما ريمون آرون (Raymond Aron) فعرفها بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية."
- وجاء في قاموس أكسفورد Oxford بأن الإستراتيجية "فن عرض وتوجيه العمليات العسكرية الكبيرة والعمليات الخاصة بالحملة". أما الموسوعة البريطانية تشير بأنها علم وفن استخدام جميع موارد الدولة للوصول إلى هدف الحرب وعرفت وفقا

[1] محمد ياسين صقر، "مفهوم الاستراتيجية "The Concept of Strategy "، الموسوعة السياسيّة، 2018-07-30، تاريخ آخر دخول: 12-07-2023 18:26، متاح على الرابط التالي : https://political-encyclopedia.org/dictionary/ مفهوم الاستراتيجية.

للموسوعة السياسية "علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى".[1]

ويلخص هنري مينتزبرغ (Henry MINTZBERG) مفهوم الإستراتيجية في خمس نقاط[2]:

أ. الاستراتيجية كنظام معقد: يعتبر أنظمة المنظمات معقدة وغير قابلة للتنبؤ بشكل تام، لذا يرى أن الاستراتيجية تنشأ بشكل طبيعي من التفاعلات والديناميكيات المعقدة داخل المنظمة وبينها وبين بيئتها.

ب. الاستراتيجية كنتاج لعمليات التفاعل والتكيف: يؤكد على أهمية التكيف والتفاعل المستمر مع التحولات الصادرة عن البيئة الخارجية، ويبرز أن الاستراتيجية تمثل نتاج ينشأ بشكل طبيعي من تجارب المنظمة وردود الفعل تجاه هذه التحولات.

ج. الاستراتيجية كنموذج متغير ومتنوع: يرفض هنري مينتزبرغ الرؤية الثابتة للإستراتيجية ويؤكد على أنها يمكن أ.ن تتغير بشكل مستمر استنادًا إلى تحولات البيئة المحيطة والتحديات الداخلية.

د. الاستراتيجية كتشكيل غير مقصود: يركز على أن الكثير من التحديات والفرص تأتي بشكل غير متوقع وأن الأطر التنظيمية قد تشكل استراتيجيات غير مخطط لها.

هـ. وجهة النظر أو الرؤية: وتشير إلى ثقافة المنظمة أو الطريقة التي ترى المنظمة بها نفسها ويراها بها العملاء والمنافسين.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف بخصوص مصطلح الإستراتيجية ونظرا لغياب عنصر الدولة في التعاريف السابقة فإن الإستراتيجية هي الإختيار الأمثل للوسائل والموارد الملائمة لتحقيق غاية معينة.

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الجزء 1، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 1979، ص. 169.

[2] MINTZBERG Henry, The strategy concept I: five ps for strategy. California management review; fall 1987, pp 11-17.

ثانيا: تطور مفهوم الإستراتيجية

برز مصطلح الإستراتيجية (Strategy) أول مرة سنة 1771 في المعجم الأوروبي على يد الضابط الفرنسي بول قيدون جولي دو مايزروي (Paul Gédéon Joly de Maizeroy) بعد نشره لترجمته للتكتيك الخاص بالإمبراطور البيزنطي ليو السادس.[1]

وبدأ مفهوم الإستراتيجية يبتعد عن تميزه فن إلى اعتباره إدارة للحرب، خاصة خلال القرن الثامن عشر الذي اتسم بالعقلانية في شتى مجالات النشاط الإنساني، وتطور هذا المفهوم مع لويد كلاوزفيتش، فالأول ربط دلالته بالفعل العسكري والثاني اعتبرها بأنها استخدام الإشتباك للوصول إلى غاية الحرب.[2]

ولم يقتصر مفهوم الإستراتيجية على العمل العسكري وما يؤول إليه لتحقيق غاية الحرب، بل يمثل علم إدارة الصراع الإستراتيجي في مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والاعلامية إضافة للعسكرية وبذلك اصبحت الاستراتيجية الشاملة هي الأصل في تحديد القيادة السياسية في الدولة لأهدافها في فترات الحرب والسلم.[3]

الفرع الثالث: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الإستراتيجية

ترتبط بعض من المفاهيم مع مفهوم الإستراتيجية، ويمكن أن نركز على أهم المفاهيم الآتية نظرا للتشابك الوثيق بينها:

1. الإستراتيجية والسياسة:

[1] Lawrence FREEDMAN, "The Meaning of Strategy, Part I: The Origins," Texas National Security Review 1, no. 1 (October 2017), p 93.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية (بغداد: جامعة بغداد، 2009)، ص ص. 12–13.

[3] مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، حسن سيد سليمان، مفاهيم إستراتيجية، محاضرات، 2018، ص 5.

يتقاطع المفهومين في مجال التدخل، إذ أن السياسة تعمل على تحديد الأهداف القومية للدولة في حين تحدد الإستراتيجية الوسائل والبدائل لتحقيق هذه الأهداف القومية، من خلال خطط مستقبلية، وهو الطرح الذي تستهدفه الإستراتيجية بأساليبها. ويمكن أن تكتسب الإستراتيجية الصبغة السياسية عندما يتعلق الأمر بعملية تطوير القوة السياسية للدولة، ودعم نظام الحكم داخليا وضبط العلاقات مع فواعل البيئة الخارجية، حيث عرفها ماكس فيبر بأنها: "إمكانية تولي أحد الفاعلين داخل علاقة إجتماعية منصبا يستطيع من خلاله تنفيذ إرادته الخاصة على الرغم من المقاومة بغض النظر عن الأساس الذي تنشأ عنه هذه الإمكانية.[1] ويمكن أن يعرف على أنها فن إدارة الحكم والسلطة بين الحاكم والمحكوم.

وتشكل الإستراتيجية عاملا مهما يساهم في تحقيق الرؤية النابعة من تصور صانع القرار، من خلال تحقيق الإرادة الوطنية والإئتلاف بين الفاعليين في الداخل والخارج، وإزداد هذا الإرتباط بين المفهومين مع تطور مفهوم لإستراتيجية فعدم إقتصارها على قيادة المعارك والحروب وشملها عوامل أخرى أصبح تحديد الأهداف والوسائل يركز على المجتمع ككل.[2]

2. الإستراتيجية والتكتيك:

يعرف التكتيك في مجال الحرب بأنه فن خوض المعارك أرضا وبحرا وجوا وهو يتعلق بنهج قتال معين من خلال توزيع القوات واستخدام مختلف الأسلحة لتنفيذ حركات الهجوم والدفاع[3]، ويعرف كذلك حسب المفكر الإستراتيجي سان تسو بأنه فن استهداف وضرب نقاط الضعف، كما يمكن الإشارة إليه بأنه إجراء منظم يتخذ لتحقيق أهداف معينة ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمجال العسكري، ويتشارك هذا المفهوم مع الإستراتيجية في مجال تداخلها مع الحرب من خلال المبادئ التي تحكمها والتي لخصها ليدل هارت في ثمانية (08) مبادئ عملية

[1] ستيفن ديتانسي، علم السياسية الأسس، تر: رشا جمال، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص 35.

[2] مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، حسن سيد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 16-21.

[3] Britanica, Tactics, visited in 12-01-2024 https://www.britannica.com/topic/tactics

تتمثل في: مطابقة الهدف مع الإمكانيات، الإحتفاظ بالهدف، تحديد الإختيارات الأكثر توقع، استهداف خط المقاومة الأضعف، مواجهة خط عمليات يتعدى إلى أهداف متناوبة، مراعاة المرونة في مجال التخطيط والتشكيلة، توظيف عقلاني للإمكانيات، عدم تجديد الهجوم في نفس الموقع الذي أثبت فشلا.[1]

والمصطلحين يدلان أيضا على إرتباطهما الوثيق تاريخيا بمفهوم الحرب وعمليات المواجهة، وأدخلت بعض التعيلات وتعدت دلالتهما إلى مجال التسيير، ويتباين المفهومين في مجال الهدف وعامل الزمن فإذا اعتبرنا أن الاستراتيجية هي خطة عمل التي ستقودنا إلى أهداف مسطرة مسبقا، فإن التكتيك يمثل مجموع الخطوات الملموسة التي ستسمح لك بتحقيق تلك الأهداف.[2]

3. الإستراتيجية والأمن:

يستند مفهوم الأمن القومي إلى اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول: يعبرّ أصحاب هذا الاتجاه عن الأمن القومي بأنه:(تصوّر إستراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحيّ لأي أمة من الأمم)، والمقصود هنا بالمصالح الحيوية للدولة أو الأمة الحفاظ على الاستقلال والسيادة والاستقرار.

[1] ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي (بيروت: ط 4، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000)، ص ص. 285-286.

[2] Sarah Laoyan, Website Asana, Stratégie ou tactique : quelles différences ? 2022, consulter le 12/03/2023à 22:30, https://asana.com/fr/resources/strategy-vs-tactics

الاتجاه الثاني: يركز أصحاب هذا الاتجاه على الدولة، باعتبارها المحور الأساسي للأمن، ولحماية أمن الدولة لابد من التركيز على البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى، كالقضايا الثقافية والاجتماعية لأنها تعد من موضوعات السياسية الدنيا.[1]

ويمثل مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي شهدت مسارا من التطور، لكن يبقى المتغير الذي لا يمكن أن تزول معالمه هو أن مفهوم الأمن برتبط بفكرة الوجود والحفاظ على المصالح القومية وحمايتها من التهديدات الخارجية.

تهتم الإستراتيجية وسياسات الدفاع والأمن بتحديد الأولويات التي تسير الموارد المخصصة للحفاظ على الأمن وتوجيه صانع القرار في المسار الصحيح، وتعمل الإستراتيجية والسياسة الأمنية على تحديد التهديدات المحتملة على مستوى البيئة الأمنية ومتابعة تأثيرها على الأمن على المدى القصير، المتوسط والبعيد.[2]

تمثل الإستراتيجية والأمن وجهان لعملة واحدة، الأولى وسيلة والثانية غاية وتبرز أهم أوجه التباين في مجال المصالح الوطنية، فالأمن يهدف إلى حماية الدولة والمجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية، أما الاستراتيجية تركز على تحقيق المصالح الوطنية على المدى الطويل، وتتضمن تحديد الأهداف والسبل التكتيكية لتحقيق هذه المصالح كما أن الاستراتيجية تلعب دورًا في تحديد الأهداف الوطنية والمسارات الرئيسية لتحقيقها، أما الأمن يتحكم في كيفية تحقيق هذه الأهداف بما يضمن الحماية الكافية وتفادي المخاطر الأمنية.

بعبارة أخرى الاستراتيجية تعني التفكير بشكل استراتيجي في كيفية التعامل مع التحديات الأمنية والتهديدات، أما الأمن يهتم بتطوير استراتيجيات الدفاع والتأمين للتصدي للتهديدات الحالية والمستقبلية.

---

[1] جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 8، 2014، ص 21.

[2] Martin Neill and others, Defense Policy and Strateg, Institute for Defense Analyses (2017): <http://www.jstor.com/stable/resrep22899.4>

4. الإستراتيجية والجيوبولتيك:

الجيوبوليتيك هي الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، وهناك التأكيد كله يكون على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، وعرفها جون كيفر بأنها السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية، وعرفها ألكسندر دوغين بأنها وجهة نظر السلطة، هي علم السلطة ومن أجل السلطة،[1] ويمكن أن تعرف أيضا بأنها دراسة العلاقة بين جغرافية الدول وسياساتها.

تتحدد الإستراتيجية بناء على العوامل الجيوستراتيجية التي تساهم في رسم إستراتيجية معينة فمثلا دولة مثل المملكة المتحدة ونظرا لموقعها الجغرافي الذي يجعل منها جزيرة كبيرة، فإستراتيجتها تركز على التحكم في المجال البحري وهو أحد شروط بقائها، ومظاهر بناء أسطولها والسعي للحفاظ على امن الإمدادات يمثل أولويات بالنسبة لها، والعلاقة التي تربط بين الإستراتيجية والجيوبوليتيك هي علاقة تكاملية، فالأولى تمثل الإطار التحليلي والثانية تشكل الإطار العملي له[2].

5. الإستراتيجية والجيوستراتيجية:

تعرف الجيوستراتيجية بأنها دراسة المعالم الجغرافية للإستراتيجية، أي بالتركيز على البعد المكاني أو الجعرافي، كما يمكن تعريفها بأنها الجزء الجغرافي الدقيق من الإستراتيجية[3] والجيوستراتيجية تبحث في إستراتيجية الدولة في أوقات الحرب أو السلم، وتركز على العوامل الجغرافية من حيث الموقع والحجم والشكل والإتصال بالبحر والحدود، ويظهر الفرق بينها

[1] نوار جليل هاشم، ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المغاهيم/ المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 4 (2)، 2020، ص ص. 437–438.

[2] Stephane Rosiere, Géographie politique, géopolitique et géostratégie : distinctions opératoires, L'Information géographique, Paris, Armand Colin, 2001, vol. 65, n°1, pp. 5-6.

[3] Alexandre Lalanne-Berdouticq, Avoir les idées claires : qu'est-ce que la géopolitique ? Quelle différence avec la stratégie ? consulter le 12-02-2023 à 18 :20. https://libertepolitique.com/Actualite/Decryptage/Avoir-les-idees-claires-qu-est-ce-que-la-geopolitique-Quelle-difference-avec-la-strategie

وبين الإستراتيجية تخلق الكثير من التماهي أثناء عملية توظيف المفهومين نظرا للتشابك الكبير بينهما.[1]

6. الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

يعرف هولستي السياسة الخارجية بأنها: " مجموعة القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة".

أما جيمس روزنو فعرفها بأنها مجموعة من التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للحفاظ على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها.[2]

ومن هنا يجدر التمييز بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية والتي هي جزء من العلاقات الدولية والتي تعبر عن الجانب السياسي الرسمي للدولة، فالسياسة الخارجية كما يعرفها " علي الدين هلال " مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة، فتحرك السياسة الخارجية – و بضمنها الدبلوماسية والتي هي كلها تنضوي تحت لواء العلاقات الدولية – كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية) ، لذلك يرى الدكتور مازن الرمضاني إن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف، بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة السياسية الخارجية.

7. الإستراتيجية والدبلوماسية

[1] سعود عبود، الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد 15249 الصادر في 25-03-2010، أخر تحديث يوم 22-04-2023 على الساعة 21:00 https://www.alriyadh.com/509799

[2] مصطفى بوصيوعة، تطزر مقاربات تحليل السياسة الخارجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، 2016، ص 12.

يعرف أرنست ساتو الدبلوماسية بأنها: "استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة". ويعرفها كذلك الفقيه الدولي شارل دي مارتنس بأنها: " علم العلافات وبمعنى أدق، علم أو فن المفاوضات"،[1] ويمكن أن نعرف الدبلوماسية بأنها علم وفن إدارة وتنظيم العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول.

إن المهتمين بالشؤون الدبلوماسية يدركون بأن تحقيق مصالح وأهداف كل دولة لا تتم إلا من خلال العمل الدبلوماسي التاجح، مع اتسام ممارسيها بادواتها المميزة التي تعبر عن الذكاء والحنكة والحكمة والكفاءة والصبر فالدبلوماسية أحد وسائل السياسة الخارجية في أوقات السلم مع إستبعاد اللجوء إلى السلاح.

الدبلوماسية والإستراتيجية وجهان لعملة واحدة وهي السياسة الخارجية بمخططاتها وأهدافها ومراجعها، فالدبلوماسية هي فن الإقتاع دون استعمال القوة والإستراتيجية هي فن الغلبة بأقل تكلفة ممكنة.[2]

المطلب الثاني: محددات الإستراتيجية

تتحدد الإستراتيجية وفقا للعوامل الآتية:

1. **القوة العسكرية والاقتصادية:**

- قوة الدولة العسكرية والاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في تحديد استراتيجيتها. الدول القوية عسكرياً واقتصادياً قد تتبنى استراتيجيات تشمل التدخل العسكري أو التأثير الاقتصادي.

2. **المصالح الوطنية:**

[1] فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992)، ص 26.

[2] لطيف كريم محمد العبيدي، الوسائل السياسية بين الإستراتيجية والدبلوماسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، 2009، ص. 107.

- المصالح الوطنية تشكل دافعاً أساسياً لتحديد الاستراتيجية. قد تتغير هذه المصالح بناءً على التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية والدولية.

3. **النظام الدولي:**

- الظروف الدولية وتوزيع القوة في النظام الدولي تؤثر على استراتيجيات الدول. قد يكون للتحالفات والتحاقات بالمنظمات الدولية تأثير كبير على اتجاهات السياسة الخارجية.

4. **العوامل الثقافية والدينية:**

- الثقافة والدين يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض. يمكن أن تكون هذه العوامل محددة لقرارات التحالف والتصعيد العسكري.

5. **القيم والأيديولوجيا:**

- القيم والأيديولوجيا تلعب دوراً في توجيه الدول نحو اتجاهات معينة. على سبيل المثال، الدول ذات النظام السياسي المشترك قد تكون أكثر عرضة للتعاون والتحالف.

6. **التحديات الأمنية:**

- التهديدات الأمنية مثل الإرهاب، النزاعات الحدودية، والتسلح النووي تلعب دوراً في تحديد استراتيجيات الدول للتعامل مع هذه التحديات.

7. **التكنولوجيا:**

- التقدم التكنولوجي يؤثر على القدرة العسكرية والاقتصادية، مما يجعله محددًا مهمًا للاستراتيجية في العلاقات الدولية.

8. **التفاعلات الإقليمية والدولية:**

- العلاقات مع الدول المجاورة والفاعلين الدوليين تلعب دوراً في توجيه السياسات والاستراتيجيات.

المطلب الثالث: وسائل وأهداف الإستراتيجية

أولا: الوسائل:

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري ومثالية تصورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية، وتتمثل هذه الوسائل في مادية ومعنوية نشرحها في ما يلي:

1-الوسائل المادية :

يقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية ،كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

2-الوسائل المعنوية:

تنطوي الوسائل المعنوية على منظومة الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع

الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية. فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات. وهي في جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى والقادرة على استقطاب الحلفاء وعزل المناوئين ودحر الأعداء[1].

الإستراتيجية ونظرا للأهداف التي نسجت من أجلها فإنه يجب أن تتناسب وسائل تنفيذها مع مستوى تلك الأهداف ووفقا للقدرات التي تملكها الدولة المعنية، وبهذا فإن اختيار الوسائل يعد حاسما في تحقيق المستوى المطلوب من الأهداف.

ثانيا: الأهداف

تكمن أهداف الإستراتيجية في العلاقات الدولية في تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح التي تخدم مصلحة الدولة. يمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي:

1. **الحفاظ على الأمن الوطني** :تشمل الإستراتيجية في العلاقات الدولية حماية الدولة ومواطنيها من التهديدات الخارجية. هذا يتضمن التعاون مع الدول الأخرى لمكافحة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية.
2. **تعزيز التجارة والاقتصاد** :تسعى الدول إلى تطوير علاقاتها الدولية لتحقيق التجارة الدولية وتعزيز اقتصادها. هذا يشمل إقامة شراكات اقتصادية وتوقيع اتفاقيات تجارية لتعزيز التبادل التجاري.

[1] موقع جامعة سطيف، خطوات، مستويات ، نماذج ووسائل الاستراتيجية https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=4208

3. **الحفاظ على التوازن الإقليمي** :تسعى الدول إلى تطوير علاقاتها الإقليمية لضمان استقرار الحدود ومنع النزاعات الإقليمية. يمكن أن تشمل الإستراتيجية في هذا السياق تطوير التحالفات والشراكات الإقليمية.

4. **تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان** :تتضمن الإستراتيجية أيضًا العمل على نشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الساحة الدولية والتعاون مع الدول التي تشارك في تعزيز هذه القيم.

5. **تطوير العلاقات الثنائية والدبلوماسية** :تحرص الدول على بناء علاقات قوية مع دول أخرى من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية لتعزيز التفاهم والتعاون.

6. **مواجهة التحديات العالمية** :تشمل الإستراتيجية التعامل مع التحديات العالمية مثل تغير المناخ، الهجرة، وانتشار الأمراض الوبائية، وذلك من خلال التعاون مع الدول الأخرى للتصدي لهذه التحديات.

تُعتبر هذه الأهداف مرنة وقابلة للتكيف وفقًا للظروف والتحديات التي تواجهها الدول في سياق العلاقات الدولية.

بالنسبة للفكر الإستراتيجية يمثل الشق المتعلق بالأهداف عنصرا مهما في تجسيد معالم الإستراتيجية، فكلما كانت الأهداف قابلة للقياس ومحددة بشكل دقيق مع دراسة الأخطار والتهديدات التي يحتمل أن تواجه عملية تحقيقها فإن النتائج المحققة أو المرغوب فيها ستكون بنسبة كبيرة تؤول إلى النجاح.

المبحث الثاني: الفكر الإستراتيجي الروسي في فترة ما بعد الحرب البادرة

إن ثراء ثقافة الفكر الإستراتيجي الروسي توجهنا لكي نبحث في مضمونه وأهدافه وكيفيات تشكله، خاصة خلال الفترة التي شهدت زخما من حيث التحولات التي ساهمت في إسترجاع النفوذ الروسي من جديد، وسنتعرض في هذا المبحث إلى مرجعية الإستراتيجية الروسية، وتحولاتها تجاه أوروبا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذا دور البعد الطاقوي في رسم الإستراتيجية الروسية.

المطلب الأول: جذور الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة

ترتكز الإستراتيجية الروسية على عناصر استمدتها من تاريخ روسيا ولازالت تسري في عقيدتها الإستراتيجية إلى غاية اليوم وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أولا: معالم الإستراتيجية الروسية تتمثل فيما يلي:

السيادة الوطنية: تتسق تصرفات روسيا في التأكيد على السيادة الوطنية ومعارضة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

العمق الاستراتيجي: تتوافق العمليات العسكرية الروسية في سوريا أيضًا مع تأكيدها على العمق الاستراتيجي والمناطق العازلة كوسيلة لحماية حدودها وبسط نفوذها.

تصور القوة العظمى: كان تدخل روسيا في القضايا الدولية تأكيدًا واضحًا على مكانتها كقوة عظمى لديها القدرة على إبراز القوة العسكرية خارج حدودها وكان ذلك متسقاً مع تطلعاتها التاريخية لأن تكون لاعباً رئيسياً في الشؤون العالمية وأن تحافظ على مجال نفوذها.

القوة العسكرية: أظهرت روسيا قدراتها العسكرية واستعدادها لاستخدام القوة لحماية مصالحها وهو يعكس استخدام وتركز روسيا على القوة العسكرية باعتبارها عنصراً أساسياً في الأمن القومي.

المعلومات الخاضعة للرقابة: استخدمت روسيا وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، حتى تستطيع روسيا التحكم في تدفق المعلومات. ومن خلال السيطرة على السرد، اكتسبت روسيا نفوذاً للتفاوض مع الدول الأخرى.[1]

يتشكل مضمون الإستراتيجية روسيا من فهم صانع القرار الروسي لدور روسيا في الساحة الدولية، واعتمادا على قدراتها العسكرية والطاقوية والسياسة المعلوماتية وغيرها، وتحديدا مع مطلع القرن الواحد والعشرين، أصبح التركيز أكثر على توظيف الإمكانيات الروسية في تنفيذ إستراتجيتها خاصة مع الفضاءات الجيوبوليتيكية التي تجعل من روسيا فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.

ثانيا: خلفيات الإستراتيجية الروسية

تُعتبر الاستراتيجية الروسية نظامًا متكاملًا يعكس التاريخ الطويل والتجارب العسكرية الغنية لروسيا. يمكن تلخيص أصول الاستراتيجية الروسية في عدة نقاط:

- **الدفاع عن الأمن القومي:** يُعتبر تأمين الأمن القومي هدفًا رئيسيًا للإستراتيجية الروسية. تاريخ روسيا مليء بالتحديات الأمنية، ولذلك تركز الاستراتيجية على حماية الحدود والمصالح الروسية.

- **التفاعل مع التحديات الإقليمية:** تهتم روسيا بالتفاعل مع التحديات الإقليمية والتأثير في شؤون المنطقة المحيطة بها، سواءً كانت هذه التحديات تتعلق بالأمن العسكري أو الأمور الاقتصادية أو السياسية.

- **المرونة والتكيف:** تتميز الاستراتيجية الروسية بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات الدولية. تعتمد روسيا على تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية للتكيف مع المستجدات.

[1] Jussi Puustinen, A Look into the Origins of Russian Strategic Culture, 2023, p 6.

- **الردع:** يعتبر مفهوم الردع (Deterrence) أحد أهم مبادئ الاستراتيجية الروسية. يشمل ذلك التأكيد على القدرة على الرد بشكل فعال وقوي على أي تهديد محتمل، مما يشكل عامل رئيسي لمنع النزاعات.

- **التعاون والتحالفات:** تسعى روسيا إلى بناء علاقات قوية وتحالفات استراتيجية مع دول أخرى، سواءً كانت ذلك عبر التحالفات العسكرية أو الشراكات الاقتصادية. يُعتبر التعاون مع الدول الأخرى أمرًا حيويًا لتحقيق أهدافها.

- **التمييز في التكنولوجيا العسكرية:** تسعى روسيا إلى تطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة وتحسين قدراتها الفنية. يُعتبر الابتكار والتطوير التكنولوجي أحد عوامل القوة الرئيسية في الاستراتيجية العسكرية الروسية.

- **الدور العالمي:** تسعى روسيا إلى الحفاظ على دورها العالمي كقوة رئيسية في الشؤون الدولية. يُعتبر النقاش البناء والتعاون مع اللاعبين الدوليين الآخرين جزءًا هامًا من استراتيجية روسيا.

لقد كانت روسيا كثيرا ما تعتمد على الأدوات العسكرية وأحيانا الدبلوماسية لتعزيز قوتها مقارنة بما تتبناه من آليات اقتصادية، حيث عملت موسكو على استعادة القوة العسكرية، فقامت ببناء جيش متوازن ورادع تقليدي غير نووي، وترسانة نووية قادرة على دخول مسرح الحرب النووية، وهذا ما يسمح لها بفرض إرادتها على دول الجوار من خلال عمليات تقليدية محدودة، إن أصول الاستراتيجية الروسية تركز على أمنها القومي المادي الحدودي وهي نظرة تقليدية، لكن آليات المواجهة تتسم بالتكيف وتعرف طفرة نوعية في مجال التطوير التكنولوجي في شقها الحربي.[1]

[1] Michael Kofman, Drivers of Russian grand strategy, website visited in 26-06-2023 https://frivarld.se/sv/

المطلب الثاني: تحولات الإستراتيجية الروسية تجاه أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة

أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي اضطرابا جيوبوليتيكيا هائلا، و أصبحت روسيا أمام وضع جيوبوليتيكي جديد، فقد إكتشف الشعب الروسي –الذي كان بشكل عام أقل تأهبا من العالم الخارجي لتفكك الإتحاد السوفياتي– أنه لم يعد سيّد إمبراطورية عبر قارية و أن حدود روسيا إنكمشت إلى الموقع الذي كانت فيه القوقاز في مطلع القرن التاسع عشر، و في أسيا الوسطى في منتصف القرن التاسع عشر وفي الغرب في مطلع القرن السابع عشر بعد حكم إيفان (Ivan)، و لعل الأخطر من ذلك هو خسارة القوقاز التي خلّفت مخاوف من إنبعاث النفوذ التركي ، كما ولّدت خسارة أسيا الوسطى إحساسا بالحرمان فيما يتعلق بمصادر الطاقة والمعادن الهائلة في المنطقة إلى جانب القلق من التحدي الإسلامي المحتمل. كما أثر إستقلال أوكرانيا على الإستراتيجية الروسية لفقدانها إمتدادها العرقي –العرق السلافي– و زادت درجة هذه الأزمة الإجتماعية والإقتصادية الروسية من حجم الفراغ الجيوبوليتيكي. وجيوإستراتيجيا تقلصت الخيارات بالنسبة لروسيا لفقدانها أهم مواطن القوة الجيواستراتيجية مثل بحر البلطيق و البحر الأسود، القوقاز و صاحبتها محاولات توسع الناتو والاتحاد الأوروبي نحو روسيا، هذا و صارت روسيا قوة إقليمية تتوسط أوروبا و أسيا السائرة بسرعة في طريق النمو، و هو ما عبر عنه فلاديمير لوكين (Vladimir LOUKIN*) عن الأهمية الإستراتيجية للواقع الجديد حين قال:

" في الماضي، كانت روسيا ترى أنها متقدمة على أسيا، و إن كانت متخلفة عن أوروبا، لكن أسيا منذ ذلك الحين، تطورت بسرعة أكبر... و نحن لا نجد أنفسنا اليوم بين أوروبا الحديثة و أسيا المتخلفة... و إنما في موقع وسطي غريب بين أوروبيتين" [1]

*أول سفير روسي في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، و الذي أصبح فيما بعد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في روسيا.

[1] زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى –الأولوية الأمريكية و متطلباتها الإستراتيجية –، تر : أمل الشرقي ، ط1 (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999) ، ص ص. 116.

وعلى هذا الأساس تسعى روسيا جاهدة إلى استرجاع مكانتها لتعود قوة منافسة على المستوى العالمي وتتجنب العزلة الجيوبوليتيكية. و تعتبر روسيا الوريث الشرعي للإتحاد السوفياتي فمثلما هي المشاكل التي ورثتها بمثل ما تركه الإرث السوفياتي من مواطن قوة، و هي تتبع إستراتيجية على حسب القدرات التي تمتلكها و حسب خطط تمليها عليها الظروف الداخلية والدولية[1]. هذا ما جعل روسيا تمر بتحولات بنيوية تحاول فيها التكيف مع المعطيات الجديدة، حيث شهدت إصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي من أجل بناء روسيا قوية تكون قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، و هذه التحولات أفرزت فاعلين جدد توظفهم روسيا في إستراتيجيتها لما بعد الحرب الباردة لاسترجاع نفوذها و العودة إلى الساحة الدولية كقطب عالمي، و سعت روسيا إلى خلق كيانات اقتصادية تمكنها من أداء دور يخول لها لتصبح شريكا في جميع المناطق التي فيها مصالح إستراتيجية.

وهو ما يبينه موقف يفغيني بريماكوف (Yevgeny PERMAKOV) كذلك عندما عين وزيرا للخارجية الروسية بدلا من أندري كوزيريف (Andry KOZIREV) حيث قال:

"إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيا، ولكن قوة كبرى حقيقية... إن القابلية الروسية المحدودة لا تعد عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على أساس الظروف الآنية، بل على أساس المصادر الروسية الكامنة و الضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد"[2] .

[1] المرجع نفسه، ص 125.

[2] لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) ، ص 23 .

ومع قدوم فلاديمير بوتين للسلطة ترسخ هذا الاتجاه أكثر فأكثر ونقصد هنا بتفعيل قطاع الطاقة الذي يعد من أهم المقومات الاقتصادية في الإستراتيجية الروسية خاصة في مجال الغاز.

المطلب الثالث: دور البعد الطاقوي في تشكل الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة

إن روسيا الاتحادية توافرت لها مجموعة من الفرص، بعض منها ساهمت هي بصنعها وبعضها الآخر جاء نتيجة تفاعلات البيئة الإستراتيجية الدولية، لقد متلت صناعة وتشييد البيئة الإستراتيجية الداخلية الروسية من خلال الدلالات الآتية: تقويض عمل المافيات بمختلف المجالات وإصلاح البنية التحتية الصناعية الروسية وتطوير قطاع الطاقة بوصفه من القطاعات الحيوية التي يرتكز جزء كبري من الدخل القومي الروسي عليها.

أولا: توظيف الطاقة كأداة في السياسة الخارجية الروسية

يعد موضوع السيطرة على شبكات خطوط الأنابيب من بين أهم العناصر الجيوبوليتيكية التي تركز عليها روسيا في علاقاتها مع الأوروبا، وتستعرض روسيا قوتها في المجال الطاقوي من خلال الضغوطات التي تمارسها لإضعاف القوة التفاوضية لدول الإتحاد الأوروبي خاصة خلال فترات البرد، التي يزيد الإعتماد فيها على الطاقة، كما تستخدم روسيا مواردها الطاقوية وما يرتبط منها من أسعار تفضيلية وتخصيص إيراداتها لأغراض جيوبوليتيكية في ضمان الإستقرار الداخلي والإقليمي.[1]

لا يقتصر النفوذ الروسي في مجال الطاقة للسيطرة على مسارات الإمداد، بل في التأثير على القرارات السياسية الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الاوروبي.

[1] Marc Ozawa, Ion Alexandru Iftimie, Russia's energy policy as a foreign policy instrument, NATO Defense College, website visited in 12-06-2023: https://www.jstor.org/stable/resrep27709.8

ثانيا: الغاز الطبيعي كعامل محدد للقرار السياسي الخارجي الروسي

ما يفسر المعاملة الإنتقائية للكرملين مع دول الإتحاد الأوروبي هو العامل الجيوسياسي، وطبيعة العلاقات التي تربطها بالدول الأعضاء، ومدى النفاذ إلى إمدادات الغاز المسال، حيث أن دول مثل فنلندا ودول البلطيق وسلوفاكيا وبلغاريا وجمهورية التشيك تعتمد بنسبة كبيرة جدا على الغاز الروسي تصل إلى 85 % ويستمر الحال على هذا الشكل لحوال عقدين من الزمن.

وتساهم التحولات الجيوبوليتيكية في منطقة النفوذ الروسي، وهي المنطقة التي تشهد توترا بسبب ارتباطها بالإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو نحو الشرق، في ترسيخ التوجه الروسي الذي يرتكز على تعزيز نفوذه الإقتصادي من خلال الطاقة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية والوسطى لتفكيك أي إستراتيجية محتملة من قبل الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في الإدماع بخصوص القضايا الأمنية التي تشترك فيها، وهنا أعتمدت روسيا على الغاز الطبيعي لتوسيع نطاق تفاعلها خاصة وانها تعمل على دعم القاعدة التحتية لمشاريع الطاقة مثل إنشاء محطات جديدة للغاز المميع في منطقة البطليق،[1] وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1:

الجدول رقم 01: نسبة إعتماد دول الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي

[1] Marc Ozawa, Ion Alexandru Iftimie, Europe’s dependence on Russian natural gas, visited in 10-06-2023, NATO Defense College, <https://www.jstor.org/stable/resrep27709.9>, pp 21-22.

EU Member	Gas Share of TPES in percentage	Dependency on Russian Gas in percentage	Share of Russian Gas Exports to EU in percentage
Austria	22	57	4
Belgium	25	14	1
Bulgaria	14	100	2
Croatia	25	62	0
Cyprus	0	0	0
Czech Republic	15	36	2
Denmark	17	61	1
Estonia	7	80	0
Finland	6	100	1
France	16	27	6
Germany	23	57	30
Greece	12	84	1
Hungary	31	94	4
Ireland	30	5	0
Italy	39	38	13
Latvia	26	100	1
Lithuania	29	100	0
Luxembourg	19	25	0
Malta	0	0	0
Netherlands	40	66	14
Poland	15	76	6
Portugal	20	0	0
Romania	27	89	1
Slovakia	24	84	2
Slovenia	10	63	0
Spain	21	0	0
Sweden	2	0	0

المصدر: Marc Ozawa, Ion Alexandru Iftimie, Europe's dependence on Russian natural gas, visited in 10-06-2023, NATO Defense College 2020, https://www.jstor.org/stable/resrep27709.9, pp 21-22

من خلال المعطيات المبينة أعلاه يلاحظ أن أغلب دول الإتحاد الأوروبي تعتمد بشكل متباين على الغاز الروسي، خاصة دول أوروبا الوسطى والشرقية، وهذا راجع إلى الخريطة الجيوسياسية للإمدادات الطاقوية، وهذا الوضع يعزز من التوجه الروسي تجاه هذه الدول ويحسم قرارها السياسي الخارجي من خلال الإعتماد على أساليب الضغط لتحقيق أهدافها.

المبحث الثالث: واقع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي

يعد الإتحاد الأوروبي من أكبر الفاعلين في أسواق الطاقة العالمية، خاصة في مجال الإستهلاك، كما أن الدول الأقطاب فيه يشكلون أهم الوحدات الفاعلة في الخريطة الجيوبوليتيكية الطاقوية.

المطلب الأول: أهم إحصائيات الطاقة بدول الإتحاد الأوروبي

أولا: الوضع الطاقوي الراهن

حقق الاتحاد الأوروبي خلال الخمس سنوات الماضية تقدمًا كبيرًا في مجال تدعيم السوق الداخلية للكهرباء والغاز، وتعزيز إجراءات كفاءة الطاقة، ونتوسيع شبكة الطاقة المتجددة، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة (Greenhouse Gas - GHG)، والأمر الذي دفع بصانعي القرار بالاتحاد الأوروبي سنة 2019 إلى إقتراح مشروع الصفقة الخضراء الأوروبية (European Green Deal - EGD)، في عام 2020، يواجه الاتحاد الأوروبي انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 7 إلى 10% نتيجة للأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كورونا.

فقد شهد قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي انخفاضا في العرض والطلب ، وانخفاض مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث الهواء، تزامنا مع انخفاض حاد في النقل الجوي والبري والنشاط الصناعي خلال الربع الأول من عام 2020، انخفض الطلب على الفحم في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% ووصلت حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى أعلى مستوياتها، مع انخفاض توليد الطاقة من الفحم والغاز والطاقة النووية بالنسبة لعام 2020، كل هذه المظاهر زادت من الإهتمام بمجال بالطاقة المتجدة وملف التحول الطاقوي لكنها في نفس الوقت أثرت على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي[1]، وهو ما يوضحه الشكل رقم 1.

[1] International Energy Agency, European Union 2020 Energy Policy Review, France, IEA - June 2020, pp 13-21.

الشكل رقم 01: مستوى الإستهلاك الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي 27 ما بين سنتي 1990-2018

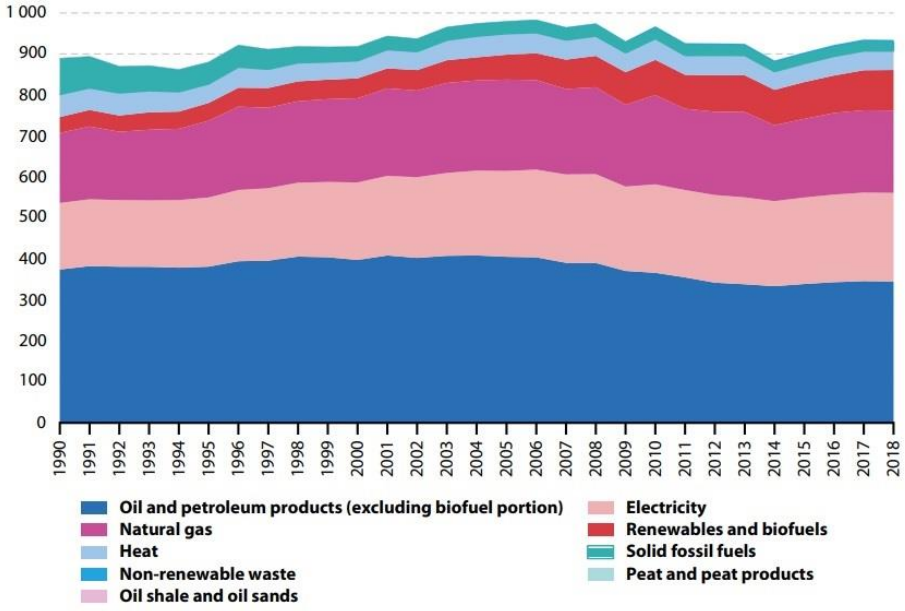

المصدر: European Commission, Energy, transport and environment statistics, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020, p 20.

من خلال الشكل رقم 1 يبرز مدى التطور الحاصل في مستويات إستهلاك الغاز الطبيعي لدول الإتحاد الأوروبي وهو ما يؤكد زيادة الإعتماد على الغاز واستمراره تسجيل مستويات عبر ما يقارب 3 عقود من الزمن ويشير هذا المعيار إلى أهمية الغاز بالنسبة للدول الأوروبية خاصة في تطوير الصناعات الكيمياوية والاستخدامات الخاصة بتوليد الطاقة.

يتحدد الأمن الطاقوي الأوروبي بتأمين الإمدادات خاصة الغاز الذي يرتبط بشكل متزايد الكهرباء، حيث من المتوقع أن يزداد الاعتماد على توليد الطاقة المرنة التي تعمل بالغاز الطبيعي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي مع التخلص التدريجي من الفحم وقرار بعض البلدان بإنهاء استخدام الطاقة النووية. ويمكن للغاز الطبيعي أن يعزز التحول من الفحم إلى الغاز (وخاصة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية) ويدعم التحول إلى الطاقة

النظيفة، حيث في عام 2019 وصلت واردات الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي 100 م3، وهو ما يمثل 25% من إجمالي الواردات، وتتباين وضعية دول الإتحاد حول قدرتها للوصول إلى إمدادات الغاز الطبيعي المسال بشروط تنافسية لاسيما في ظل مساعي الإتحاد الأوروبي بناء سوق متكاملة تخصه.

الشكل رقم 02: مستوى الإستهلاك الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي 27 حسب كل قطاع

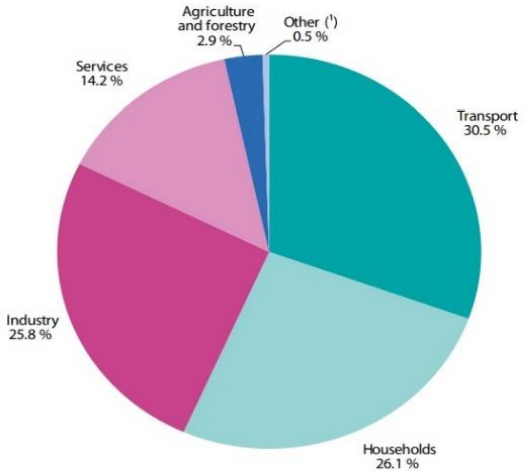

المصدر: European Commission, Energy, transport and environment statistics, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020, p 21.

ثانيا: تشخيص نقاط قوة وضعف العامل الطاقوي للإتحاد الأوروبي

يمكن أن نعبر عن هذا التشخيص من خلال لمخطط الآتي:

نقاط القوة:

- الإستقرار السياسي، الإقتصادي والمجتمعي لدول الإتحاد الأوروبي
- مستوى تطوير تكنولوجيات التحول الطاقوي واعتماد الطاقات البديلة والنظيفة.
- تنويع الإقتصاد والإعتماد على مداخيل متنوعة تشمل : الصناعات الثقيلة والخفيفة والغذائية والبيتروكيمئية والخدمات.
- التبادل التجاري البيني بين دول الإتحاد وحماية الميزة التفاضلية والتنافسية للدول الأعضاء.
- التقارب الجغرافي لمناطق التوريد مما يقلص تكاليف النقل التي تؤثر على مستويات الأسعار.
- إعتماد آلية العقود طويلة الأجل في مجال إتفاق التوريد مع الدول المصدرة.

نقاط الضعف:

- الترابط التاريخي مع الفاعل الروسي في مجال الغاز الطبيعي (مسارات الإمداد – تنافسية الأسعار – الأزمات والتوترات عبر خطط الإمداد – النزاعات الدولية بالمنطقة الفاصلة بين مجال مجموعة الدول المستقلة – الأعضاء في الإتحاد السوفياتي سابقا)
- ضعف الإمكانيات من حيث إحتياطات الموارد الطاقوية الأحفورية.
- نشاط الفاعلين السياسيين في مجال الحفاظ على البيئة وتشجيع العمل بالطاقات المتجددة.
- توقف نشاط المحطات النووية بسبب تجربة وكارثة فوكوشيما سنة 2011.
- غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة بشكل يدعم الإستقلال في القرار الأوروبي بخصوص الطاقة، مع سيادة منطق الدولة القطرية.

الفرص:

- تعزيز علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الفاعلين في مجال الطاقة خاصة الدول الإفريقية التي تتطلع لعلاقات يحكمها منطق رابح – رابح، مع بحث سبل تطوير آليات الشراكة معها.
- تحقيق استقلالية طاقوية في مجال الطاقات المتجددة وتعزيز عملية الإنتقال الطاقوي.
- الدروس المستفادة من جائحة كوفيد 19 وأثرها على التوجهات الدولية في مجال الطاقة، خاصة في مجال تقليص الإعتماد على الطاقة الأحفورية (البترول والغاز).

التهديدات:

- تأجج النزاعات وبؤر التوتر في الرقعة الخاصة بمسار الإمدادات (أوكرانيا، بيلاروسيا، سوريا، جورجيا..) وما تشكله من تهديد على إستقرار التوريد وانتظامه خاصة في فترات الشتاء والبرد.
- إرتفاع الأسعار للمواد الطاقوية، مع مأسسة تكتل أوبك للغاز ضمن مجهودات منتدى دول المصدرة للغاز مما قد يشكل ورقة ضغط على دول الإتحاد في مجال الغاز.
- التجاذبات السياسية حول القضايا الراهنة الوطنية والإقليمية والدولية مع دول الجنوب وما قد يشكله من تغير في السياسات المنتهجة من طرفها وتداعياته على مستقبل العلاقات الطاقوية مع دول الإتحاد.

ثالثا: مستوى التبعية في مجال الطاقة

بدأت منذ عهد المجموعة الإقتصادية الأوروبية التي كانت تملك سياسة طاقوية منذ 1988 ، و كانت تتضمن خلق أسواق داخلية مبنية على التنافس، و في سنة 1994 تم عقد إتفاقية الميثاق الطاقوي الأوروبي والتي صادقت عليها دول عديدة منتجة للغاز و كذلك دور العبور ونظرا لسياسة الجوار الأوروبية فقد طالبت أوروبا من روسيا أن تصادق لكنها

رفضت و فشل الإتحاد الأوروبي في إقناع روسيا على المصادقة خاصة فيما يتعلّق بالبروتوكول الذي يمنع روسيا من إحتكار مناطق العبور وبما أن الميثاق غير ملزم بالنسبة لروسيا فقد اقترحت المفوضية الحوار مع روسيا سنة 2000، الحوار الطاقوي الروسي الأوروبي الذي يبحث عن إطار مؤسساتي لدعم التجارة الطاقوية الروسية الأوروبية و محاولة مأسسة لمبادئ السياسة الطاقوية الأوروبية بضبط الأسواق الداخلية ، المنافسة ، البيئة و التكنولوجيا كما تهدف المفوضية الأوروبية إلى تحقيق مجتمع الأمن الطاقوي بالنسبة للدول الأوروبية الأعضاء و حتى روسيا.[1]

ويطلق مصطلح Energy Security Society للتعبير عن وضع مجموعة من الدول لقواعد ومؤسسات لتنظم العلاقات الطاقوية فيما بينها و مع أطراف خارجية و ذلك لتحقيق مصالح مشتركة ، كذلك محاولة تقريب السياسات الطاقوية الوطنية على المستوى الداخلي ، لكن تواجه المفوضية الأوروبية مشكل لإحداث تقارب على المستوى الخارجي نظرا لمسألة ولاء الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي، كما أن الشركات العابرة للحدود في مجال الطاقة و التمويل تواجه عوائق تتمثل في عنصر السيادة ، فضلا عن دمج المواطنين في الإتحاد الأوروبي في السياسة الطاقوية من خلال البرامج الحزبية ووسائل الإعلام حيث هناك بعض الإحصائيات للرأي العام الأوروبي فيما يتعلق بتوحيد السياسة الطاقوية هناك 47 % من المواطنين الأوروبيين يطالبون الإتحاد بمضاعفة مستويات التعاون لتحقيق أهداف السياسة الطاقوية المشتر ، حتى الميثاق الأوروبي للطاقة حاول في السابق تقديم معايير متجانسة للإستثمار لهذه الدول وتعد الحاجة إلى سياسة طاقوية أوروبية مشتركة لازمة خاصة بعد توسع الإتحاد الأوروبي شرقا فالأعضاء الجدد يتبعون للغاز الروسي بصفة دراماتيكية

[1] Jeronim PEROVIC and Others, Russian Energy Power and Foreign Relations Implications for conflict and cooperation ,1st ed (Abingdon :Routledge, 2009),pp.161-162.

وخاصة بعد أزمة 2006، ودعوة الدول الأعضاء إلى ضرورة إعتماد أسلوب المفاوض المشترك[2*].

تواجه أوروبا تحدّي متعدد الأبعاد (سياسية، قانونية، إجتماعية، إقتصادية، بيئية) لمأسسة سياسة طاقوية مشتركة، لكن المبادرات التي تقوم بها المفوضية تؤخذ بعين الإعتبار لأنها تمثل دوما خطوة نحو الأمام، وهو ما بوضحه الجدول رقم 2.

الجدول رقم 02 : مستوى نسبة الواردات الروسية من الغاز للاتحاد الأوروبي

الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	حصص غازبروم من إجمالي واردات الغاز (%) سنة 2004	حصص واردات الغاز من روسيا في إجمالي الإستهلاك للطاقة الأولية سنة 2006
بلغاريا	100	12
إستونيا	100	-
لاتفيا	100	-
ليتوانيا	100	-
فنلندا	100	16
رومانيا	100	13
سلوفاكيا	100	35
اليونان	82	7
النمسا	82	18
المجر	81	32
جمهورية التشيك	74	15
بولونيا	63	7
سلوفينيا	60	-
ألمانيا	45	9

*العمل على التفاوض بصوت واحد مع الدول المصدرة للغاز بمعنى وجود وكالة أوروبية واحدة تقوم بتنسيق المفاوضات حول عقود الغاز و هناك قضيتين أساسيتين في هذا التقارب في السياسات الطاقوية للدول الأعضاء .

[2] Jean-Marie CHEVALIER, The New Energy Crisis Climate, Economics and Geopolitics,1st ed (Hampshire : England:Palgrave MACMILLAN ,2009),pp.204-205.

إيطاليا	**37**	11
فرنسا	**21**	3

المصدر : -European Commission (EC), EU Energy Policy Data, SEC(2007); Vladimir Milov, « Nabucco, European Energy Supply Diversification, and Russia », presentation at the FT "Gas for Europe" conference, Budapest, 14 September 2007.

هذا الجدول يوضح واردات دول الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي الروسي عبر شركة غازبروم المهيمنة على السوق الأوروبية، ويتضح فيه التبعية العميقة للغاز الروسي، بالخصوص خاصة دول المنطقة الثالثة، و بنسب متفاوتة أقل في المنطقة الرابعة (أوروبا الغربية).

المطلب الثاني: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

لقد دفعت التحولات الجيوبوليتيكية والإقتصادية لأسواق الطاقة إلى إعادة صياغة منظور أوروبي جديد للطاقة، ولم يعد الإعتماد على قوانين السوق فقط، بل أصبح الإحتكام إلى العقلانية السياسية من أجل إدارة ملف أمن الطاقة الأوروبي، خاصة بعد بروز الأزمات وتحول الفكر الإستراتيجي الروسي، وبذلك أصبحت مؤسسات الإتحاد الأوروبي تنظر إلى موضوع الطاقة على أنه أحد الأولويات التي يتم اعتبارها في إطار سلوك مختلف الوحدات السياسية كدول قطرية أو كتكتل.

تستهدف السياسة الخارجية الأوروبية تحقيق عنصرين مهمين: الأول يرتكز على تأمين الطاقة وبتكاليف تنافسية والثاني يتعلق بمواجهة التهديدات المرتبطة بقضايا البيئة والتغير المناخي، وتدرك الوحدات السياسية للاتحاد أهمية تنويع مصادر التموين.

وأخذ موضوع الطاقة منحى آخر في مجال المسار التكاملي، حيث أضحى الاهتمام أكثر نحو توحيد وجهات النظر والمواقف إزاء القضايا الطاقوية، الذي سيعود عليها بالإيجاب من ناحية تعزيز القوة التفاوضية لدول الإتحاد تجاه الدول المنتجة والمصدرة، وهذا الأمر

يحتاج إلى إعادة هيكلة مؤسساتية للاتحاد مع ضرورة إندماج الشركات الطاقوية الكبرى في هذا النهج مما يتيح توافق في مجال صناعة سياسة خارجية مشتركة.[1]

المطلب الثالث: مكانة الغاز الطبيعي الروسي في التوجهات الأوروبية للطاقة

يحتل الغاز الروسي مكانة بارزة في السياسة الطاقوية الأوروبية، حيث يُعتبر من المصادر الأساسية للطاقة في العديد من الدول الأوروبية، تبرز من خلال مستوى الإعتماد عليه من طرف عدة دول أوروبية لتلبية احتياجاتها الطاقوية، مما أدى إلى إنشاء علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة بين روسيا وهذه الدول، وساهم ذلك في إنشاء مشاريع البنية التحتية حيث قامت روسيا بتطوير مشاريع كبرى مثل "نورد ستريم" لزيادة صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وتعزيز الروابط الطاقوية، لكن لم يخل هذا الطرح من أثر الأزمات الجيوسياسية شهدتها العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، خاصة بعد الأحداث في أوكرانيا عام 2014، مما دفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، لكن يبقى رهان تحقيق بدائل فعالة وإستقلالية طاقوية في مجال الغاز أحد أهم الرهانات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين.

أولا: العلاقات الإستراتيجية الطاقوية الروسية الأوروبية

تعد روسيا فاعلا إستراتيجيا في محال الطاقة، حيث تحوز على أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي، ويعتمد الإتحاد الأوروبي على روسيا للحصول على الغاز الطبيعي في ظل المساعي للتخلص التدريجي من الطاقة النووية وتقليل استهلاك الفحم لخفض انبعاثات غازات الإحتباس الحراري واستنفاد المصادر المحلية للغاز، وهنا فرضت روسيا وجودها من

[1] محمد فال ولد المجتبي، السياسة الخارجية الأوروبية وتحديات جيوبوليتيكية الطاقة، موقع آراء حول الخليج، أخر تحديث يوم29-08-2023 https://araa.sa/index.php?view=article&id=1888:2014-07-16-14-57-30&Itemid=172&option=com_content%D9%89

خلال الغاز بالسوق الأوروبية وهيمنت عليها[1] ويبرز ذلك من خلال تقارير النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك، تصدرت روسيا قائمة الدول الأعلى بمخزون الغاز الطبيعي لعام 2020، لتصل حجم احتياطياتها من الغاز إلى 48.9 تريليون متر مكعب. وجاءت روسيا في المقدمة في قائمة الدول الأعلى بصادرات الغاز الطبيعي، وشملت قائمة الدول الأكثر استيرادًا لحصة الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي لعام 2020، ألمانيا (16%) وإيطاليا (12%)، وبيلاروسيا (8%) وفرنسا (8%) و تركيا (6%) تمثل دول أخرى.[2]

ثانيا: معالم البنية التحتية الأوروبية للغاز

في هذا العنصر نسعى إلى تبيان معالم البِنْية التحتية الأوروبية المتعلقة بإنتاج الغاز واستهلاكه، والتي يوضح لنا فهمها مدى قدرتهم على تنويع وارداتهم، وإمكانية استغنائهم عن الغاز الروسي، كما يتم التطرق لأهم البدائل المتوقعة القادرة على تلبية الطلب الأوروبي، ويأتي في مقدمتهم الولايات المتحدة وقطر والجزائر. كما نستعرض السياسات الطاقوية التي أقرتها دول الاتحاد الأوروبي لتخفيض استهلاك الغاز الروسي، تهدف إستراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تم وضعها في السنوات الأخيرة إلى تخفيض الاعتماد على الغاز الروسي، التي تستند بدرجة أساسية على تنويع مصادر استيراد الغاز بدلاً من الاعتماد المفرط على مصدر واحد، وعلى تطوير وتأسيس البنية التحتية القادرة على استقبال شحنات إضافية من الغاز المسال والطبيعي، وكذلك على تنويع مصادر استهلاك الطاقة، حيث تحاول الدول الأوروبية رفع مستوى إنتاج الطاقات المتجددة. وكما بيّنا في القسم الأول اعتمدت الدول الأوروبية تاريخياً على الغاز الطبيعي القادم من خلال خطوط الأنابيب الروسية، لذلك لم يكن لدى بعض الدول الجاهزية لبناء محطات تسييل الغاز مثل ألمانيا، وامتلكت أوروبا قبل

[1] سعيد بن رقرق، الرهانات الجيوستراتيجية للأمن الطاقوي الأوربي في ظل الحرب الروسية الأوكرالنية، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023، ص 48.

[2] موقع س ن ن، مخزون الغاز الطبيعي في العالم، أخر تحديث يوم 24-12-2023 https://arabic.cnn.com/business/article/2022/03/03/oil-prices-natural-gas-russia

الحرب على أوكرانيا 21 محطة تسييل غاز، سبع خارج الاتحاد؛ ثلاث في المملكة المتحدة، وأربع في تركيا، وتتوزع المحطات على الشكل التالي: بلجيكا محطة واحدة، فرنسا أربع محطات، اليونان محطة واحدة، إيطاليا ثلاث محطات، ليتوانيا محطة واحدة، ومالطا محطة واحدة، وهولندا محطة واحدة، وبولندا محطة واحدة، والبرتغال محطة واحدة، وإسبانيا سبع محطات، وهذه المحطات مجتمعة تبلغ طاقتها الإجمالية كما أوردنا في القسم الأول 237 مليار متر مكعب سنوياً، هذا الرقم يتضمن إنتاج المملكة المتحدة وتركيا، وهو ما يكفي لتغطية ما يقرب من 40٪ من طلب أوروبا على الغاز سنوياً.[1]

المبحث الرابع: المقتربات النظرية المفسرة للإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه دول الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المقاربة الجيوبوليتيكية

لقد كان دور العوامل المكانية (الجغرافية) في تاريخ ومستقبل الدولة السياسي بدون صياغة متكاملة حتى ظهرت أفكار مفكرين جدد وضعوا المقاربة الجيوبوليتيكية في قالب علمي و منهجي وأبرزهم :

- **فردريك راتزل** (Friedrich RATZEL): الذي كان متأثراً بنظرية النشوء والارتقاء ويرى بأن الدولة كائن حي، فالنمو حاجة ماسة للكائن الحي والدولة كذلك طبقاً لآرائه حتى ولو كان ذلك عن طريق القوة وقد أكد راتزل على المساحة Raum والموقع Lage وطبيعة الحدود السياسية Grenzen واعتقد أن المجال الإقليمي يؤثر في قوة الدولة كما أنه يعتمد في حجمه على هذه القوة.كما يرى أن المساحة الكبيرة ضرورية لنمو الكائن الحي، ويضفي الموقع صفات مميزه على المساحة، أما الحدود فهي جلد الكائن الحي وهي علامة النمو أو الإضمحلال .وقد وضع راتزل

[1] Nina Howell. LNG in Europe 202: Current trends, the European LNG landscape and country focus, Business Law News, 23 August 2021 https://natlawreview.com/article/lng-europe-2021-current-trends-european-lng-landscape-and-country-focus.

سبعه قوانين للتوسع الإقليمي تتمثل في تزايد مساحة الدولة بإنتشار السكان ونمو ثقافتهم، نمو الدولة، إتساع الدولة بضم الوحدات الصغيرة إليها، كما أن الحدود هي العضو الحي المغلف لها فهي تنمو أو تنكمش تبعاً لقوة الدولة. و يركز على أهمية السهول وأودية الأنهار و المناطق الهامة الأخرى في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها. كما يرى أن التوسع الأرضي يأتي للدولة البدائية من الخارج و في النهاية التوسع يفتح الشهية للتوسع.[1]

- **كارل هوسهوفر** (Karl HAUSHOFER) : يرى بأن الحياة للدولة الكبيرة أما الدولة الصغيرة فمصيرها الزوال وكان مؤيداً لمبدأ (موندو Mondo) . وكان يعتقد أن العالم مصيره لثلاث حكومات: الولايات المتحدة في الغرب واليابان في الشرق وألمانيا في أوروبا وإفريقيا في الوسط. وقد تأثر بالشعار الذي تبناه اليابانيون بالتوسع الإقليمي واختزال الضغط السكاني.

و يرى بأن الدولة كائن حي، وقد رأى أن الدولة القوية هي التي يتوفر لها عدد أكبر من السكان ومعدلات مواليد مرتفعه ووجود إنسجام تام بين السكان وتربة الوطن وتوازن بين سكان الحضر وسكان الريف، وقد نظر لحدود الدولة كالعضو المغلق للكائن الحي قابل للتغير والنمو و الإضمحلال أما من الناحية العسكرية فقد رأى أنها تعتمد على ثلاثة أركان (الجيش، الأسطول، الطيران). وقد أكد على المشاة بوصفهم هم الذين يتحكمون بالمجال الأرضي، و حسبه الدول صغيرة المساحة لا تصلح للدفاع بل للهجوم لتنقل المعركة إلى داخل أرض الخصم، أما البلاد الواسعة المترامية الأطراف كروسيا فتستطيع الدفاع بعمق.[2]

[1] Simon DALBY and Gearoid TUATHAIL, Rethinking geopolitics, 1st ed (London: Routledge, 1998), pp.7-8.
[2] Everett C.DOLMAN, Astropolitik: classical geopolitics in the space age, 1st ed (London: Frank Cass Publishers, 2002), p.43.

كما أكد أن الإحتلال العسكري للمجال الأرضي ينبغي أن يكون احتلالاً كاملاً وقد رأى هوسهوفر بأن الدول الموجودة في قلب الأرض يجب أن تتكتل وأن تشرف دولة قوية واحدة على هذا الجزء من العالم.[1]

- **هالفورد ماكيندر (Halford MACKINDER):** و يعد من المفكرين الإستراتيجيين العظماء و يعرف بنظريته قلب العالم Heart land وقد لاحظ ماكيندر أن ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه في حين أن مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة العالم ولاحظ إتصال البحار ببعضها البعض فأطلق عليها المحيط العالمي World Ocean كما أطلق على اليابس القديم إسم جزيرة العالم World Island التي تشغل 16/1 من مساحة العالم، واعتبر أن أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا بمثابة جزر تحيط باليابسة تغطي نحو 12/1 من مساحة الكرة الأرضية، وتتكون الجزيرة العالمية من أفرو أوراسيا يتوسطها البحر المتوسط وقد أشار إلى أن 16/14 من سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة أما الجزر المحيطة فيسكنها 16/1 من السكان ويسكن الجزر الخارجية أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا نحو 16/1 من سكان الكرة الأرضية.

وقد أطلق ماكيندر على المنطقة الوسطى من الجزيرة إسم منطقة الإرتكاز Pivot Areaأي منطقة القلب Heartland و فيرجريف (Vergirev) أول من استخدم مصطلح قلب العالم و هي منطقة تمتد من نهر الفولغا غرباً إلى شرق سيبيريا .ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان في الجنوب. ويغلب طابع السهول على المناطق الشمالية والوسطى والغربية ولا يتخللها سوى جبال الأورال وتنصرف مياه القلب داخليا صوب المحيط المتجمد الشمالي وتقع غالبية منطقة القلب في روسيا وجزءا من غرب الصين ومنغوليا وأفغانستان وإيران عدا مناطقها الساحلية. وقد أضاف ماكيندر مناطق جديدة إذ مد حدود منطقة القلب إلى شرق أوروبا حتى نهر الألب وتمتاز منطقة القلب بأنها منطقة سهليّة

[1] Everett C.DOLMAN, Op.Cit, p.44.

ذات إمتداد داخلي واسع وتعد قلعة دفاعية وأفضل نموذج للدفاع بالعمق كما أنها محاطة من الشمال بمسطح مائي متجمد ويشكل منطقة حماية طبيعية للقلب.

لكن ماكيندر تخوف من نشوء دولة في القلب تتمكن من إقامة إمبراطورية عالمية وبذلك تصبح جزيرة العالم قاعدة مهمة برية وبحرية وجوية يدين لها العالم بأسره بالولاء، وكان يرى أنه من الممكن أن تكون ألمانيا أو روسيا. ولخص ماكيندر نظريته المتعلقة بقلب العالم و كيفية السيطرة عليها :

-من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.

- من يتحكم في القلب يتحكم في الجزيرة (جزيرة العالم).
- من يتحكم بالجزيرة يتحكم بالعالم.

وفي عام 1943 أكد ماكيندر أن التهديد للقلب يأتي من الإتحاد السوفيتي (سابقا) وليس من ألمانيا وأكد أيضا أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي للقلب وإنما أيضا على البناء الصناعي.[1]

- **ألفريد ماهان** (Alfred Thayer MAHAN): و يركز على القوة البحرية و التي يعني بها القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تمتاز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية، ويرى أن الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا بين 1760 – 1830 دفعت الدول الأوروبية إلى الإستعمار وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنوعة وللحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت أعدادهم، واستدعى هذا إنشاء الأساطيل التجارية

[1] Gerry KEARNS, Geopolitics and Empire-The Legacy of Halford Mackinder-, 1st ed (Oxford : Oxford University Press, 2009), pp.7-8.

الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب. وقد إعتمدت دول أوروبا على إنشاء الأساطيل الحربية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان وهكذا أصبحت البحار و المحيطات شرايين تصل بين المستعمرات وبين الدول الأوروبية صاحبة السيادة عليها، وأخذت أهمية الطرق البحرية تتزايد ورأت بعض الدول الأوروبية ضرورة السيطرة على بعض الأسواق الإستراتيجية على طول الطرق البحرية لحراستها.[1]

المطلب الثاني: المقاربة النيو الواقعية

يعود التطور النظري في العلاقات الدولية المرتبط بالواقعية إلى فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث التفكير في أسباب الحرب، والحاجة لإنشاء مؤسسات دولية، قد تساعد في عدم تكرار حرب كبرى، ولذلك جاء النموذج الواقعي في مقابل المثالي، الذي كان سائد في بدايات القرن العشرين.

وتُعرف الواقعية الجديدة، أو الواقعية البنيوية أو الهيكلية، على أنها نهج في العلاقات الدولية، وهي إحدى تطورات النظرية الواقعية، ظهر في سبعينيات القرن العشرين، وجاء في إطار انتقاد طرح الواقعية التقليديةClassical Realism –، بسبب تركيزها على سلوك الدولة وصانع قرار السياسة الخارجية، واعتبرت الواقعية الجديدة أن فهم سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية غير كافي لإدراك التفاعلات الدولية.

أولا: مضمون المقاربة النيو واقعية

ظهرت الواقعية الجديدة في كتاب" نظرية السياسة الدولية Theory of – International Politics"، لكينيث والتزKenneth Waltz –، عام1979 ، وقد اعتمدت الواقعية البنيوية في تفسيرها وتحليلها للسياسة الدولية على أربع محددات أساسية وهي:

[1] Klaus DODDS, Geopolitics A Very Short Introduction, 1st ed (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp.27-28.

الدولة: والتي تم اعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، وهي ذات سيادة ومستقلة عن بعضها البعض، وتسعى لضمان بقائها.

فوضوية النظام الدولي: وهذه الفوضوية هي من تحدد سلوك الفواعل في ظل عدم وجود سلطة مركزية، وتتميز الدول بقدراتها وليس بوظائفها.

قوة الدولة: والتي تعتبر ضمانة البقاء، فمن خلال القوة يمكن للدول الدفاع عن أنفسها، ومن هذه القوة العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية[1].

توازن القوة: تدفع حالة الفوضى في النظام الدولي نحو توازن القوة، ورغم أن احتياجات الدول واحدة، لكن الوسائل تختلف من بلد إلى آخر، وهناك طريقتان يمكنهما تحقيق توازن القوة في المجتمع الدولي، ويكون ذلك عن طريق:

التوازن الداخلي: حيث تنمو قدرات الدول ومواردها من خلال الاستفادة من النمو الاقتصادي.

التوازن الخارجي: حيث تشكل الدول تحالفات للاستفادة من قوة الدول المشاركة في التحالف.

ولم تختلف الواقعية الجديدة عن سابقتها في اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية محدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقًا من فوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن كل اهتمام الوحدات السياسية) الدول (هو كيفية الحفاظ على وجودها، وتتجه الدول لفهم البنية الدولية وليس الداخلية، حيث أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي من يحدد سلوك الدول، أما العوامل الداخلية فهي ليست عاملًا مهمًا في السياسة الخارجية،

[1] رمضان غيث، "الواقعية الجديدة"Neorealism – Structural Realism – ، الموسوعة السياسيّة، 2020-12-09، تاريخ آخر تحديث: 2023-11-11 23:21، متاح على الرابط التالي-https://political : encyclopedia.org/dictionary/الواقعية الجديدة.

فالنظرية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية المحلية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي.

ويشكل نهج" والتز "الواقعي الجديد جزءًا من التقاليد الواقعية للنظرية السياسية من حيث أنها تفهم السياسة باعتبارها التفاعل التنافسي بين الجهات الفاعلة ذات المصلحة الذاتية، ولكنها تبتعد عن الواقعية الكلاسيكية في جهودها الهادفة إلى تقديم سرد علمي وهيكلي لهذه العلاقات القائمة على السلطة.

وتعد السمتان الرئيسيتان لنظرية" والتز"، هما الحالة الفوضوية للعلاقات الدولية، وتوزيع السلطة بين الدول، فالعامل الرئيسي في العلاقات الدولية هو قطبية النظام، أي ما إذا كانت تهيمن عليه قوة عظمى واحدة أو اثنتين أو العديد من القوى العظمى، فنظام القطب الواحد الذي ساد السياسة العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، هو التكوين الأكثر اضطرابًا وخطورة، لأنه ترك قوة عظمى واحدة في الدخول في مغامرات خارجية تسيطر فيها.

ثانيا: مستويات التحليل

وافترض "والتز" أن هناك ثلاث مستويات للتحليل، أو ما يعرف بنظرية "الصور الثلاثة"، **وهم[1]:**

-**المستوى الأول:** الأفراد صناع القرار، حيث يعتبر "والتز" أن جوهر الصراع الدولي يرجع إلى الطبيعة البشرية، وأن الحرب تأتي من مشاعر اندفاعية للإنسان، وستنتهي الحروب في حال توعية وتنوير صناع القرار.

-**المستوى الثاني:** البناء السياسي للدولة، فالحكومات توظف عيوب طبيعة التركيبة المحلية، وشكل النظام الحاكم في سلوكها الخارجي، أي أن سوء الحكم في الداخل قد يدفعها

[1] رمضان غيث، مرجع سبق ذكره.

لمغامرات خارجية تهدأ من توترات الداخل، أما عدم سوء الحكومة فيعطي مشاركة للمواطنين في عملية السياسة الخارجية.

-**المستوى الثالث:** فوضى النظام الدولي، حيث يحدث الصراع في ظل تعدد الدول ذات السيادة، والطموحات المختلفة لكل دولة، وسبل الدول في تحقيق أهدافها، وفي هذا الواقع فإن ميزان القوى هو وسيلة تحقيق مصالح الدول.

وعليه إذا أردنا فهم جوهر السياسة الدولية (الحرب)، فيجب دمج المستويات الثلاثة، حيث يصف المستوى الثالث الإطار العام للسياسة العالمية، لكن من غير الإنسان ومؤسسات الدول لا يمكن معرفة القوى التي تقرر السياسة وتحددها.

وارجع "والتز" التغير في بنية النظام الدولي إلى تَغيُّر عدد القوى الكبرى أو في قدراتها، فقبل الاتحاد السوفيتي لم تتغير بنية النظام الدولي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون، وذلك عندما تحول من متعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية، ورأى" والتز "أن التحول لنظام القطبية الثنائية لها أثر إيجابي في الاستقرار والسلم الدولي.

وتؤكد الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية، حيث تحل مكان الأدوات الصلبة كالقوة العسكرية، في حين ترى الواقعية التقليدية أن القوة غاية في حد ذاتها، ولهذا تسعى الواقعية الجديدة لتحقيق توازن القوى، ومن ثم على الدول أن تواجه التهديدات الأكثر إلحاحًا، وتتطلب حالة الفوضى في النظام الدولي من الدول أن تضمن استمرار امتلاكها القوة الكافية للدفاع عن أنفسها، ودفع حياتها ومصالحها المادية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ولذلك تسعى الدول لتقوية الاقتصاد، وبناء القوى العسكرية على المستوى الداخلي، وبناء الأحلاف، وإضعاف الأحلاف المعادية على المستوى الخارجي.

وترى الواقعية الجديدة أن الدول عقلانية، وهذا يعني أن النظر إلى الهدف من البقاء على قيد الحياة هو هدف رئيس لجهات فاعلة، وعليها تعمل أفضل ما في وسعها من أجل تحقيق أقصى قدر من إمكاناتها من أجل الاستمرار في الوجود.

المطلب الثالث: المقاربة النيو الليبيرالية

يتصف الفكر السياسي بالتراكمية في ظل تطوّر محدّداته والتفسيرات المرتبطة به. إذ يتأثّر حقل العلاقات الدولية بالمتغيّرات والأحداث التي تحيط به، ممّا أدّى إلى تعدّد المدارس والمناهج والنظريّات التي تندرج تحت إطاره. فلا يوجد نظريّة واحدة صالحة لدراسة كافة الأحداث والأزمنة. فالتركيبة المتغيّرة للسياسة والعلاقات الدوليّة وتشابكها مع المجالات الأخرى، دفعت بالمفكرين إلى تبنّي سياسات ونظريات تستطيع تفسيرها من مختلف المنطلقات والأبعاد للحث على انتهاج سلوكيات معيّنة. ومن بين هذه النظريّات هناك النظريّة الليبراليّة الجديدة، فما فحواها؟

أولا: ماهية المقاربة الليبراليّة الجديدة

تبعًا لقاموس أوكسفرد تُعرّف النيوليبراليّة كالتالي: "يبدو أنّه من المتفق عليه عمومًا أن هذا المصطلح يشير إلى تحرير الأسواق العالمية المرتبط بتقليص سلطة الدولة. فتقوم على تقليل تدخلات الدولة في الاقتصاد إلى الحد الأدنى، ويتم التأكيد على الخصخصة والتمويل وعمليات السوق؛ وتُخفّف القيود المفروضة على رأس المال والعمليات التجارية. الأسواق الحرة والتجارة الحرة والمشاريع الحرة هي الكلمات الطنانة." بالإضافة إلى ذلك، يُشير قاموس بنغوين للعلاقات الدوليّة فيما يتعلّق"بالنظريّة الليبراليّة الجديدة": "يجادل الليبراليون الجدد بأنّ أجندة العلاقات الدولية قد توسعت كثيراً في القرن العشرين، لا سيما في المجالات غير العسكرية المتعلقة بالثروة/ الرفاه/ البيئة، لذا فإنّ من المحتم على النظريات التي تركز على

مجالات القضايا العسكرية/ الدّبلوماسيّة أن تكون أحادية الأبعاد، لأنّها ملتصقة بالماضي وعاجزة عن التعامل مع التغيير الشمولي[1]".

1-مفهوم الليبراليّة الجديدة

يقول ديفيد هارفي" :David Harvey -النيوليبراليّة هي في المقام الأول نظريّة الممارسات الاقتصاديّة السياسيّة التي تقترح أنّ أفضل طريقة لتعزيز رفاهيّة الإنسان هي إعطاء الحريّة للمبادرات الفرديّة ضمن إطار مؤسّسي يتميّز بضمان حقوق الملكيّة الخاصة وتحرير الأسواق والتجارة الحرة." إذ يشير إلى أنّ الليبراليّة الجديدة ترتبط بالاقتصاد السياسي المرتبط بالتحرير الاقتصادي بما فيها الخصخصة والتجارة الحرّة وغيرها... كما يقول في السياق نفسه ديفيد كوتز" :David M. kotz -الليبرالية الجديدة هي في نفس الوقت مجموعة من النظرية الاقتصادية وموقف سياسي. تدعي النظرية النيوليبرالية أن النظام الرأسمالي غير المنظم إلى حد كبير (اقتصاد السوق الحر) لا يجسد فقط المثل الأعلى للاختيار الفردي الحر ولكنه يحقق أيضًا الأداء الاقتصادي الأمثل فيما يتعلق بالكفاءة والنمو الاقتصادي والتقدم التقني وعدالة التوزيع." ويقر أنّ دور الدولة محدود ضمن الليبراليّة الجديدة ومقتصر على التنظيم. علاوةً على ذلك يشير عبد الله الغذامي إلى أنّ: "يجري مرحليًّا طرح مصطلح (الليبرالية الجديدة) وهو مصطلح يترادف مع نظرية (البراغماتية الجديدة)، والاثنان معًا يدوران في في فلك التحوّل السياسي والاقتصادي لمرحلة العولمة." فيرى الغذامي أنّ الليبراليّة الجديدة جاءت كتحوّل للعولمة.

2-أهداف الليبراليّة الجديدة

[1] الهام ناصر، "الليبراليّة الجديدة في الفكر السياسي"Neoliberalism in Political thought - ، الموسوعة السياسيّة، 2023-04-06، تاريخ آخر تحديث: 12-11-2023 20:30، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/الليبراليّة الجديدة في الفكر السياسي

تُعتبر الليبراليّة الجديدة تحديثًا لليبراليّة التقليديّة التي تُعد من أقدم التيارات السياسيّة التي ظهرت في القرن الثامن عشر. إلّا أنّ الفرق فيما بينهما أنّ الليبراليّة التقليديّة أولت الأهميّة للحريات الفرديّة والمساواة بينما الليبراليّة الجديدة أعطت الاقتصاد والتنمية الاقتصاديّة الأهميّة الأكبر، إذ تربط ما بين الاقتصاد والسياسة. لذا إنّ الليبراليّة الجديدة تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف. فتسعى إلى تعزيز الحريات الفرديّة والاقتصاديّة لتوفير الفرص للابتكار والنمو الاقتصادي. كما أنّها تهدف إلى وضع سياسات اقتصاديّة تقوم على تحرير الاقتصاد وتحفيز الاستثمار والتجارة الحرّة، فضلاً عن تقليص الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص. إذ يتطلعون إلى تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى لكي لا تتدخل في حياة الأفراد، فيعتبرون أنّ السوق والمنافسة الحرة من الأدوات المهمّة لتحقيق التقدّم الاقتصادي والعدالة الاجتماعيّة. علاوةً على ذلك إنّها تسعى إلى الحد من الفوضويّة الدوليّة من خلال تعزيز التعاون الدولي. فيقول رودريك إيليا أبي خليل حول الليبراليّة الجديدة: "لقد تجاوزت الإطار الضيق للسيادة الوطنيّة، لتصل إلى وضع أسس للتعاون الدولي على غرار دعم المنظّمات والمؤسسات الاقليميّة والدوليّة التي ما فتئ دورها يتنامي بشكل كبير[1]"

ثانيا: مرتكزات الليبراليّة الجديدة

لليبراليّة الجديدة مجموعة من المرتكزات وهي تتمثّل فيما يلي:

-الحريات الفردية: إنّ جميع نظريات الليبرالية الجديدة تستند إلى ما تسميه الاهتمام الأكبر في "الحرية الفردية"، وهي القاعدة الأساسية لفلسفتهم وأفكارهم. لذلك ترى مفاهيمهم أنّ رفاهية الإنسان يمكن تحقيقها بالطريقة الأفضل والتي أساسها "حرية العمل الفردي"، و(الشركات ضمن العمل الفردي). ويتم ذلك من خلال مؤسسات هيكلية، (والحكومات ضمن هذه المؤسسات). تعتمد احترامًا شديدًا للملكية الخاصة والشركات الخاصة أساسها)، مع عدم

[1] الهام ناصر، مرجع سبق ذكره.

احترام، وإلغاء، الملكية العامة والشركات والمؤسسات الحكومية أساسها، بضمنها الخدمات مثل التعليم والصحة)." لذا إنّهم يعتبرون أنّ ضمان الحريّات الفرديّة يكون من خلال تقلص مركزيّة الدولة والحكومات التسلطيّة، لأن حسب اعتبارهم تعيق من حريّة الفرد. لذا إنّها تطالب بإلغاء القيود.

-الترويج للعولمة :تُعد العولمة مرتكزًا أساسيًّا للنيوليبراليّة. إذ هناك ترابط وثيق ما بين النيوليبراليّة والعولمة، حتّى أنّه ساد مصطلح "العولمة النيوليبراليّة". وهو نمط جديد للعولمة بدأ منذ التسعينيات، وهي التي ترتكز حول التحوّل في النشاط الاقتصادي والتجاري. لذا إنّ العولمة النيوليبراليّة تقوم على الصعيد الداخلي بالتشجيع على الخصخصة والحد من دور الدولة التدخلي، وعلى الصعيد الخارجي تعمد إلى فتح الأسواق والحدود لتنشيط التجارة والتبادل بين الدول. حيث ظهر خطاب النظريّة الليبراليّة الجديدة بعد الأزمات التي شهدتها تلك الحقبة؛ الذي رأى أنّ علاجها يكون من خلال "عودة اقتصاد السوق وتركه يعمل بحرية، والتخلص من العبء الثقيل للدولة وأجهزتها البيروقراطية التي تم النظر إليها على أنّها من أسباب الأزمة، والتخلّي عن كل الالتزامات السابقة للدولة مثل برامج الرعاية الاجتماعية والتأمين وإعانة البطالة التي أدت إلى تضخم أجهزتها وديْنها الوطني. ومع الليبرالية يعود مبدأ حرية المنافسة في الظهور، وتعود الفكرة القديمة عن التوازن التلقائي للمصالح بفعل قوانين السوق الضرورية، ويعود من جديد مبدأ دعه يعمل" .'Laissez Faire'

-السوق الحرّة :يُقصد بالسوق الحرّة حريّة التجارة وفتح الأسواق دون تدخل الحكومات بالاقتصاد، بل إعطاء حريّة للشركات للعمل دون قيود تحد من عملها. وذلك لإلغاء الحواجز بين الدولة وتسهيل حريّة انتقال البضائع والخدمات. فيقول فؤاد قاسم الأمير في هذا الصدد: "العديد من الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين والمعنيين- خصوصًا في الولايات المتحدة- لا يستخدم تعبير 'رأسمالية الليبرالية الجديدة' لتسمية الرأسمالية المعاصرة، ويطلق عليها "السوق الحرة" بمعنى الانفتاح الكامل للأسواق في العالم، وبدون حواجز من أية نوع. وهذا

الأمر يعني، وبسقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار منظومة دول عدم الانحياز، فتح الأسواق العالمية بالكامل أمام الرأسمالية المعاصرة- وبالأساس الأميركية- للسيطرة على العالم".

-توزيع الدخل ومستوى العمالة: الليبراليّة الجديدة ترتكز على حريّة الأسواق والأفراد وترفع من قدراتهم في الاقتصاد مقابل حد دور الدولة في هذا المجال. فإنّها أيضًا ترتكز "إلى نظرتي الدخل ومستوى العمالة. تقول بترك قضيّة توزيع الدخل بين العمال ورأس المال لآليات العرض والطلب. وعبر تحرير الأسعار يتم الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وتسعيرها." لذا إنّها تحث على تحرير الأجور وقوانين التوظيف وترك هذه المسألة لحركة السوق.[1]

- الليبراليّة الجديدة والأمن

إنّ الليبراليّة الجديدة تنظر إلى الأمن من منطلق مغاير للنظريّات الأخرى، فإن كانت الواقعيّة تُركّز على الأمن القومي، فإنّ النيوليبراليّة تُشدّد على الأمن الجماعي، إذ تعتبر أنّ التعاون الدولي ممكن من أجل تقليص النزاعات والصراعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويتحقّق ذلك من خلال إيجاد مؤسّسات ومنظّمات تُعزّز التعاون، فتشير هذه النظريّة إلى أنّ الأطراف القادرة على تحقيق ذلك لا تقتصر فقط على الدول، وإنّما هناك دور لفاعلين غير حكوميين كالمنظّمات غير الحكوميّة والشركات المتعدّدة الجنسيات وغيرها... فتبعًا للنيوليبراليّة إنّ ضعف الاتصال والمعلومات بين مختلف الأطراف يؤدّي إلى ضعف الثقة بينهم، فإنّ تأمين مؤسسات ومنظّمات قادرة أن تعزّز هذا التواصل يُعزّز التعاون ويُولّد الثقة المتبادلة. فتبعًا لوصفي محمد عقيل؛ إنّ طروحات الليبراليّة الجديدة تأثّرت بتغيرات النظام الدولي، فقد أكّدت "اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات الدولية، ومتجاوزة للطروحات التقليدية لليبرالية بإقامة الحكومة العالمية، في ظل وضوح لتعددية مصادر القوة وتنوعها بين هؤلاء الفاعلين الجدد، أما الجانب الأخر فقد تمثل ببروز

[1] الهام ناص، مرجع سبق ذكره.

التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة التي عملت على خلق إجماع دولي منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م، مما عزز من فكرة الأمن الجماعي".

المطلب الرابع: مقاربة مركب الأمن الإقليمي

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وتأسيسا على ذلك فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو متعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي، وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى **بمركب الأمن الاقليمي**.

أولا: تعريف مركب الأمن الاقليمي[1]

-تعريف باري بوزان:

عرف **باري بوزان** المركب الأمني بأنه: "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة" . حيث يشرعن مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد بمعنى الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أو أكثر.

[1] صباح بالة، "مركب الأمن الإقليمي"Regional Security Complex – ، الموسوعة السياسيّة، 2020-11-12، تاريخ آخر تحديث: 2023-11-30 23:54، متاح على الرابط التالي-https://political encyclopedia.org/dictionary/مركب الأمن الإقليمي/

وعرفه أيضا بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة آو اللاأمننة ، أو كلاهما، هي جد مترابطة، بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول أو بعيدة الواحدة عن الأخرى."

-تعريف الدكتور حامد ربيع:

يعرف الأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هي التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.

وبذلك يمكن تلخيص معنى الأقليمية في :

-**الإقليمية** :عملية تتضمن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي، ولكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات.

-**الوعي والهوية الإقليميين** :حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة.

-**التعاون الإقليمي بين الدول** :قد ترعى الدول أو الحكومات الاتفاقيات وتقوم بالتنسيق بينها، بغية إدارة مشاكل مشتركة وحماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة.

-**التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي ترعاه الدولة** :هو في كثير من الأحيان أكثر أشكال الإقليمية شيوعا، فالحكومات والمصالح التجارية تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي بغية تعزيز تحرير التجارة والنمو الاقتصادي .

ثانيا: أسس نظرية المركب الأمني الإقليمي:

يقصد بالمركب الأمني كمفهوم هو مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بصورة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها بمعزل عن بعضها البعض.

ويعتبر باري بوزان أوّل من استخدم مصطلح المجمع الأمني او المركب الأمني Security complex وذلك لتسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، واعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية، مع بقاء تعاملها مع القضايا العالمية طبعا، أو الأطراف الخارجية الفاعلة ومختلف القوى المؤثرة على المركب الأمني[1].

إن إقليمية الأمن حسب **بوزان** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية، ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن ادراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل القابل للتجزئة، ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة **لبوزان** فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن ارجاعها فقط إلى توازن القوى ،لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة والعداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالايديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية، وبهذا يقودنا **باري بوزان** إلى تعريف للمركب الأمني بأنه" **مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى**"، حيث يشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس ، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف **مركب**

[1] صباح بالة، مرجغ سيق ذكره.

الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد أو الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر.

وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على قواعد أساسية أهمها:

-إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة عكس المسافات الطويلة.

-تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الدول الفاعلين داخل المركب الأمني وآخرين خارجه.

-تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان ذو نطاق واسع.

-أن مركبات الأمن الإقليمي هي المكون الأساسي والرئيسي للأمن الدولي.

-تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البيئة الفوضوية، ونتائج ميزان القوة في النظام الدولي من جهة أخرى وبفعل الضغوط التي يولدها التقارب الجغرافي المحلي، من جهة أخرى.

ثالثا: مستويات تحليل مقاربة مركب الأمن الاقليمي:

تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربع مستويات ل لتحليل تتمثل في ما يلي:

1 -**المستوى الداخلي أو المحلي** :يقصد به الظروف المحلية للدول المشكلة لمركب الأمن الإقليمي، مع التركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل

2 -**مستوى العلاقات دولة-دولة:** أي علاقة دول الإقليم مع بعضها، والتي تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.

3 -تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى خاصة المجاورة.

4 -**دور القوى العالمية في الإقليم:** أي علاقة الإقليم بالقوى العالمية خاصة الكبرى.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تعم التطرق له في محتوى الفصل الأول فإن الإستراتجية كمفهوم لم تعد تنحصر في السياق العسكري والحربي، بل أخذت شكلا أكثر تطورا يشير إلى عملية بناء خطة منهجية وفقا لموارد وأدوات واضحة المعالم، واستهداف غايات ملموسة وعقلانية، وفي النموذج الروسي فإن هذا الطرح يكون أكثر واقعية حين يتم معالجة إشكالية العلاقات الطاقوية الأوروبية الروسية، والعوامل المؤثرة في مسار العلاقات بين الطرفين وتحديدا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية، وهو ما بدفعنا للتعمق في فهم دور الطاقة في تحديد توجهات الطرفين التي تستهدف الحفاظ على الأمن الطاقوي، وفقا للمقاربات التي تم تبيانها فيما سبق.

الفصل الثاني: جيوسياسية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية

مقدمة الفصل

العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة، هي علاقة معقدة يتداخل فيها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، فروسيا اليوم تعد أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوروبية، ولا يمكن الحديث عن الأمن الأوروبي من دون التطرق إلى الدور الروسي وتأثيره في المنظومة الأمنية الأوروبية، وهي أكبر مصدر للطاقة إلى أوروبا، وأكبر شريك تجاري لها في المقابل، يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مستهلك لصادرات روسيا من الطاقة، وتربطه بها علاقات تجارية مهمة، ويجعل هذا كله العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة تخضع لثنائية ضغوط الصراع والمصالح في توازنات القوى في بنية النظام الدولي من جانب، وضرورات الإعتماد والتعاون من جانب آخر.

المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

يركز هذا المحور على إبراز كرونولوجيا اهم الوقائع الطاقوية التي حدثت في خضم العلاقات الروسية الأوروبية كما يتطرق لأهم الآليات التي تنظم العلاقة بينهما ويفصل الخريطة السياسية للإمداد التي تتم وفق اعتبارات تاريخية، مع تحديد أهم الفاعلين المشكلين لهذه العلاقة.

المطلب الأول: جذور العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

قبل الحديث عن العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا من المهم أن نشير لمضمون العلاقات بين الطرفين، فتاريخ العلاقات الروسية الأوروبية معقد يمتد منذ عدة قرون، من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، فقد ميز هذه العلاقات في بداية تشكلها التبادل التجاري والثقافي بين الإمارات الروسية والدول الأوروبية، وتنامت العلاقات الروسية الأوروبية في عهد الحكم القيصري لمواكبة النموذج الأوروبي، وبعدها أصبحت روسيا حليفا أوروبيا فير عهد الحروب النابليونية واكتسبت بذلك نفوذا سياسيا، ثم أتت الثورة البلشفية التي ركزت على السعي لمواكبة التطور الأوروبي، لكن ظهر وضع جديد وأصبحت روسيا في

القرن التاسع عشر والقرن العشرين، خاصة في فترة الحربين العالميتين طرفا في الحرب ضمن الوفاق الثلاثي إلى جانب فرنسا وبريطانيا، ثم طرفا معاديا في الحرب العالمية الثانية، وامتد هذا الوضع لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى فترة الحرب الباردة، فبعد التحول الجيوسياسي لروسيا بعد تشكل الإتحاد السوفياتي والذي كان أحد القوى الفاعلة إلى جنب الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي، واجهت روسيا فضاءا سياسي واقتصادي وجغرافي جديد، وقد مثلت التداعيات التي خلفتها الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي العديد من القضايا التي كانت موضوع للنزاع بين روسيا والدول الأوروبية، وفي خضم ذلك كانت قضايا الاقتصاد والطاقة أهم منطلقات العلاقة بين الطرفين.[1]

في هذا السياق، تمثل الطاقة أحد المحاور في علاقات روسيا مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث تتعامل هذه الدول مع روسيا في تجارة الغاز الطبيعي منذ منتصف السبعينات في أوج الحرب الباردة بين الطرفين، وتزداد أهمية الموارد الطاقوية الروسية التي يتم توريدها إلى أوروبا حسب الوضع الطاقوي على مستواها مع تناقص إحتياطات النرويج من الغاز وهو البلد الأوروبي الوحيد الذي يعد مكتفيا من ناحية المحروقات.[2]

أولا: أهم المحطات التاريخية للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية:

بعد استقراء أهم الأحداث التاريخية التي ترتبط بمجال الطاقة والعلاقات الروسية الأوروبية، فإن بداياتها كانت مع النصف الثاني من القرن العشرين أي في سنوات الستينات، ولقد كانت أول الكميات من الغاز الطبيعي الروسي الموجهة إلى أوروبا ثم بعد ذلك تم تطوير الغاز السيبيري في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إنطلاقا من الحقول العملاقة المكتشفة في ميدفيزي وأورنغوي ويامبورغ حيث تم إنشاء شبكة من خطوط الأنابيب

[1] موقع الجزيرة نت "روسيا... وريثة الإتحاد السوفياتي والقوة العسكرية الثانية في العالم" أخر تحديث يوم: 16 أفريل 2024 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/17/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

[2] عبد المالك بن خليف، العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 11 (2014): ص. 94.

من سيبيريا إلى أوكرانيا، ثم إنشاء إمتداد آخر لهذه الأنابيب لتصل أوروبا وقد تضاعفت شحنات الغاز نحوها خاصة عامي 1970 و1980، زادت شحنات الغاز السوفييتي إلى أوروبا الغربي3.4 مليار متر مكعب إلى 26 مليار متر مكعب، وبحلول عام 1990 ارتفعت صادرات الغاز إلى 109 مليار متر مكعب، وكانت أوروبا الغربية، بواردات قدرها 63 مليار متر مكعب، أكبر مستهلك للغاز السوفياتي آنذاك.

تحتل العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا مكانة خاصة ضمن العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية بين الطرفين وقد تشكلت بالفعل في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت أبرز المحطات التاريخية في هذه العلاقات خلال الحقبة السوفياتية مع تصدير أول حصة للغاز نحو أوروبا إذ كانت أولى صادرات الغاز الطبيعي السوفيتي إلى النمسا عام 1968، مما فتح الباب لتوسيع شبكة خطوط الأنابيب إلى بقية أوروبا بناء خط أنابيب "أورينغوي – أوزجورود" في الثمانينيات، تم بناء خط أنابيب "أورينغوي – أوزجورود" الذي يعتبر أحد أكبر خطوط نقل الغاز في العالم.[1]

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991 تمت إعادة هيكلة قطاع الطاقة بروسيا وتوسعت صادرات الغاز الروسي إلى دول أوروبا الشرقية، عن طريق خط أنابيب "نورد ستريم" الذي يربط روسيا بألمانيا مباشرة عبر بحر البلطيق المنجز عام 2011، مما قلل الاعتماد على دول العبور مثل أوكرانيا خاصة بالنسبة لأزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا (2006 و2009) وقد شهدت هذه الفترة أزمات طاقة بسبب الخلافات بين روسيا وأوكرانيا حول أسعار الغاز وشروط النقل مما أدى إلى انقطاع إمدادات الغاز عن أوروبا في فترات الشتاء، توالت الأحداث ومع محاولة ضم شبه جزيرة القرم، مما دفع روسيا إلى تنويع أسواقها وزيادة صادراتها إلى آسيا، ولكنها استمرت في كونها مورداً رئيسياً لأوروبا تبرز مظاهره في توسيع خطوط الأنابيب ويمكن أن توضح هذه المحطات توضح تطورت العلاقات الطاقوية

[1] Jonathan Stern, Natural Gas in Europe − The Importance of Russia, Oxford Institute for Energy Studies. P 2.

بين روسيا وأوروبا على مر العقود، مع تأثير كبير للأحداث السياسية والجيوسياسية على تدفق وتجارة الطاقة. حيث من المنطقي أن تكون أوروبا أول الزبائن وأهمهم بالنسبة لروسيا، نظرا للإعتبارات الجيوبوليتيكية والقرب الجغرافي من مناطق التوريد بأنابيب الغاز الطبيعي وما تركه الإرث السوفياتي من خطوط الأنابيب، فضلا عن ضمان وصول الكميات المطلوبة التي تجعل الطرف الأوروبي مطمئن بخصوص الوفرة من الموارد الطاقوية ويمكن أن نبرز أهم الأشواط التي عرفتها روسيا وأوروبا في علاقتهما في ميدان الطاقة.

المحطة الأولى: 1960-1973: مع تطوير حقول الغاز الروسية تم تحقيق إنتاج مهم كانت أولى صادرات الغاز خلال هذه الفترة، وآصبح الإتحاد السوفياتي آنذاك صاحب أكبر احتياطي من الغاز، وقد كانت اللبنات الأولى لخلق شبكة تموين مع الجمهوريات السوفياتية من خلال تطوير البنى التحتية للغاز الطبيعي بدول شرق أوروبا وامتد أبرام عقود الغاز إلى أن بلغ إيطاليا سنة 1969، وشمل هذا التوسع نحو تموين أوروبا بالغاز، بعد عقد اتفاقات مع كل من ألمانيا وفرنسا وهي دولتان قطب في منظومة الإتحاد الأوروبي.

المحطة الثانية: 1973 – سنوات التسعينات: لقد مكنت الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول أوروبا في مجال الغاز من توسيع قاعدة التعاملات وزيادة فرص الإعتماد المتبادل مما دفع بالإتحاد السوفياتي آنذاك بتعزيز قدرات الإنتاج، فقد حققت صناعة الغاز الروسية نجاحًا كبيرًا في استكشاف وتطوير حقول الغاز في غرب سيبيريا. بلغ إنتاج الغاز ما يقرب من 200 مليار متر مكعب سنويا، وأصبح الاتحاد السوفياتي الرائد العالمي من حيث احتياطيات الغاز المستكشفة.

المحطة الثالثة: تبدأ منذ سنة 1981، وصل حجم صادرات الغاز من الاتحاد السوفييتي إلى 59 مليار متر مكعب سنويًا، بعد أن زاد بمقدار 35 مرة منذ توقيع العقود الأولى، وعلى الرغم من الوضع الجيوسياسي الصعب والعقوبات الأمريكية المفروضة على توريد المعدات إلى روسيا، قاومت ألمانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى الضغوط وواصلت التعاون مع الاتحاد

السوفياتي. وفي عام 1981، وقعت شركتا سويوز غاز إكسبورت وشركة روهرغاز الألمانية اتفاقهما الرابع لتوريد 10.5 مليار متر مكعب من غاز غرب سيبيريا سنويًا إلى ألمانيا على مدى 25 عامًا. ولنقل الكميات الجديدة من الغاز، تم بناء خط أنابيب بطول 4500 كيلومتر من أورنغوي – بوماري – أوزجورود، وإلى جانب أوروبا الوسطى والشرقية، أبدت دول جنوب أوروبا أيضًا اهتمامًا بشراء الغاز السوفييتي. في عام 1986، وقعت شركة Soyuzgazexport عقدًا مدته 25 عامًا مع شركة BOTAŞ التركية لتوريد الغاز الطبيعي إلى تركيا. وبعد ذلك بعامين، تم توقيع عقد بنفس المدة مع شركة DEPA اليونانية.[1]

المحطة الرابعة: منذ أوائل التسعينيات، رسخت شركة Soyuzgazexport –غازبروم حاليا– نفسها بقوة كمورد موثوق للغاز الطبيعي، وقادر على التكيف مع احتياجات العملاء الأوروبيين، وتوسيع حجم تصدير الوقود الأزرق، وزيادة قدرات النقل في المقابل، حيث في عام 1990، قامت الشركة بتوريد 110 مليار متر مكعب من الغاز إلى الأسواق الخارجية تطورت مجموعة صغيرة من الخبراء من مكتب تجارة الغاز لتصبح فريقًا من المهنيين المؤهلين تأهيلاً عاليًا والذين يمتلكون خبرة دولية فريدة وفهمًا عميقًا لممارسة الأعمال التجارية مع الشركاء الغربيين.

المحطة الخامسة: بداية التسعينات: رغم التحولات التي شهدتها روسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة في المرحلة الأولى في بداية التسعينات، تم تعزيز التجارة الخارجية من خلال تطوير سياسة الغاز عبر شركة غازبروم، هذا الوضع كان نتاجا للتحول الجيوبلوتيكي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، لكن بقيت صناعة الغاز محورا مهما بالنسبة لروسيا وقامت بتدعيم مرافق التخزين لزيادة صادراتها وتم إبرام العديد من العقود مع دول أوروبا التي

[1] Gazprom website, Half a century at the forefront of the gas business, website visited in: 10 Mars 2024 <https://gazpromexport.ru/en/50years/>

شهدت ارتفاعا في مستويات الطلب على الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي وكللت هذه العلاقة بزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

المحطة السادسة: منذ مطلع القرن الواحد والعشرين: في هذه الفترة تسارع التطور التكنولوجي وزادت فرص تطوير العلاقات الثنائية، فبعد فترة توسع أسواق الطاقة الأوروبية، صاحب ذلك الولوج إلى كافة مواقع الطلب من خلال تطوير الغاز الطبيعي المسال حيث زادت الكميات من 50 مليون طن في سنة 1990، إلى 246 طن سنة 2014، وهذا التطور في الأرقام نابع من الرهانات الاقتصادية التي يسعى الطرفين لكسبها من أجل تطوير الاقتصاد عبر الاستخدام الفعال للطاقة.[1]

إن المحطات التي ذكرناها سالفا لا تمثل تاريخ العلاقات الطاقوية وخاصة في مجال الغاز بين روسيا وأوروبا بقدر ما تبرز أهم نقاط التحول في المبادلات التجارية الطاقوية بين الطرفين، وقد ساهمت العوامل الجغرافية والإقتصادية في بلورة هذه العلاقات حيث يلاحظ في تغير الأولويات، فقد كان التعاملات تقتصر على تبادل محتشم، ثم مرت العملية إلى تعزيز الحصص من المبادلات ثم أصبح الحديث عن رؤية استراتيجية من كلا الطرفين في إطار تنافسي وهو ما جعلهما يعملان على تأطير هذه العلاقات ضمن آليات معينة.

ثانيا: آليات تنظيم العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

تتضمن آليات التعاون الطاقوي بين روسيا وأوروبا تتضمن مجموعة من الأطر والاتفاقيات والأنشطة التي تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز التعاون التقني والاقتصادي بين الطرفين، فيما يلي بعض الآليات الرئيسية لهذا التعاون:

[1] Idem.

اتفاقيات طويلة الأمد: تعتمد روسيا وأوروبا على اتفاقيات طويلة الأمد لتأمين توريد الغاز الطبيعي والنفط، وتعد شركة غازبروم الروسية من الموردين الرئيسيين للغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر خطوط .

خطوط أنابيب الغاز والنفط (نظام الأنابيب): يتم نقل الغاز والنفط الروسي إلى أوروبا عبر شبكة من خطوط الأنابيب، ومن أبرز هذه الخطوط:

- نورد ستريم ونورد ستريم 2 اللذان يربطان روسيا بألمانيا عبر بحر البلطيق.
- وخط الأنابيب يامال–أوروبا ينقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا عبر بيلاروسيا وبولندا،
- خط أنابيب دروجبا: ينقل النفط من روسيا إلى أوروبا عبر بولندا وأوكرانيا، ولفهم هذا التفصيل يتم توضيحه في الخريطة رقم 1.

خريطة رقم 1: أنابيب النفط والغاز الروسي نحو أوروبا

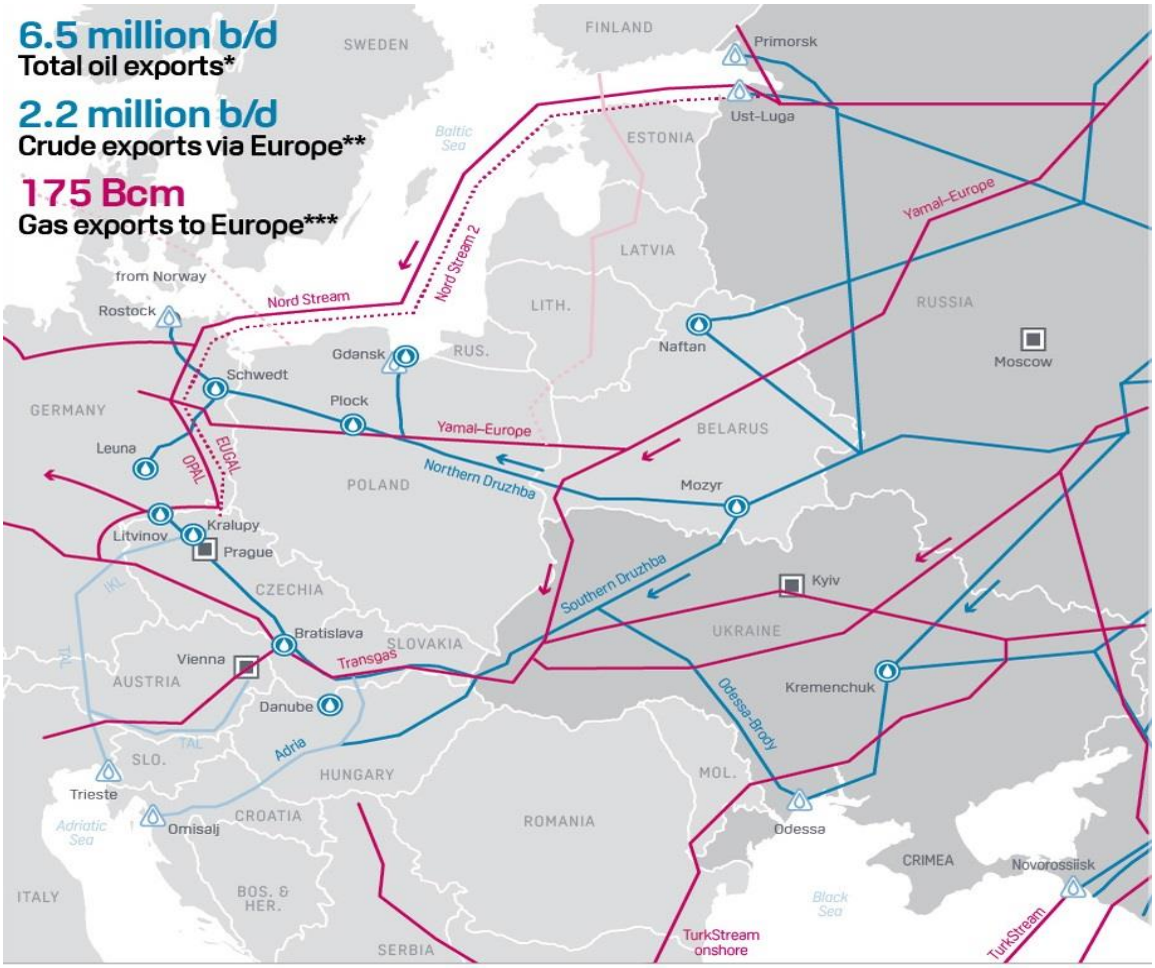

المصدر:

Nick Coleman, Infographic: Energy risks rise in Russia standoff with US and EU over Ukraine. <https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/012422-infographic-energy-risks-rise-russia-standoff-us-eu-ukraine>

الشراكات والاستثمارات المشتركة: تستثمر الشركات الأوروبية في مشاريع الطاقة الروسية والعكس بالعكس. تشمل هذه الشراكات تطوير حقول الغاز والنفط، وبناء البنية التحتية للطاقة، والتعاون في مشاريع الطاقة المتجددة.

منتديات ومؤتمرات التعاون: يعقد الطرفان منتديات ومؤتمرات دورية لمناقشة السياسات الطاقوية والتحديات المشتركة، مثل "منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي" و"منتدى غاز روسيا".

الالتزام بالمعايير البيئية: تعمل روسيا وأوروبا على تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة للحد من الانبعاثات الكربونية والتأثيرات البيئية، و تشارك الشركات والمؤسسات من الجانبين في تطوير تقنيات الطاقة النظيفة.

التعاون في مجال الأبحاث والتطوير: يشمل التعاون الطاقوي أيضًا الأبحاث المشتركة في مجالات تحسين كفاءة الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات التخزين والنقل.

آليات إدارة الأزمات: تشمل آليات التعاون الطاقوي خططًا لإدارة الأزمات الطاقوية، مثل انقطاع الإمدادات، وذلك لضمان استمرارية التوريد وتخفيف تأثير الأزمات الطارئة. هذه الآليات تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين روسيا وأوروبا، وضمان تأمين إمدادات الطاقة الضرورية للطرفين، مع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الكفاءة البيئية.

وفي حقيقة الأمر فإن الآليات لا يمكن عدها نظرا للعلاقات المتشابكة بين الطرفين وتقاطع العديد من المصالح خاصة وأن الطاقة تعد محورا مهما في البرامج التنموية والخطط

الإستراتيجية لكلاهما فمثلا قد كان الاتفاق الرئيسي الذي حدد سلفاً دور الغاز السوفياتي في قطاع الطاقة الأوروبي هو ما يسمى بصفقة الغاز للأنابيب بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا، وفقا لهذه الصفقة، تلقى الاتحاد السوفياتي أنابيب ذات قطر كبير ومعدات تكنولوجية لبناء خطوط أنابيب الغاز مقابل إمدادات الغاز. وأعقب هذه الصفقة اتفاق مهم آخر بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا، تم التوقيع عليه في عام 1971، وعلى هذا فقد اعتمدت اقتصادات الاتحاد الأوروبي الرئيسية على الغاز الطبيعي القادم من الاتحاد السوفييتي كأساس لتنميتها في مجال الطاقة والصناعة، وفي الوقت نفسه، تم إبرام اتفاقيات حكومية دولية طويلة الأجل لضمان تصدير الغاز إلى أوروبا الوسطى والشرقية.

تأطير التبادل التجاري من خلال منظمة التجارة الخارجية لعموم الإتحاد: في المرحلة الأولى من المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات، كان الجانب السوفيتي ممثلًا بمنظمة التجارة الخارجية لعموم الاتحاد Soyuznefteexport، والتي تم إنشاء ما يسمى بمكتب تجارة الغاز فيها، وبعد توقيع عقود عديدة مع الدول الأوروبية، ظهرت الحاجة إلى إنشاء مؤسسة منفصلة تتعامل مع مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بصادرات الغازات، ونتيجة لذلك في عام 1973، أصبحت منظمة التجارة الخارجية الجديدة لعموم الاتحاد (V/O Soyuzgazexport) جزءًا من وزارة التجارة الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.[1]

ومن أهم الآليات التي تضبط العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، عملية حوار الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا التي بدأت في سنة 2000، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تقليص ضمان التموين المنتظم بالموارد الطاقوية ولم يمكن الجانب الروسي متحمس لهذا الإطار نظرا للمشروطية التي يسعى الإتحاد الأوروبي لفرضها وهي إعادة النظر في التشريع

[1] Idem.

الخاص بالإستثمار ويتمثل مضمون هذا الإطار في تحويل أهم الموردين للاتحاد الأوروبي بالموارد الطاقوية إلى شركاء من أجل تأمين الإمداد.[2]

المطلب الثاني: الخريطة السياسية لعملية الإمداد

لا شك أن العامل الجغرافي يلعب دورا هاما في تطور العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، فالتقارب بين الأراضي الروسية وحدود الدول الأوروبية ساهم في توسيع شبكة الإمداد خاصة عن طريق نظام الأنابيب*، ولم يمثل هذا الواقع تبادلا تجاريا فقط بل كان رابطا جيوساسيا بين الطرفين، حيث تحدده العديد من العوامل ومهما كان من أمر فإن المجال السياسي له تأثير كبير من ناحية توريد الطاقة وكميات الغاز نحو الدول الأوروبية سواء الشرقية، الوسطى أو الغربية.

أولا: الجوار القريب والإرث السوفياتي

يتشكل هذا الحيز الجغرافي من دول الإتحاد السوفياتي سابقا، التي تتشارك حدودا مع روسيا وتعد هذه المحاور مهمة بالنسبة لروسيا، لأن أوكرانيا، بيلاروسيا ومولدافيا وغيرها تمثل بنية تحتية متأتية الإرث السوفياتي، تمثل نظام أنابيب النفط والغاز، وهو ما يمنحها قوة تفاوضية في هذا الميدان، وفي المجال الاقتصادي تعد السوق الأوروبية فضاءا واعدا لترقية

[2] Bogdan Mihai POPESCU, EU – Russia Energy Dialogue: Between Cooperation and Conflict, Monitor Strategic, 2012, pp 86-87.

* هناك عدة خطوط رئيسية لأنابيب الغاز الروسية نحو أوروبا، وأهمها:

خط أنابيب "نورد ستريم" (Nord Stream): يمتد هذا الخط عبر بحر البلطيق، بدءًا من روسيا وصولًا إلى ألمانيا. تم تشغيله في عام 2011 ويعتبر من أهم الخطوط لأنه ينقل الغاز مباشرة إلى قلب أوروبا الغربية.

خط أنابيب "يامال–أوروبا" (Yamal–Europe): يمتد من روسيا عبر بيلاروسيا وبولندا وصولًا إلى ألمانيا. يعد هذا الخط مهمًا أيضًا لنقل الغاز إلى أوروبا الشرقية والغربية.

خط أنابيب "ترك ستريم" (TurkStream): يمتد من روسيا عبر البحر الأسود إلى تركيا، ومن هناك يتم توجيه جزء من الغاز إلى دول جنوب وجنوب شرق أوروبا.

خطوط الأنابيب عبر أوكرانيا: كانت هذه الخطوط تقليديًا الأكثر استخدامًا لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا. على الرغم من التوترات السياسية بين روسيا وأوكرانيا، إلا أن هذه الخطوط لا تزال تلعب دورًا هامًا في إمدادات الغاز الأوروبية.

صادرات روسيا من الموارد الطاقوية، لكن هذا الأمر يمكن أن ينعكس بالسلب على الصادرات الروسية بسبب أستخدام الدول التي آسلفنا ذكرها ميزة التقارب الجغرافي والإنسجام الديمغرافي إلا أن تغليب المصلحة القومية لكل طرف هو نقطة الإلتقاء بين الأطاراف وقد عملت روسيا على التأثير على القرار السياسي بالدول المجاورة : من خلال توجيه القرار السياسي لهذه الدول وفقا لما تقتضيه المصلحة القومية الروسية.[1] وهذا ما توضحه الخريطة التالية.

خريطة رقم 2 : توضح وضعية أنابيب الغاز الحالية التي تربط روسيا بأوروبا

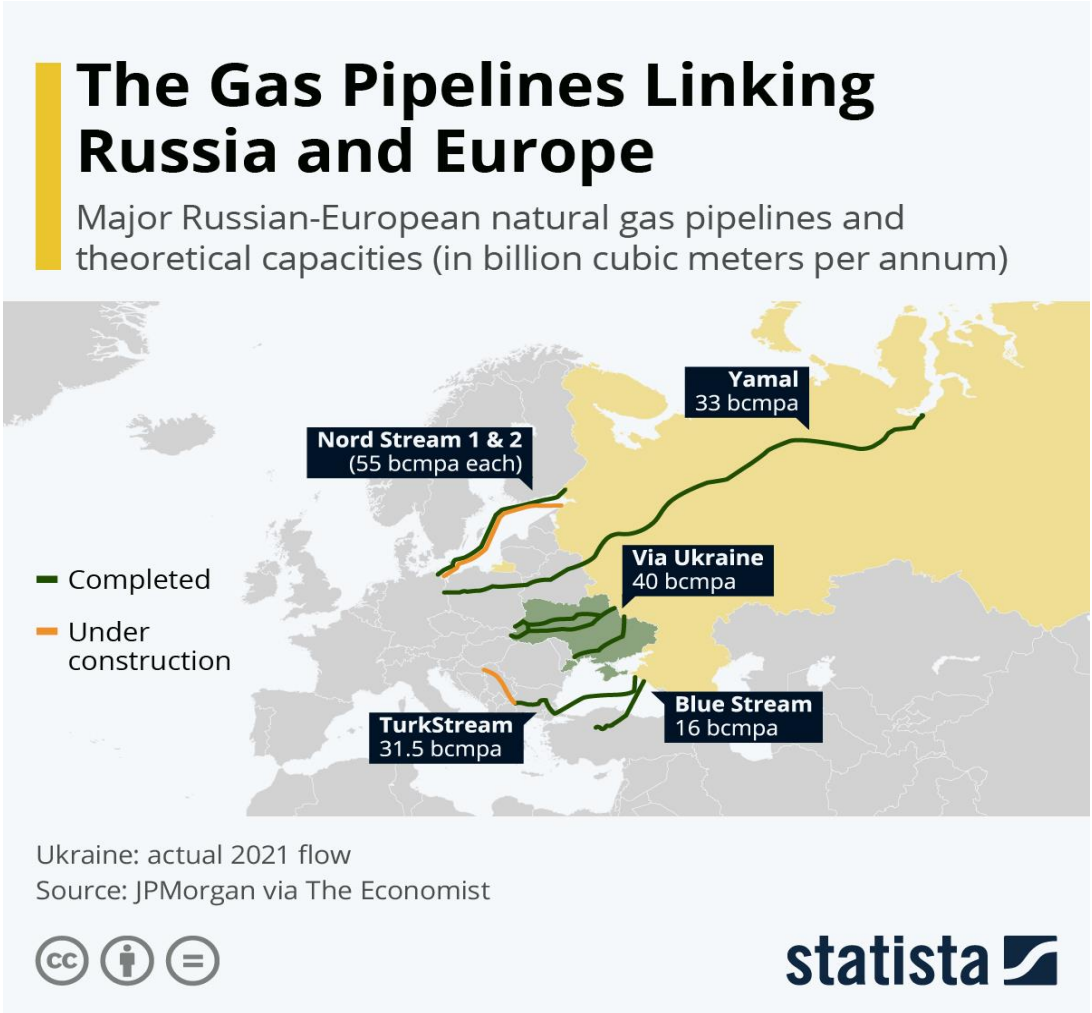

[1] Margarita M. Balmaceda, Energy dependency, politics and corruption in the former Soviet Union : Russia's power, oligarchs' profits and Ukraine's missing energy policy, 1995–2006, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business,2008 Margarita M. Balmaced, P4.

المصدر Katharina Buchholz, The Gas Pipelines Linking Russia and Europe, 2022

https://www.statista.com/chart/26769/russian-european-gas-pipelines-map/

وعلى عكس التوجهات الروسية سواء في العهد السوفياتي أو في عهدة بوريس يلتسن، فإن الواقعية أصبحت تميز المنطلقات السياسية لروسيا تجاه محيطها، خاصة المجال السوفياتي السابق، وقد تفاقم الوضع الجيوسياسي بصفة ملحوظة منذ تولي فلاديمير بوتين السلطة، وأصبح العمل أكثر من أجل ضمان الاستقرار في العلاقات مع الجوار القريب من خلال تحديد مجال جيوسياسي ملائم لروسيا ومنها سعى بوتين إلى توطيد علاقات التكامل والتقاربر وتعزيز التنسيق ضمن مجال التكامل ضمن منظمة شتغهاي للتعاون، دول الرابطة الاقتصادية الأوراسية وغيرها.[1]

إن هذا الطرح الذي تنتهجه روسيا يهدف إلى تأمين مسار الإمدادات، وتعزيز مجالات التعاون شرقا، مع التأكيد على الولوج إلى السوق بالمنطقة الغربية.

إن الروابط التاريخية التي تحكم العلاقات الروسية الأوكرانية، وبالنظر إلى الإرث الذي خلفته الحرب الباردة بالنسبة لروسيا جعل من الطرف الأوكراني والبيلاروسي يحتلان مكانة مهمة في الإستراتيجية الروسية تجاه أوروبا، سواء من ناحية الخريطة التقليدية لأنابيب الغاز أو التقارب الجغرافي والإثني للمنطقة وهنا نبرز الأهمية الجيوسياسية للدولتين في تنفيذ الإستراتيجية الروسية في بعدها الطاقوي تجاه الإتحاد الأوروبي.

أوكرانيا: تحظى أوكرانيا بأهمية جيوسياسية كبرى باعتبارها دولة عبور لنقل الطاقة من نفط وغاز طببعي حيث تصل تقديرات الغاز الطبيعي المنقول عن طريق الأنابيب المارة من روسيا بإقليم أوكرانيا باتجاه الدول الأوروبية حوالي 80 % وهذا العامل يضاعف من أهمية

[1] ألكسندر دوجين، جغرافيا السياسية في روسيا، تر: عاطف معتمد وآخرون، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص. 661.

أوكرانيا بالنسبة لروسيا وأوروبا، وتبلغ شبكة نقل الغاز من خطوط الأنابيب عبر أوكرانيا 37800 كم[1]. وهو ما توضحه الخريطة المبينة أدناه.

خريطة رقم 3 : خطوط أنابيب الغاز العابرة لإقليم أوكرانيا نحو أوروبا

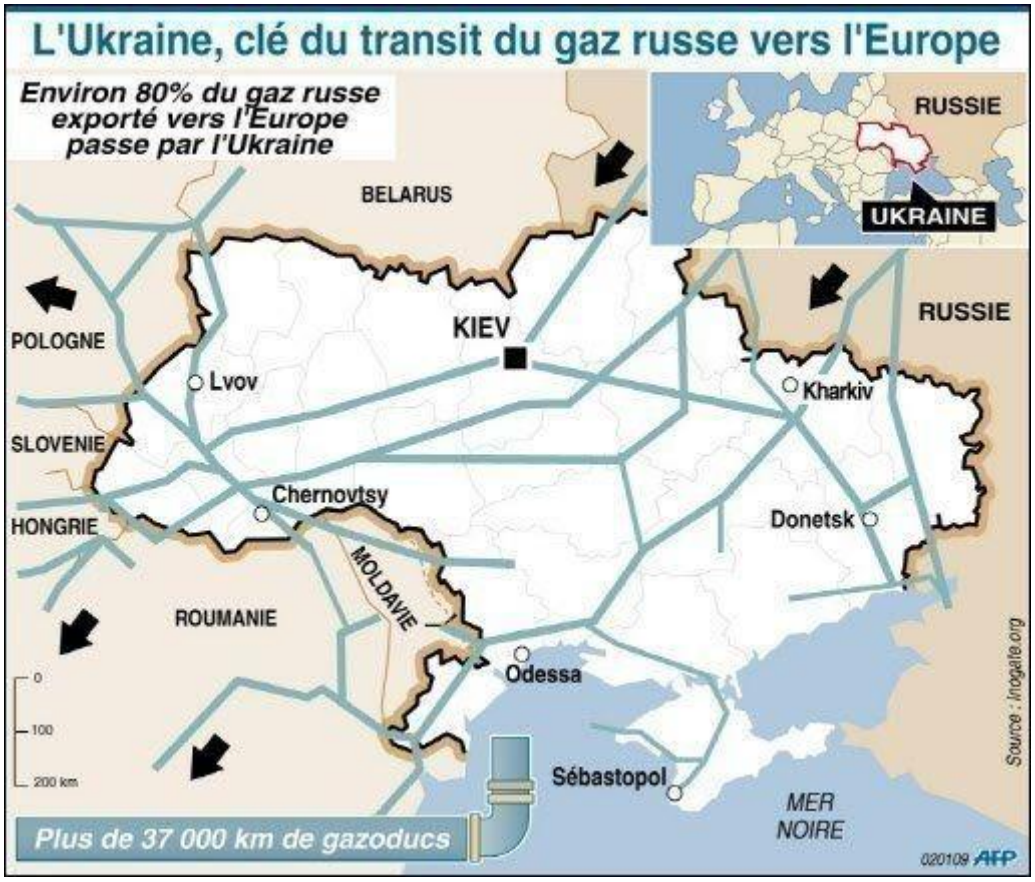

المصدر: Crise du gaz: la Russie appelle l'Union européenne à surveiller le transit en Ukrainehttps://www.ladepeche.fr/article/2008/12/31/516668-crise-gaz-russie-appelle-union-europeenne-surveiller-transit-ukraine.html.

بيلاروسيا: بافتقارها للموارد الطاقوية، تعتمد روسيا بشكل كبير على وارداتها من الغاز الطبيعي والنفط من روسيا فقد كان الفضاء السوفياتي السابق نعمة على بيلاروسيا ومنحها ميزة تفاضلية من قبل روسيا رغم التجاذبات السياسية والإقليمية بين الطرفين خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وسعي روسيا إلى الحفاظ على مصالحها بالمنطقة مع إستمرار

[1] محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي – الأوروبي في الفترة 2006 – 2016، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، الجزائر، ص 193.

بيلاروسيا في الإعتماد في اقتصادها على الموارد الطاقوية الروسية، فقد أسست خلال الحقبة السوفياتية مصفتان للنفط مع ربطها بشبكة أنابسب لنقل وتوريد الطاقة نحو أوروبا ولعل أهم المظاهر التي تبرز أهمية بيلاروسيا بالنسبة لروسيا، ان أطول أنبوب نفط في العالم يمتد من سيبيريا إلى ببلاوسيا.[1]

إن مساعي روسيا إلى الضغط من خلال منح امتيازات تفضيلية من أجل تجسيد عملية تكاملية منذ سنة 1999، لكن مينسك لم ترغب في تحقيق أي تطور في هذا المجال، وكان هناك خلاف هو التعاون الثنائي بين الطرفين جعل من روسيا تستخدم الطاقة كأسلوب لفرض خططها المستقبلية الرامية إلى ضم بيلاروسيبا ضمن كيان سياسي لتعزيز دورها في المنطقة وحصر التوسع الذي تسعى إليه أوروبا وحلف الناتو، تتضح المسارات الخاصة بالأنابيب عبر بيلاروسيا من خلال الدور الذي تريد روسيا لألكسندر لوكاتشينكو أن يلعبه تجاه أوروبا، ويمكن توضيح ذلك بالخريطة المدرجة أدناه.

الخريطة رقم 4 : تبين أهم الصادرات الروسية من الطاقة عبر بيلاورسيا نحو أوروبا.

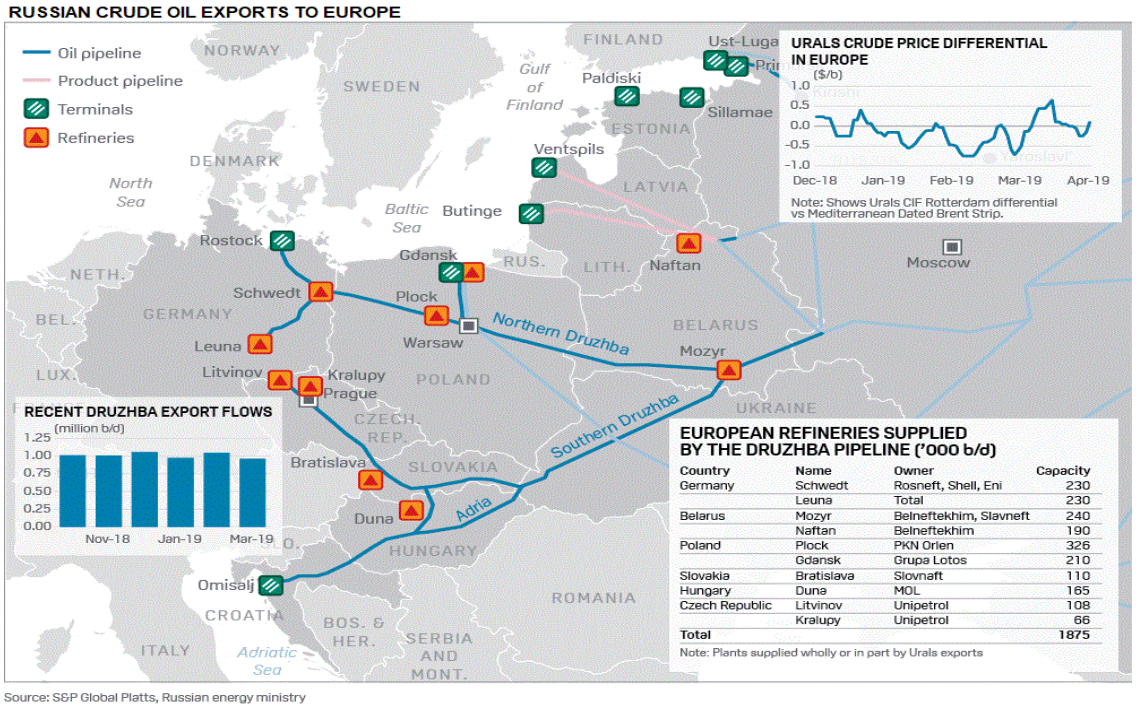

Source: S&P Global Platts, Russian energy ministry

[1] Rauf Mammadov, "Belarus's Role in East European Energy Geopolitics", visited 02-04-2024 at 18:00. <https://jamestown.org/program/belaruss-role-in-east-european-energy-geopolitics/>

المصدر:

Rosemary Griffin, Russian oil exports to Europe likely disrupted into May over quality problem, <https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/042619-russian-oil-exports-to-europe-likely-disrupted-into-may-over-quality-problem>

تبرز هذه الخريطة خط أنابيب دروجبا –الذي يعني في اللغة الروسية "الصداقة"– أحد أطول خطوط أنابيب النفط الخام في العالم، أُنشئ الخط عام 1960، لتزويد حلفاء الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية بالنفط، ودخل مرحلة التشغيل الكامل عام 1964 ويبلغ إجمالي طول الخط –الذي ينقل النفط الروسي إلى أوروبا– نحو 5 آلاف و500 كيلومتر، ويبدأ من مدينة ألميتيفسك في روسيا الاتحادية، إذ تلتقي خطوط الأنابيب التي تحمل النفط الخام من سيبيريا والأورال وبحر قزوين، ويتجه إلى موزير في بيلاروسيا، إذ ينقسم إلى فرعين: شمالي وجنوبي. وتتراوح الطاقة الإنتاجية لخط أنابيب الصداقة الروسي، بين 1.2 و1.4 مليون برميل يوميًا، مع إمكان زيادة السعة إلى نحو مليوني برميل يوميًا.

ثانيا: دول أوروبا الشرقية والوسطى

لقد كانت هذه المنطقة سابقا مجال نفوذ سوفياتي أثناء الحرب الباردة، وهو ماجعل هذه المنطقة تتضمن هي الأخرى شبكات لأنابيب الغاز السوفياتية و التي ورثتها روسيا، وكما هو الحال للمناطق السابقة تحمل هذه الرقعة الجغرافية أهمية بالغة في إستراتيجية غازبروم، كما تمثل أولويات جيوبوليتيكية لروسيا خصوصا وأن هذه الدول تستهلك بشكل واسع الغاز الروسي، كما أن دول أوروبا الوسطى والشرقية إندمجت في المؤسسات الغربية بما فيها منظمة حلف شمال الأطلسي NATO و الإتحاد الأوروبي، يضاف إل ذلك ضخامة وارداتها جعلها تكون تابعة بشكل دراماتيكي لغازبروم كما أن المداخيل التي تحصل عليها غازبروم

من دول هذه المنطقة تعد هامة في إستراتجيتها الإستثمارية ، فضلا عن جيواستراتيجية روسيا بالحفاظ على نفوذها وعلى العلاقات الجيدة مع هذه الدول[1] .

بعد إبراز الفضاء الجيوسياسي لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا فإن أهم ما تم التوصل إليه هو أن هذه الإمدادات تأخذ حيزا هاما في السياسات المتبعة من طرف روسيا أو دول العبور أو الدول المستوردة، وباعتبار تقديرات والإحتياطات الروسية من الطاقة خاصة الغاز الطبيعي ونظرا لتوجهات الإستهلاك الخاصة بالإتحاد الأوروبي من حجم إنتاج الطاقة الروسية فالقضية ليست اقتصادية، بل هي لها طابع سياسي تشكل طببعة العلاقات بين الطرفين.

ثالثا: دول أوروبا الغربية

العلاقات الطاقوية بين روسيا ودول أوروبا الغربية تعتبر واحدة من أهم العلاقات الاستراتيجية في المجال الاقتصادي والسياسي، تساهم هذه العلاقات بشكل كبير في تزويد أوروبا بالطاقة، وخصوصًا الغاز الطبيعي والنفط:

وتبرز أهمية روسيا كمصدر للطاقة من خلال:

1. **الغاز الطبيعي:**

- روسيا تعد أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، وتقوم بتزويد أوروبا بكمية كبيرة منه عبر شبكة من الأنابيب.
- خط أنابيب "نورد ستريم" و"نورد ستريم 2" يعتبران من أبرز المشاريع التي تنقل الغاز مباشرة إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، مما يقلل الاعتماد على الأنابيب التي تمر عبر أوكرانيا.

[1] The World Bank,The future of the natural gas market in South East Europe (Washington : Library of Congress, 2010),p.46.

2. **النفط:**

- روسيا تعد من كبار منتجي النفط وتصدر كمية كبيرة من النفط الخام إلى الدول الأوروبية.
- أوروبا تعتمد بشكل كبير على النفط الروسي، خاصة الدول في أوروبا الشرقية والوسطى.

التحديات والمشاكل التي تواجه العلاقات الروسية الأوروبية:

1. **التوترات السياسية** ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التوترات بين روسيا والغرب، خصوصًا بعد أزمة أوكرانيا في 2014 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أثرت سلبًا على العلاقات.
- فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، مما أثر على قطاع الطاقة.
- الرهانات الجيوبوليتيكية المرتبطة بالتوسع الأطلسي وعضوية الإتحاد الأوروبي.

2. **الأمن الطاقوي الأوروبي:**

- دول أوروبا تبحث عن تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية من خلال تنويع مصادر الطاقة واستيراد الغاز المسال من دول أخرى مثل الولايات المتحدة وقطر.
- الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

التعاون والمصالح المشتركة بين الطرفين، من خلال:

1. **الاستثمار المشترك:**

- رغم التوترات، هناك مصالح اقتصادية مشتركة تجعل من الضروري استمرار التعاون.
- شركات الطاقة الأوروبية مثل BP و Shellلها استثمارات كبيرة في روسيا، والعكس صحيح.

2. **تبادل المعرفة والتكنولوجيا:**

- التعاون في مجالات التكنولوجيا والمعرفة لتحسين الكفاءة في استخراج وإنتاج الطاقة..
- مبادرات لتحسين العلاقات السياسية قد تؤدي إلى تخفيف العقوبات وتعزيز التعاون.

- **التوجه نحو الطاقة المتجددة:**

- التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة قد يعيد تشكيل هذه العلاقات بشكل كبير على المدى الطويل.

واعتبارا لذلك، فإن العلاقات الطاقوية بين روسيا ودول أوروبا الغربية تتسم بالتعقيد نتيجة التداخل بين المصالح الاقتصادية والتوترات السياسية، وهي علاقات تتطلب توازنًا دقيقًا بين التعاون والتنافس.

المطلب الثالث: دور الفاعلين الدوليين في مجال الطاقة في سياق العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

لا يقتصر مجال التفاعل في مجال العلاقات الطاقوية على الدول القطرية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الفاعلين غير الدولاتيين، من منظمات وشركات متعددة الجنسيات وحتى أشخاصا مؤثرين في مسار العلاقات الروسية الأوروبية، وبحكم التعدد الذي يطبع هذه العلاقات فإنه يشمل العديد من الفاعلين.

أولا: الفاعلين الدولاتيين في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

العلاقات الدولية في تأصيلها من حيث الفكر والممارسة كانت نواتها الأولى الدول القومية، في معادلة العلاقات الروسية الأوروبية، تبرز العديد من المتغيرات ويمكن أن نلاحظ سيادة البعد الطاقوي في توجيهها، وتنتهج روسيا استراتيجية جديدة منذ قدوم الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة باعتبارها فاعل مهم في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، . حيث أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي اضطرابا جيوبوليتيكيا هائلا، وأصبحت روسيا أمام وضع جيوبوليتيكي جديد، فقد إكتشف الشعب الروسي –الذي كان بشكل عام أقل تأهبا من العالم الخارجي لتفكك الإتحاد السوفياتي– أنه لم يعد سيّد إمبراطورية عبر قارية و أن حدود روسيا إنكمشت إلى الموقع الذي كانت فيه القوقاز في مطلع القرن التاسع عشر، وفي أسيا الوسطى في منتصف القرن التاسع عشر وفي الغرب في مطلع القرن السابع عشر بعد حكم إيفان الرهيب، ، كما ولَّدت خسارة أسيا الوسطى إحساسا بالحرمان فيما يتعلق بمصادر الطاقة و المعادن الهائلة في المنطقة إلى جانب القلق من التحدي الإسلامي المحتمل. كما أثر إستقلال أوكرانيا على الإستراتيجية الروسية لفقدانها إمتدادها العرقي –العرق السلافي– وزادت درجة هذه الأزمة الإجتماعية و الإقتصادية الروسية من حجم الفراغ الجيوبوليتيكي. وجيواستراتيجيا تقلصت الخيارات بالنسبة لروسيا لفقدانها أهم مواطن القوة الجيواستراتيجية مثل بحر البلطيق و البحر الأسود، القوقاز و صاحبتها محاولات توسع الناتو و الاتحاد

الأوروبي نحو روسيا، هذا و صارت روسيا قوة إقليمية تتوسط أوروبا و أسيا السائرة بسرعة في طريق النمو، و هو ما عبر عنه فلاديمير لوكينVladimir LOUKIN*عن الأهمية الإستراتيجية للواقع الجديد حين قال:

" **في الماضي، كانت روسيا ترى أنها متقدمة على أسيا، و إن كانت متخلفة عن أوروبا. لكن أسيا منذ ذلك الحين، تطورت بسرعة أكبر... و نحن لا نجد أنفسنا اليوم بين أوروبا الحديثة و أسيا المتخلفة... و إنما في موقع وسطي غريب بين أوروبيتين"**[1]

و على هذا الأساس تسعى روسيا جاهدة إلى استرجاع مكانتها لتعود قوة منافسة على المستوى العالمي و تتجنب العزلة الجيوبوليتيكية. و تعتبر روسيا الوريث الشرعي للإتحاد السوفياتي فمثلما هي المشاكل و السلبيات التي ورثتها بمثل ما تركه الإرث السوفياتي من مواطن قوة، و هي تتبع إستراتيجية على حسب القدرات التي تمتلكها و حسب خطط تمليها عليها الظروف الداخلية و الدولية[2] . هذا ما جعل روسيا تمر بتحولات بنيوية تحاول فيها التكيف مع المعطيات الجديدة، حيث شهدت إصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي من أجل بناء روسيا قوية تكون قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التحولات أفرزت فاعلين جدد توظفهم روسيا في إستراتيجيتها لما بعد الحرب الباردة لاسترجاع نفوذها و العودة إلى الساحة الدولية كقطب عالمي، و سعت روسيا إلى خلق كيانات اقتصادية تمكنها من أداء دور يخول لها لتصبح شريكا في جميع المناطق التي فيها مصالح إستراتيجية.

---

*أول سفير روسي في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، و الذي أصبح فيما بعد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في روسيا.

[1] زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى –الأولوية الأمريكية و متطلباتها الإستراتيجية –، تر : أمل الشرقي ، ط1(عمّان: الأهلية للنشر و التوزيع، 1999) ، ص ص. 116..

[2] المرجع نفسه، ص.125.

و هو ما يؤكده يفغيني بريماكوف Yevgeny PERMAKOVكذلك عندما عين وزيرا للخارجية الروسية بدلا من أندري كوزيريف Andry KOZIREV حيث قال:

"إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيا، ولكن قوة كبرى حقيقية... إن القابلية الروسية المحدودة لا تعد عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على أساس الظروف الآنية، بل على أساس المصادر الروسية الكامنة و الضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد".[1]

و مع قدوم فلاديمير بوتين للسلطة ترسخ هذا الاتجاه أكثر فأكثر و نقصد هنا بتفعيل قطاع الطاقة الذي يعد من أهم المقومات الاقتصادية في الإستراتيجية الروسية خاصة في مجال الطاقة خاصة تجاه الطرف الأوروبي.

دول الإتحاد الأوروبي: دول الإتحاد تربطها علاقة مهمة في ميدان الطاقة وتحديدا الغاز الطبيعي مع روسيا ونتج عنها إعتماد متبادل بين الطرفين حيث تعتمد العديد من الدول الأوروبية بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، تعتبر روسيا أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث تمر معظم إمدادات الغاز عبر أنابيب الغاز الرئيسية مثل "نورد ستريم" و"نورد ستريم 2". بالمقابل، تعتمد روسيا بشكل كبير على الإيرادات من بيع الغاز والنفط إلى أوروبا كمصدر رئيسي للدخل القومي.

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات (غازبروم)

تلعب شركة غازبروم دور بالغ الأهمية في السياسة الطاقوية الروسية، حيث تتعدى مهامها المنوطة بها و التي تتجسد في الإشراف على العملية الإنتاجية للغاز الطبيعي داخل و خارج الحدود الروسية لممارستها دور سياسي على غرار ما تحققه من إستقرار داخل

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق دكره، ، ص. 23 .

روسيا فهي تعمل كذلك على حفظ مصالح روسيا ضمن علاقات إقتصادية تربطها مع شركائها ومنافسيها، و لهذا تعد أهميتها جعلتها كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الروسية لا تنحصر في المجال الطاقوي بل تمتد حتى للمجال السياسي و هو ما يطرح الدور الفعلي لشركة من هذا الوزن.

إن التصور الذي يعطيه القادة الروس لدورهم – كلاعب إستراتيجي يسعى ليتحكم في محيطه الذي يضم العديد من المحاور الجيوبوليتيكية –جعلهم يتفانون في توظيف كافة الإمكانيات والقدرات من أجل التأثير والنفوذ وفق نظرة براغماتية تعطى فيها الأولوية للمصالح مع التوفيق بين المكاسب المطلقة، وأداء صناع القرار في روسيا وفق النسق العقائدي الذي يتميزون يتجسد على ارض الواقع من خلال غازبروم. وبرز الدور السياسي لغازبروم مع قدوم بوتين للسلطة بعد أن أحدث العديد من التغييرات وفق ما يتماشى مع الإستراتيجية الجديدة للكرملين وكانت غازبروم بمثابة أداة لتنفيذ السياسة الخارجية ، إعتمد بوتين منذ صيف 2003 على السياسة الطاقوية في مركز الدبلوماسية الروسية بهدف تعظيم النفوذ الجيوبوليتيكي الروسي من خلال الهيمنة على كافة أسواق الغاز لمواجهة اللاعبين الإستراتيجيين الأوروبيين بصفة خاصة والمنافسين في قطاع الطاقة بصفة عامة وكان السلاح الإستراتيجي الذي يأتي في خط المواجهة هو شركة غازبروم ، حيث اعتمدت روسيا على دبلوماسية الأنابيب وكانت تمارس الضغوطات من خلال الأنابيب التي تتحكم فيها غازبروم مما أحدث توتر في الأمن الطاقوي الأوروبي[2].

ثالثا: دور الأفراد في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية (فلاديمير بوتين)

يلعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دورًا محوريًا في العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا، حيث تتركز سياسات الطاقة الروسية بشكل كبير حول استخدام موارد الطاقة،

[2] Pol-Henry DASSELEER, GAZPROM L'idéalisme européen à l'épreuve du réalisme russe (Paris : L'Harmattan, 2009), pp 85-86.

وخاصة الغاز الطبيعي والنفط، كأداة لتحقيق الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية. يمكن تلخيص دور بوتين في هذا السياق بالنقاط التالية:

تعزيز السيطرة على قطاع الطاقة: منذ توليه السلطة، عمل بوتين على تعزيز سيطرة الدولة الروسية على قطاع الطاقة. تم تأميم العديد من شركات الطاقة الرئيسية أو زيادة حصة الحكومة فيها، مثل شركة غازبروم، التي تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا. هذه السيطرة تسمح لبوتين باستخدام الطاقة كوسيلة ضغط سياسية.

توسيع شبكة الأنابيب: عملت روسيا تحت قيادة بوتين على توسيع شبكة أنابيب الغاز التي تربطها بأوروبا. من بين المشاريع البارزة في هذا المجال:

- **نورد ستريم 1 و2** :يربطان روسيا بألمانيا عبر بحر البلطيق، مما يقلل من اعتماد روسيا على خطوط الأنابيب التي تمر عبر دول أخرى، مثل أوكرانيا.
- **السيل التركي** :يمر عبر تركيا ويمد الغاز الروسي إلى جنوب أوروبا.
- **التفاوض وتحديد الأسعار:** تلعب روسيا دوراً حاسماً في تحديد أسعار الطاقة التي تصدرها إلى أوروبا. يعتمد العديد من الدول الأوروبية بشكل كبير على الغاز الروسي، مما يمنح بوتين نفوذاً كبيراً في التفاوض حول الأسعار والشروط التجارية. في بعض الأحيان، استخدمت روسيا هذه القدرة كوسيلة للضغط على دول بعينها لتحقيق مكاسب سياسية.

التأثير الجيوسياسي: يستخدم بوتين موارد الطاقة كأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية. على سبيل المثال، العلاقات مع أوكرانيا شهدت توترات عديدة، بما في ذلك وقف إمدادات الغاز أو رفع الأسعار كوسيلة للضغط السياسي. هذه السياسات تؤثر بشكل مباشر على أمن الطاقة الأوروبي.

التعامل مع التحديات: واجهت روسيا تحت قيادة بوتين عدة تحديات في العلاقات الطاقوية مع أوروبا، بما في ذلك العقوبات الغربية المفروضة بعد أزمة أوكرانيا عام 2014. أدت هذه العقوبات إلى دفع روسيا للبحث عن أسواق بديلة وتنويع شركائها التجاريين، مما شمل تعزيز العلاقات مع الصين ودول أخرى في آسيا.

التأثير على سياسة الطاقة الأوروبية: نظراً لاعتماد أوروبا الكبير على الطاقة الروسية، فقد دفعت سياسات بوتين الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في استراتيجية الطاقة الخاصة به، بما في ذلك البحث عن مصادر بديلة وتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية من خلال تنويع الموردين واستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

يمثل بوتين الفاعل المؤثر في تحديد سياسات الطاقة الروسية تجاه أوروبا، مستخدمًا موارد الطاقة كأداة استراتيجية لتعزيز نفوذ روسيا السياسي والاقتصادي في المنطقة.

وكما سبق الذكر، فالعلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة تتسم بالاعتماد المتبادل والتعاون في الكثير من المجالات، لكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب التوترات السياسية والجيوسياسية في مناطق الإمداد، ويسعى الطرفان لتحقيق التوازن بين التعاون الضروري وتخفيف المخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على الطاقة من جهة واحدة.[1]

[1] وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة، دراسات دولية، 64 (2016): ص ص. 281-287.

المبحث الثاني: الأزمات الطاقوية في العلاقات الروسية الأوروبية

يشير مفهوم الأزمة إلى حالة من الاضطراب والتوتر الناتج عن حدوث موقف مفاجئ وغير متوقع يتطلب اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة، يمكن أن تكون الأزمة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، صحية، بيئية، أو غيرها من المجالات، أما مفهوم الأزمة الطاقوية فيقصد به حالة نقص حاد أو عدم استقرار في إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية الطلب المجتمعي والاقتصادي على الطاقة، هذا النقص يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل، منها الاقتصادية، البيئية، الجيوسياسية، أو التقنية.

وقد شهدت العلاقات الروسية الأوروبية عدة تطورات، فالإعتماد الوثيق على الغاز الروسي مع وجود اعتبارات جيوسياسية تحكم الطرفين من تقاري جغرافي وطبيعة أسواق الغاز بالمنطقة، فقد عرفت أوروبا العديد من الأزمات الطاقوية وهي نتاج للتوترات المستمرة بشأن إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا، والتي تؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول الأوروبية وعلى علاقاتها السياسية مع روسيا، وفي هذا السياق سنتطرق إلى أهم الأزمات الطاقوية التي شهدتها أوروبا، حيث تسعى روسيا إلى استخدام مواردها الطاقوية في تحقيق الأهداف الجيوسياسية لتعويض ما لم تتمكن من تحقيقه بواسطة القوة العسكرية من خلال التوسع الجغرافي أو الإنتشار العسكري[1].

المطلب الأول: الأزمات الأوكرانية (من سنة 2006 إلى سنة 2013)

قبل الخوض في مضمون المطلب من المهم أن نشير إلى التعريف بأوكرانيا التي تعتبر دولة في أوروبا الشرقية، عاصمتها كييف، ومساحة أراضيها تزيد عن 603 ألف كم مربع، ما يجعلها في المرتبة 44 عالميا من حيث المساحة، وأكبر دولة تقع بأكملها في القارة الأوروبية، وثاني أكبر بلد فيها. تقع أوكرانيا في شرق القارة الأوروبية، تحدها من الشمال

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي – أزمة الفترة الإنتقالية(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 72.

روسيا البيضاء وروسيا ومن الشرق روسيا ومن الجنوب البحر الأسود ومن الغرب رومانيا والمجر وسلوفاكيا وبولندا، اللغة الرسمية في أوكرانيا هي الأوكرانية، واسم العملة الوطنية هو "هريفنا"، التي يرمز لها بـUAH، استقلت أوكرانيا عن الاتحاد السوفييتي في 24 أغسطس عام 1991، ونظام الحكم فيها جمهوري برلماني، وتقسم إداريا إلى 24 منطقة أو "إقليما". يبلغ عدد سكان أوكرانيا نحو 42.45 مليون نسمة، وفق إحصائيات العام 2017.[1]

لا يمكن بأي حال أن يتم الحديث عن العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة دون التطرق إلى الوضع في أوكرانيا، نظرا للتداخلات بين المتغيرات الجيوسياسية لعملية الإمداد بالطاقة العابرة للإقليم الأوكراني من روسيا نحو أوروبا، وفيما يلي نبرز مضمون وأبعاد الأزمات الأوكرانية.

أولا : أسباب قيام الأزمات الأوكرانية

لقد بدأت بوادر الأزمات الأوكرانية تظهر بشكل تراكمي بعد قيام الثورات الملونة خاصة الثورة البرتقالية التي وقعت في أوكرانيا بين نوفمبر 2004 ويناير 2005، وهي عبارة عن حركة سياسية واجتماعية واسعة النطاق رفضت نتائج الانتخابات الرئاسية التي كانت تعتبر مشوبة بالتزوير، أثرت هذه الثورة بشكل كبير على العلاقات بين روسيا وأوكرانيا حيث كرست توترا سياسيا ودبلوماسيا إذ كانت روسيا تدعم فيكتور يانوكوفيتش، الذي تم إعلانه فائزًا في الانتخابات المتنازع عليها، عندما أطاحت الثورة البرتقالية بنتائج الانتخابات وأدت إلى إعادة الانتخابات فاز بها فيكتور يوشينكو المدعوم من الغرب، شعرت روسيا بالتهديد بفقدان نفوذها في أوكرانيا.

[1] موقع سفارة دولة قطر في كييف، معلومات عامة عن أوكرانيا، أخر تحديث 13-06-2024 https://kyiv.embassy.qa/

كما أن هناك تخوف لصانع القرار الروسي من إنتشار عدوى الثورات الملونة في المجال السوفياتي السابق، فقد كانت الأزمة الروسية الأوكرانية بمثابة شرارة إنذار من روسيا لباقي الدول الأخرى تبرز فيه تبعيات مخالفة النهج الروسي أو معارضة مصالحه.[1] فضلا عن ذلك كانت روسيا قد عطلت التمييز التفضيلي الذي كانت تحظى به أوكرانيا مع عدم التسامح في مجال سداد مبالغ الكميات التي تباع لها خاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية وتزايد تكاليف الدعم للمستهلكين المفضلين.

وتأزمت العلاقات الغازية بين روسيا وأوكرانيا بسبب رغبة روسيا برفع أسعار التعريفة التفضيلية التي كانت تتميز بها المنطقة الأولى وبالنسبة لأوكرانيا التي تستهلك بشكل رئيسي الغاز الروسي، والتركماني الذي يعبر بشكل حتمي على الأراضي الروسية والتي تحوز على وسائل ضغط هامة تفرض من خلالها إستراتيجيتها على دول الجوار القريب [2].

تم التفاوض على أسعار تسليم الغاز الروسي إلى أوكرانيا إضافة إلى ضريبة العبور تجاه أوربا بين الطرفين نهاية عام 2005، لكن أوكرانيا طالبت بتعويض في حين أن غازبروم تدفع سنويا حوالي 24 مليار دولار مقابل عبور الغاز لأراضي الأوكرانية لكن روسيا رفضت ذلك، ومن جهتها طالبت غازبروم تعويض قدره 1600 دولار لكل 1000 متر مكعب من الغاز المستهلك، إلا أن الأوكرانيين طلبوا خلال هذه المفاوضات تعويضا نقديا.[1] وطالبت غازبروم بالسعر الأوربي لرفع التسعيرة لتسليماتها الموجهة لأوكرانيا.فقد طلبت الشركة تعويضا قدره 160 دولار لكل 1000 متر مكعب من الغاز المستهلك لكن أوكرانيا لم تستجب للمطالب الروسية فتعيّن على غازبروم قطع الإمدادات لمدة يومين، ونظرا لردود الأفعال الأوروبية فقد أعادت غازبروم الإمداد قبل أن يتم الوصول إلى إتفاق ولم تمثل أزمة 2005–2006 مثالا سابقا لتأزم العلاقات بين الدولتين فقد سبقتها أزمتين مماثلتين . وتأثرت خلالها العلاقات في ميدان الغاز بين أوكرانيا وروسيا بطريقة مباشرة وهي[1] :

[1] Paul D'Anieri, Ukraine and Russia From Civilized Divorce to Uncivil War, (UK : Cambridge University Press, 2023), P .151.

[1] موقع روسيا اليوم ، "فصول أزمة الغاز الروسية – الأوكرانية" .أخر تحديث يوم 10 مارس 2024 . http://arabic.rt.com/news_all_news/info/24521/

- الأزمة الأولى وهي رفض دفع أوكرانيا لمستحقات روسيا من الغاز في أكتوبر 1992.
- قطع التصدير الروسي على أوكرانيا في فيفري و نوفمبر 1993.

يعتبر جيروم غويي Jérôme GUILLET أن الأزمات الغازية الأوكرانية لسنة 1992 إلى غاية 2006 قد تبعت بطريقة أو بأخرى تطورا زمنيا من 3 مراحل:

- المرحلة الأولى :هذه الأزمات كانت سببا غير مباشر لعملية المفاوضات الرامية إلى التثمين المالي للصادرات الروسية. و قد كانت فترة العبور أيضا مرادفة للتغييرات الأساسية لكييف التي لم تنجح في التملص إقتصاديا من البنيات الموروثة من الكتلة الشرقية.

- المرحلة الثانية : نظرا للفشل الراجع إلى المفاوضات بين الفاعلين جعل غازبروم تقطع إمداداتها من الغاز.و هذا الانقطاع لم يكن له هدف إلا التسليمات المقدمة للسوق الأوكراني.كما أن الكميات الموجهة للسوق الأوربية لم يتم تخفيضها، لكن إصرار أوكرانيا على عدم دفع مستحقات غازبروم و كان جواب كييف عن هذه الانقطاعات كان نفسه لا غاز لأوكرانيا،لا غاز لأوربا. و قد استخلصت السلطات الروسية عدة دروس من الأزمات المختلفة التي مرت بها، فموسكو لم تستطع الفصل بين الصادرات الأوكرانية و نظيرتها الأوربية.كما لم تستطع روسيا تطبيق إستراتيجية المساواة المالية لإمداداتها من دون المساس بإمداد الأسواق الأوربية. أي رفع سعر الغاز لأوكرانيا دون حدوث ضرر بالنسبة لأوروبا.

- المرحلة الثالثة : إضافة إلى الأزمتين السابقتين فإن أزمة 2006 كان لها تأثير على الصادرات الروسية نحو أوروبا و التي يتزايد استهلاكها للغاز بشكل ملفت للإنتباه، وبذلك فإن انقطاعات الغاز أثّرت على سمعة و موثوقية روسيا . و مع هذا فإن مفاوضات سنة 2008 كانت لصالح روسيا، عندما تقاربت الأسعار المدفوعة من قبل أوكرانيا للأسعار

الأوربية. و أعيدت الكرة في 1 جانفي 2009 حيث أوقفت غازبروم جميع إمدادات الغاز المخصصة إلىأوكرانيا. وتم تقليص الضخ بحوالي 100 مليون مترمكعب من الغاز يوميا. بينما ازدادت إرساليات الغاز عبر أراضي أوكرانيا إلى الزبائن الأجانب بحوالي 20 مليون متر مكعب وبلغت حتى 326 مليون مترمكعب يوميا، وبالرغم من دعوات غازبروم بشأن استئناف المفاوضات فأن وفد شركة نفطوغاز أوكرانيا لم تحضر إلى موسكو.[1] وتعد أزمة جانفي 2009 هزة جديدة في العلاقات الروسية الأوكرانية، أدت إلى قطع جميع الإمدادات الموجهة للاستهلاك الأوكراني مع استمرار الإمداد إلى باقي أوروبا، لكن عملية التوريد تأثرت بسبب التجاذبات السياسية والأزمات المتعددة[2].

رغم الروابط التاريخية والثقافية المشتركة التي تجمع روسيا بأوكرانيا إلا أن المعضلة الأمنية بينهما في تفاقم مستمر دفعت باتجاه مزيد من التناقضات بل حتى الصدام بينهما والذي عبرت عنه عديد المواقف في السياسة الخارجية لكلا البلدين، خاصة ما تعلق بطبيعة الفواعل في الإقليم المشترك وأمن الطاقة والمخاوف الأمنية المتابينة، وتجدر الإشارة إلى أن الأزمات بين روسيا وأوكرانيا لم تكن وليدة لحظة تاريخية معينة، ذلك أن الأحداث التي شهدها المحيط الإقليمي الروسي الأوكراني عبارة عن تراكمات، خاصة مع ما عرفه إقليم القرم من مناوشات ثم الإستفتاء المفضي لضم شبه جزيرة القرم إلى الإتحاد الروسي والعقوبات الدولية على هذا الأخير كان أحد أبرز الأسباب والدوافع لاستمرار التوتر بين الطرفين، لذلك فإن المتابع لمجريات الوضع بين الطرفين يرى بوضوح أنها مرتبطة بقضايا الأمن الإقليمي الأخرى، وهذا لما لها من تداعيات على البلدان المجاورة، كاشفة عن التغير في طبيعة الديناميكيات الأمنية التي تتهيكل وفق نمط الصداقة والعداء بناء على التفاعلات الإيجابية أو السلبية التي تبديها مختلف الفواعل اتجاهها وفق أسس مركب الأمن الإقليمي

[1] Jérôme GUILLET, « Gazprom, partenaire prévisible : relire les crises énergétiques Russie-Ukraine et Russie-Belarus », IFRI, Centre Russie/NEI, Mars 2007, pp. 9-11.
[2] Simon Pirani, Jonathan Stern and ززKatja Yafimava, The Russo-Ukrainian gas dispute of January 2009: a comprehensive assessment(Oxford Institute for Energy Studies, February 2009),p19.

المشار لها سابقا، وعليه يتضح لنا المجال الإقليمي لهذه الأزمات أولا من خلال المجال الجغرافي الذي يضم كل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا، إلى جانب المناطق الفرعية الأخرى كالقوقاز وآسيا الوسطى للإعتبارات السياسية والثقافية، وثانيا من خلال أنماط العداوة والصداقة المعبرة عن تفاعلات الدول المجاورة للإقليم.

ثانيا: تداعيات الأزمة على أوكرانيا، روسيا والإتحاد الأوروبي:

1-تداعيات الأزمة على أوكرانيا:

أزمات الطاقة في أوكرانيا لها نتائج متعددة تتجلى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وأبرز هذه النتائج تشمل:

- تأثيرات اقتصادية: تمثلت في:

- ارتفاع أسعار الطاقة بشكل ملحوظ نتيجة الأزمات، مما زاد من تكاليف الإنتاج للعديد من الصناعات. هذا أثر سلبًا على القدرة التنافسية للمنتجات الأوكرانية في الأسواق العالمية.
- زيادة الاعتماد على الاستيراد: بسبب النزاعات مع روسيا وانخفاض إنتاج الطاقة المحلي، اضطرت أوكرانيا إلى زيادة اعتمادها على استيراد الغاز والفحم من دول أخرى، مما زاد من العجز التجاري.
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي: الأزمات المتكررة في قطاع الطاقة أدت إلى تراجع في الإنتاج الصناعي والزراعي، مما أثر سلبًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تأثيرات اجتماعية: ارتفاع تكلفة المعيشة: زيادة أسعار الطاقة انعكست على فواتير الكهرباء والغاز للمواطنين، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وصعوبة توفير الاحتياجات الأساسية للكثير من الأسر.

- انقطاع التيار الكهربائي: شهدت أوكرانيا فترات من انقطاع التيار الكهربائي، مما أثر على الحياة اليومية للمواطنين والخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس.
- الهجرة والبطالة: نتيجة لانخفاض الإنتاج الصناعي والزراعي، فقد الكثير من المواطنين وظائفهم، مما دفع البعض إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل في دول أخرى.

- تأثيرات سياسية: نذكر منها:

- تعزيز العلاقات الدولية: سعت أوكرانيا لتعزيز علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للحصول على مساعدات ودعم في مجال الطاقة.
- الإصلاحات الهيكلية: دفعت الأزمات الحكومة الأوكرانية للقيام بإصلاحات في قطاع الطاقة، مثل تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

- التأثيرات البيئية:

- الاعتماد على الفحم: لتلبية احتياجات الطاقة الفورية، زادت أوكرانيا من استخدام الفحم، مما أدى إلى زيادة التلوث البيئي.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة: دفعت الأزمات أوكرانيا إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. بشكل عام، كانت أزمات الطاقة في أوكرانيا محفزًا قويًا للتغيير، سواء كان ذلك من خلال التوجه نحو تحسين العلاقات الدولية، أو إصلاح السياسات الداخلية المتعلقة بالطاقة.

2-تداعيات الأزمات الأوكرانية على روسيا:

- بخصوص الاقتصاد: تعتمد روسيا بشكل كبير على عائدات تصدير الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، لتمويل ميزانيتها، أي اضطرابات في تدفق الغاز عبر أوكرانيا قد تؤثر سلباً على الإيرادات الروسية.

- في الشق السياسي: يمكن أن تؤدي الأزمات إلى توتر العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث يُنظر إلى روسيا على أنها تستخدم الطاقة كأداة للضغط السياسي.
- الجانب الأمني: تزداد التحديات الأمنية لروسيا بسبب احتمالات اندلاع نزاعات أو اضطرابات في المنطقة.

3-تداعيات الأزمات الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي:

- في مجال الطاقة: الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، وأي اضطراب في الإمدادات يمكن أن يؤدي إلى نقص في الطاقة وزيادة في الأسعار.
- من الناحية السياسية: يمكن للأزمات أن تعزز من جهود الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة والتعاون مع موردين آخرين.
- الجانب الأمني: تؤدي الأزمات إلى زيادة المخاوف الأمنية في الاتحاد الأوروبي بشأن الاستقرار الإقليمي والحاجة إلى تعزيز الدفاعات ضد التهديدات المحتملة من روسيا.

وهناك أيضا تأثيرات طويلة الأمد على دول الإتحاد الأوروبي:

- تنويع مصادر الطاقة: قد تدفع الأزمات الاتحاد الأوروبي لتعزيز استثماراته في مصادر الطاقة البديلة وتنويع شبكة الإمدادات بعيداً عن الاعتماد الكبير على روسيا.
- تحسين البنية التحتية للطاقة: يمكن أن تُسرع هذه الأزمات من تطوير البنية التحتية للطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، مثل بناء محطات للغاز الطبيعي المسال وإنشاء شبكات نقل جديدة.

- السياسات الخارجية: قد تُشجع الأزمات الاتحاد الأوروبي على تبني سياسات خارجية أكثر حذراً في التعامل مع روسيا والبحث عن شراكات استراتيجية مع دول أخرى لتأمين احتياجاته من الطاقة.
- الأزمات الطاقوية مع أوكرانيا المتعلقة بإمدادات الغاز الطبيعي، أثرت بشكل كبير على العلاقات الروسية الأوروبية حيث دفعت بأوروبا بتقليص الاعتماد على الغاز الروسي فالأزمات المتكررة دفعت الدول الأوروبية إلى البحث عن بدائل للغاز الروسي، مما زاد من الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة المتجددة والطاقة النووية، وكذلك البحث عن مصادر جديدة للغاز الطبيعي مثل الغاز المسال من الولايات المتحدة وقطر كما يتم السعي لتنويع مصادر الطاقة مثل بناء خطوط أنابيب جديدة وتطوير موانئ للغاز المسال، فمشاريع مثل "نورد ستريم 2" و"تيركيش ستريم" كانت جزءًا من هذه الاستراتيجية: الأزمات الطاقوية ساهمت في تعزيز التعاون بين الدول الأوروبية في مجال الطاقة، مما أدى إلى تطوير سياسات طاقة أكثر تنسيقًا وتكاملًا داخل الاتحاد الأوروبي. هذه السياسات تهدف إلى تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي وتقليل الاعتماد على الإمدادات الخارجية.

المطلب الثاني: الأزمة الجورجية

قبل التطرق لحيثيات الأزمة وسياقها، من المهم أن نحيط بتعريف دولة جورجيا، فهي تسمى جمهورية جورجيا وعاصمتها تبليسي وهي أحد دول الإتحاد السوفياتي سابقا، تقع على الساحل الشرقي للبحر الأسود، تحدها من الشمال روسيا بما في ذلك جمهورية الشيشان، ومن الغرب البحر الأسود، ومن الجنوب تركيا، ومن الشرق أذربيجان وروسيا المساحة: 69700 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها 4.935.880 نسمة حسب إحصائيات 2014.[1]

أولا: الخلفيات والدوافع

الأزمة الجورجية الروسية تشير إلى سلسلة من النزاعات والصراعات بين جورجيا وروسيا، والتي بلغت ذروتها في الحرب القصيرة التي وقعت في أغسطس 2008 وتتمثل الخلفية التاريخية لهذه الأزمة في تفكك الاتحاد السوفييتي (1991) حيث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبحت جورجيا دولة مستقلة. ومع ذلك، واجهت تحديات كبيرة في توحيد أراضيها، خاصة فيما يتعلق بالجمهوريات الانفصالية مثل أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، اللتين أعلنتا استقلالهما عن جورجيا بدعم ضمني من روسيا.

الحروب الأهلية والنزاعات (1991-1993): شهدت جورجيا حروباً أهلية ونزاعات مع كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، هذه النزاعات أسفرت عن خسارة جورجيا السيطرة على هذه المناطق، وخلق مناطق شبه مستقلة مدعومة من روسيا.

الأزمة في 2008: كانت كذلك بسبب تصاعد التوترات بين جورجيا وروسيا ازدادت مع تولي الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي الحكم في جورجيا في 2004، هذا الأخير كان يميل نحو تعزيز العلاقات مع الغرب والانضمام إلى الناتو، مما أثار قلق روسيا.

[1] موقع الجزيرة نت الموسوعة، جورجيا،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/10/30/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A7

الصراع العسكري (أوت 2008): في 7 أوت 2008، اندلعت مواجهات عسكرية بين القوات الجورجية والانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية، تدخلت روسيا بشكل كبير في النزاع حيث أرسلت قوات عسكرية إلى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، مما أدى إلى اشتباكات مباشرة مع القوات الجورجية.[1]

اتفاقية وقف إطلاق النار: بعد خمسة أيام من القتال، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة من الاتحاد الأوروبي، رغم ذلك اعترفت روسيا رسمياً باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في أعقاب النزاع، مما زاد من تعقيد الوضع.

التداعيات على العلاقات الدولية: الأزمة أثرت بشكل كبير على العلاقات بين روسيا والغرب، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما أثرت على مساعي جورجيا للانضمام إلى الناتو.

الأمن الإقليمي: الأزمة كشفت عن هشاشة الأمن الإقليمي في منطقة القوقاز وأظهرت قدرة روسيا على التدخل العسكري لحماية مصالحها.[1]

وقد اندلعت الأزمة بعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية في الثامن من أغسطس 2008 كونديليزا رايس لتبليسي عاصمة جورجيا، قام الجيش الجورجي باجتياح إقليم أوسيتيا الجنوبية، غير أن الرد الروسي جاء أكثر حسما وسرعة، وكأن روسيا كانت تنتظر هذه المغامرة التي أقدم عليها الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، حيث دخلت القوات الروسية في اليوم التالي إلى أوسيتيا الجنوبية وساندت إقليم ابخازيا الذي سعي لاستغلال تلك الحرب في الحصول على استقلاله عن جورجيا لتقوم بعدها روسيا بالاعتراف باستقلال الإقليمين والتعامل معهما كدول ذات سيادة.

[1] البشير مسعود علي الغنمة، الأزمة الروسية الجورجية وتأثيرها على العلاقات الدولية، الجامعي، 36 (2022): ص ص. 142-145.

[1] المرجع نفسه، ص 151-152.

ثانيا: الموقفين الروسي والجورجي باعتبارهما الأطراف الأساسيةً:

1. **الموقف الروسي:** مثلت الحرب الجورجية في أغسطس 2008 على إقليم اوسيتيا الجنوبية فرصة كبيرة لموسكو للتدخل في جورجيا لتأكيد نفوذها بها ورغم أن موسكو بررت حربها على جورجيا بأنها استجابة للعمليات العسكرية الجورجية في اوسيتيا الجنوبية، حيث أعلن الرئيس الروسي آنذاك «ميدفيديف» أن هذا التحرك هدفه «حماية حياة وكرامة المواطنين الروس أينما كانوا» إلا إنه كان هناك عدد من الأسباب من وراء دخول روسيا لتلك الحرب لعل أهمها:[1]

- رغبة روسيا في استعادة السيطرة على ما تعتبره حقها التاريخي والمجال الجغرافي لنفوذه.

- طمأنة روسيا حلفاءها في المنطقة من حيث قدرتها على الدفاع عنهم إذا ما تطلب الأمر معاقبة جورجيا ورئيسها "ساكاشفيلي" الموالي للغرب بتدمير جزء كبير من ترسانتها العسكرية.

- إن هزيمة موسكو لدولة تابعة للولايات المتحدة يمثل رسالة إلى دول الاتحاد السوفييتي السابق الأخرى، بإمكانية استخدام موسكو للقوة العسكرية في حالة تهديد مصالحها، كما أنها رسالة إلى الناتو والولايات المتحدة بأن روسيا باتت خياراتها مفتوحة إزاء ما يهدد سلامة أراضيها.

- الحفاظ على العرق الروسي الموجود في تلك المناطق.

[1] البشير مسعود علي الغنمة، الأزمة الروسية الجورجية وتأثيرها على العلاقات الدولية، الجامعي، 36 (2022): ص152.

- الرد على مساعي جورجيا للتقارب مع الغرب واستفزاز روسيا، لذا رأت روسيا انه بدعمها لأوسيتيا تكون قد نجحت في وقف مساعي ضم جورجيا لعضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

- فرض القوات الروسية هيمنتها عبر إبقاء قواتها على الأرض الجورجية.

- الرد على اعتراف الدول الغربية باستقلال كوسوفو والذي عارضته موسكو باستمرار، حيث اعتبرت موسكو أن الاعتراف بانفصال كلا من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا شبيها بإعلان الغرب الاعتراف باستقلال كوسوفو وبالتالي ليس من حق الغرب الاعتراض في ضوء الاعتبارات السابقة قامت موسكو بالتدخل العسكري لمساعدة القوات الاوسيتية في التصدي للهجوم الذي شنته جورجيا عليها .

2. **الموقف الجورجي:** سعت جورجيا منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي إلى إخضاع أوسيتيا الجنوبية إليها باستخدام كافة الوسائل الدبلوماسية انتهاء باستخدام القوة العسكرية اقتناعا منها بأنها حق تاريخي لها وهنا فقد هدفت جورجيا من تلك الحرب إلى تحقيق عدة أهداف: [1]

- استعادة جورجيا لوحدة أراضيها.

- التخلص من الهيمنة الروسية، والتي من اجلها لجأت جورجيا لتعزيز علاقاتها مع الغرب.

- التخلص من التواجد العسكري الروسي في أوسيتيا الجنوبية ممثلا في "قوات حفظ السلام" لأمنها القومي والذي تعتبره جورجيا تهديدا.

[1] البشير مسعود علي الغنمة، مرجع سابق، ض 153.

أما **الموقف الأوروبيً** فيبرز في تفضيل الاتحاد الأوروبي لعب دور الوسيط وتجنب مساندة أي طرف وتفضيل دور «الوساطة» من أجل إنهاء العمليات العسكرية بين روسيا وجورجيا، حيث تم بعد اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل الإعلان عن الخطة التي عرضها الرئيس الفرنسي « نيكولا ساركوزي» بتاريخ 13 أغسطس 2008، لوقف العمليات العسكرية فالاتفاق الخاص بوقف إطلاق النار يقضي بانسحاب القوات العسكرية الروسية إلى الخطوط التي سبقت اندلاع النزاع ويمكن القول بأن أوروبا فضلت احتواء الأزمة ولعبً دور الوسيط وتجنب الاصطدام المباشر مع موسكو تجنبا للآثار السلبية التي قد تنعكس على أمنها وضمانا لاستمرار تدفق موارد الطاقة الروسية التي تعتمد عليها أوروبا بشكل كبير.

ثانيا: أبعاد الأزمة الجورجية في السياق الطاقوي:

إن هذه الأزمة التي نشبت في أوت 2008 بين جورجيا وروسيا، تعد واحدة من الأزمات الهامة التي شهدتها منطقة القوقاز، تتركز هذه الأزمة على إقليمين رئيسيين هما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، اللذين أعلنا استقلالهما عن جورجيا بمساعدة روسية، مما أدى إلى تدخل عسكري روسي وتوترات إقليمية مستمرة، رغم أن هذه الأزمة تحتوي على أبعاد سياسية وعسكرية واضحة، فإن للأبعاد الطاقوية أيضا دورًا حاسمًا، الأبعاد الطاقوية لأزمة جورجيا التي تمثل موقع استراتيجي كممر للطاقة من أنابيب النفط والغاز التي تربط بين بحر قزوين وأوروبا، أبرز هذه الأنابيب هو خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، الذي ينقل النفط من أذربيجان إلى تركيا، عابرا لروسيا، وبوجود خطوط نقل الطاقة هذه يجعل جورجيا ذات أهمية استراتيجية لكل من روسيا والغرب، حيث ترغب روسيا في السيطرة على طرق النقل لضمان نفوذها الطاقوي، بينما تسعى الدول الغربية لتأمين طرق بديلة للطاقة بعيدًا عن النفوذ الروسي.

الأثر الدولي للأزمة الجورجية هو الأكثر صعوبة في التقدير، نظرا لأن العلاقات الدولية ككل تمر بمرحلة انتقالية، تتغير بوتائر متسارعة، ولأن خارطة القوة العالمية باتت متعددة الأطراف، ومع ذلك ثمة أمران يمكن استبعادهما في الوضع الراهن: الأول، اندلاع حرب باردة جديدة بين روسيا والغرب شبيهة بالحرب الباردة بين الكتلتين الغربية -الرأسمالية والشرقية- الشيوعية خلال العقود الأربعة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية، والثاني أن يستمر الوضع الدولي على ما كان عليه من تفرد أميركي في العقدين الماضيين. العلاقات الدولية لن تشهد حربا باردة لأن الحرب الباردة كانت تعني تنافسا عالميا متعدد الأبعاد بين كتلتين تمتلكان مقومات اقتصادية وعسكرية وفكرية وجيوبوليتيكية متقاربة. هذا التنافس لم يعد ممكنا. فروسيا تفتقد القدرات المتاحة للاتحاد السوفياتي ما بعد الحرب الثانية، سواء القدرات الذاتية والنفوذ الأوروبي أو النفوذ العالمي، وقد باتت محاطة في محيطها الأوروبي بدول "ليبرالية" (شيوعية سابقة) معادية بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية الديمغرافية لروسيا بنية قلقة، تضم زهاء المائة من الأقليات القومية والدينية، بعضها، كالشيشان، يمكن أن يستثار من جديد ضد موسكو. وروسيا التي تحتاج عقودا قبل أن تحقق لشعبها مستويات الرفاه الغربية وتعود قوة صناعية منافسة على مستوى العالم، لا ترغب في اندلاع حرب باردة اصطفاف انقسامي واصطراعي عالمي يتطلب تحالفا أوروبيا غربيا وثيقا مع الولايات المتحدة، إن رغبت واشنطن في مثل هذا الاصطفاف، ودول أوروبا الغربية الرئيسية لا ترى أن الوضع العالمي الحالي يدعو إلى مثل هذا التحالف، بل إن بعض الأوروبيين يرغب في تسنم دور أكبر في الساحة الدولية.[1]

إن تعدد مصادر الطاقة وتنويع طرق الإمداد هو من استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية وبالتالي فإن الاستقرار في جورجيا له أهمية كبيرة لأوروبا، أي

[1] بشير مو سى نافع، موقع الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم 13 ماي 2024، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008/201172122411532889O.html>

اضطراب في جورجيا يمكن أن يهدد هذه الإمدادات ويؤدي إلى تقلبات في سوق الطاقة، مما يزيد من تعقيد العلاقات بين روسيا والدول الأوروبية.

الضغط الاقتصادي والسياسي: روسيا تستخدم الطاقة كأداة ضغط سياسي على الدول المجاورة وأوروبا، السيطرة على طرق الطاقة عبر جورجيا يمكن أن يعزز من قدرتها على التأثير في سياسات هذه الدول، الرد الغربي على الأزمة الجورجية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على روسيا، يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على سوق الطاقة العالمية،

فضلا عن تأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بسبب الأزمة، تأثر أيضا مناخ الاستثمارات في جورجيا، حيث تراجعت بعض الاستثمارات الطاقوية الأجنبية بسبب المخاطر الأمنية. رغم ذلك، فإن بعض الشركات الغربية استمرت في الاستثمار لتأمين بدائل للطاقة عن طريق خطوط الأنابيب التي تمر عبر جورجيا.

المطلب الثالث: أزمة جزيرة القرم

أزمة جزيرة القرم تعود جذورها إلى عدة خلفيات تاريخية وسياسية وجغرافية، وتشتمل على مجموعة متنوعة من الدوافع التي أدت إلى نشوبها. هنا سنلقي نظرة على الخلفيات والدوافع الرئيسية لهذه الأزمة:

أولا: الخلفيات التاريخية

- **تاريخ القرم** :كانت شبه جزيرة القرم على مر العصور تحت سيطرة إمبراطوريات ودول مختلفة، بدءًا من الإمبراطورية العثمانية وحتى الإمبراطورية الروسية في القرن الثامن عشر.

- **الحقبة السوفيتية** :في عام 1954، نقل الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف إدارة القرم من جمهورية روسيا السوفيتية إلى جمهورية أوكرانيا السوفيتية كجزء من الاتحاد السوفيتي. في ذلك الوقت، لم يكن لهذا القرار تأثير كبير، نظرًا لأن كلتا الجمهوريتين كانتا جزءًا من الاتحاد السوفيتي[1].

- **انهيار الاتحاد السوفيتي** :بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أصبحت القرم جزءًا من أوكرانيا المستقلة، وهو ما لم تقبله بعض الفئات في القرم وروسيا بشكل كامل.

- **الأهمية الاستراتيجية** :القرم تحمل أهمية استراتيجية لروسيا، حيث أنها تضم ميناء سيفاستوبول الذي يعد قاعدة للأسطول البحري الروسي في البحر الأسود. السيطرة على القرم تمنح روسيا ميزة استراتيجية عسكرية كبيرة.

- **التوترات العرقية** :يتألف سكان القرم من خليط من الروس والأوكرانيين والتتار. هناك توترات عرقية مستمرة بين هذه الجماعات، مع شعور قوي بالهوية الروسية بين نسبة كبيرة من السكان.

الأحداث التي أدت إلى الأزمة

- **الثورة الأوكرانية 2014** :في فبراير 2014، شهدت أوكرانيا ثورة شعبية أطاحت بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش. أدى ذلك إلى فراغ سياسي وعدم استقرار في أوكرانيا.

- **التحركات الروسية** :استغلت روسيا هذه الفوضى وأرسلت قواتها إلى القرم بحجة حماية السكان الروس والمصالح الروسية. في مارس 2014، نظمت السلطات

[1] موقع الجزيرة نت، شبه جزيرة القرم، أخر تحديث بتاريخ: 11 أفريل 2024 على الساعة 22:00 < https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/6/%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%85>

المحلية في القرم، بدعم من روسيا، استفتاء حول الانضمام إلى روسيا، والذي أسفر عن نتيجة مؤيدة للانضمام بنسبة كبيرة.

- **الضم الروسي للقرم** :بعد الاستفتاء، أعلنت روسيا ضم القرم بشكل رسمي، وهو ما أدى إلى إدانة دولية واسعة وفرض عقوبات على روسيا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الدوافع الاقتصادية

- **الموارد الطبيعية** :القرم غنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز في المناطق البحرية المحيطة بها. السيطرة على هذه الموارد تعتبر دافعًا اقتصاديًا مهمًا لروسيا.

ردود الفعل الدولية

- **العقوبات** :فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا بسبب ضم القرم، مما أثر على الاقتصاد الروسي والعلاقات الدولية.
- **العلاقات مع الغرب** :أزمة القرم أدت إلى تدهور العلاقات بين روسيا والغرب، وتصاعد التوترات بين الجانبين إلى مستويات غير مسبوقة منذ الحرب الباردة.

أزمة جزيرة القرم هي نتيجة تفاعل معقد بين العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية. التدخل الروسي في القرم واستفتاء الانضمام كان لهما دوافع استراتيجية وعسكرية واقتصادية، وجاءا في سياق التوترات العرقية والتاريخية في المنطقة. هذه الأزمة لا تزال تلقي بظلالها على العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية Kأزمة جزيرة القرم تعد واحدة من أبرز الأزمات الجيوسياسية الحديثة التي شهدتها العلاقات الدولية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. ولتحليل أبعاد هذه الأزمة، يمكن تقسيمها إلى أبعاد تاريخية، سياسية، عسكرية، واقتصادية.

الأبعاد التاريخية:

- **الخلفية التاريخية** :كانت القرم جزءًا من الإمبراطورية الروسية منذ القرن الثامن عشر وحتى عام 1954 عندما قرر الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف نقل إدارتها إلى جمهورية أوكرانيا السوفييتية الاشتراكية. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في 1991، أصبحت القرم جزءًا من أوكرانيا المستقلة.

- **السكان** :يضم سكان القرم مجموعة متنوعة من العرقيات، بما في ذلك الروس، الأوكرانيين، والتتار القرم، مما أضاف تعقيدات إلى مسألة الهوية والانتماء.

الأبعاد السياسية:

- **الضم الروسي** :في فبراير ومارس 2014، وبعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش، قامت روسيا بضم القرم بعد استفتاء محلي مثير للجدل.

- **ردود الفعل الدولية** :أدانت أوكرانيا والدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذا الضم واعتبروه غير قانوني، بينما أصرت روسيا على شرعيته بناءً على نتائج الاستفتاء[1].

الأبعاد العسكرية:

- **الحشد العسكري** :بعد الضم، زادت روسيا من وجودها العسكري في القرم، بما في ذلك تعزيز القاعدة البحرية في سيفاستوبول.

- **التوترات المستمرة** :الوضع في القرم أدى إلى زيادة التوترات بين الناتو وروسيا، واشتعلت حروب كلامية وتحركات عسكرية متبادلة في المنطقة.

[1] مراد فيضل، السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2016، ص ص 129-130.

الأبعاد الاقتصادية:

- **العقوبات الاقتصادية** :فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، شملت قطاعات مختلفة مثل الطاقة، البنوك، والدفاع.
- **الأثر على الاقتصاد المحلي** :القرم واجهت تحديات اقتصادية نتيجة لتغير الوضع السياسي، بما في ذلك نقص الاستثمارات وصعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية:

- **حقوق الإنسان** :التتار القرم، الذين يشكلون أقلية مسلمة في المنطقة، واجهوا قيودًا وقمعًا من السلطات الروسية، ما أثار قلقًا دوليًا حول حقوق الإنسان في المنطقة.
- **الهوية والانتماء** :الانقسام في الهوية بين السكان ذوي الأصول الروسية والأوكرانية والتتار أثر على الاستقرار الاجتماعي والثقافي.

البعد القانوني:

- **الشرعية الدولية** :قضية ضم القرم تثير تساؤلات حول القانون الدولي ومبدأ سيادة الدول وسلامة أراضيها. الأمم المتحدة تعتبر القرم جزءًا من أوكرانيا قانونيًا، بينما تعتبرها روسيا جزءًا من أراضيها.

أزمة جزيرة القرم تظل واحدة من القضايا الشائكة والمعقدة في السياسة الدولية، حيث تتداخل الأبعاد التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مما يجعل الحل النهائي لهذه الأزمة صعبًا ويتطلب تفاهمات دولية واسعة وإرادة سياسية من جميع الأطراف المعنية.

ثانيا: تجليات الأزمة بالنسبة للبعد الطاقوي:

تعد أزمة جزيرة القرم، التي بدأت في عام 2014 عندما قامت روسيا بضم القرم من أوكرانيا، مثالاً بارزًا على كيفية تداخل الجغرافيا السياسية بالطاقة، ما يؤكد الأبعاد الطاقوية لهذه الأزمة.

فيما يلي تفصيل للأبعاد الطاقوية المرتبطة بهذه الأزمة:

- موقع القرم الاستراتيجي تقع جزيرة القرم على البحر الأسود، وهي منطقة حيوية من حيث المرور البحري ونقل الطاقة، السيطرة على القرم تعني السيطرة على جزء كبير من الشواطئ البحرية التي يمكن استخدامها في نقل النفط والغاز عبر البحر الأسود.
- احتياطيات الطاقة القرم والمنطقة المحيطة بها غنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز. ضم القرم أعطى روسيا الحق في استغلال هذه الموارد، وهو ما يعزز استقلالها الطاقوي ويقلل اعتمادها على الطرق البرية التي تمر عبر دول أخرى.
- البنية التحتية للطاقة كانت هناك بنية تحتية قائمة بالفعل لنقل النفط والغاز عبر القرم، بما في ذلك خطوط الأنابيب والموانئ. بضم القرم، سيطرت روسيا على هذه البنية التحتية، مما يعزز قدرتها على تصدير الطاقة إلى أوروبا وآسيا.
- السيطرة على المسارات البحرية القرم توفر لروسيا موقعًا استراتيجيًا لمراقبة والتحكم في حركة السفن في البحر الأسود، والذي يعتبر مسارًا رئيسيًا لتصدير النفط والغاز الروسي إلى الأسواق العالمية. هذا يعزز من قدرة روسيا على حماية مسارات تصديرها الطاقوي.
- العقوبات وتأثيرها على قطاع الطاقة عقب ضم القرم، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا، ما أثر على قطاع الطاقة الروسي. إلا أن روسيا حاولت التكيف مع هذه العقوبات من خلال تعزيز علاقاتها الطاقوية مع الصين ودول أخرى في آسيا.

- التوترات الجيوسياسية أزمة القرم أثرت بشكل كبير على العلاقات بين روسيا والغرب، خاصة فيما يتعلق بالأمن الطاقوي في أوروبا. أوروبا تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، وأي توتر في العلاقات يؤثر على استقرار إمدادات الطاقة في القارة.
- تطوير حقول الغاز في البحر الأسود أعطت السيطرة على القرم لروسيا الفرصة لتطوير حقول الغاز في البحر الأسود، مما يزيد من إنتاجها الطاقوي ويمكنها من تلبية الطلب المحلي والدولي على الغاز.
- التنافس الإقليمي تسبب ضم القرم في زيادة التوترات الإقليمية بين روسيا وأوكرانيا ودول البحر الأسود الأخرى، بما في ذلك تركيا. هذه التوترات لها تبعات على السياسات الطاقوية وتوازنات القوة في المنطقة. بالمجمل، يمكن القول إن أزمة جزيرة القرم لم تكن مجرد صراع جيوسياسي بل كانت أيضًا صراعًا على الموارد الطاقوية والبنية التحتية الحيوية للنقل والتصدير.

المبحث الثالث :رهانات الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية

إن فهم العلاقة بين روسيا و الإتحاد الأوروبي مرهونة بالعديد من المتغيرات و التي من شأنها أن تحدد مسار تلك العلاقات، فقد تتجه العلاقات نحو إطار تعاوني يعزز في التقارب بينهما من خلال سعي الطرفان لتحقيق المصالح المشتركة بينهما في إطار الإعتماد المتبادل ، كما قد تتجه نحو النزاع الذي تتخلله الأزمات في مجال الطاقة و التي تحكمها الإعتبارات السياسية والجيوبوليتيكية، وقد يبقى مسار العلاقات على حاله من خلال تبعية الإتحاد الأوروبي للغاز الروسي الذي تتحكم فيه غازبروم بشكل مطلق. وتبقى العلاقات الثنائية بين روسيا والإتحاد الأوروبي مرتبطة بشكل وثيق بالإرادة السياسية التي تعتبر العامل الحاسم في تحديد طبيعتها وهو ما سنبرزه في هذا المبحث

المطلب الأول: علاقات التعاون بين الطرفين

العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا تتميز بعدد من مظاهر التعاون التي تشمل عدة مجالات استراتيجية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة. منها:

أولا: مظاهر التعاون الروسي الأوروبي:

تعد تجارة الغاز بين روسيا وأوروبا من أهم العلاقات الاقتصادية العالمية، حيث تُعد روسيا واحدة من أكبر موردي الغاز الطبيعي لأوروبا. فيما يلي بعض الإحصائيات والتفاصيل حول هذا التبادل التجاري:

1. **حجم الصادرات:** في عام 2020، صدرت روسيا حوالي 155 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، يشكل الغاز الروسي حوالي 40–45% من إجمالي واردات الغاز الطبيعي الأوروبية[1].

2. **الأسواق الرئيسية:**

- الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي تشمل ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا.
- تُعد ألمانيا أكبر مستورد للغاز الروسي في أوروبا، حيث تعتمد بنسبة كبيرة على واردات الغاز من روسيا لتلبية احتياجاتها الطاقوية[1].

3. **البنية التحتية الطاقوية بين روسيا وأوروبا:**

[1] محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 29، 2022، ص 7.

[1] موقع سي أن أن بالعربية، روسيا المصدر الأكبر للغاز الطبيعي... وهذا حجم صادراتها، أخر تحديث يوم 11-04-2024 على الساعة 18:00، https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/17/russia-gas-resevrves-export-infographic

- خط أنابيب "نورد ستريم" و"نورد ستريم 2" هما من بين أهم خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز الروسي مباشرة إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق.
- خط أنابيب "يامال–أوروبا" ينقل الغاز من روسيا إلى بولندا وألمانيا عبر بيلاروسيا.
- خط أنابيب "ترك ستريم" ينقل الغاز إلى جنوب ووسط أوروبا عبر تركيا.

4. التحديات والجوانب السياسية:

- التوترات السياسية بين روسيا والاتحاد الأوروبي أثرت بشكل كبير على تجارة الغاز، خاصة بعد النزاعات في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية المتبادلة.
- السياسات الأوروبية تسعى للحد من الاعتماد على الغاز الروسي من خلال تنويع مصادر الطاقة والبحث عن مصادر بديلة مثل الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الولايات المتحدة وقطر.

5. الاتجاهات المستقبلية للطرفين:

- الاتحاد الأوروبي يسعى لزيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما قد يؤثر على واردات الغاز من روسيا في المستقبل.
- روسيا تبحث عن أسواق جديدة لصادراتها من الغاز في آسيا، خاصة في الصين، لتعويض أي خسائر محتملة في السوق الأوروبية.

يمكن لهذه الإحصائيات أن تتغير بناءً على التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، ومن المهم متابعة الأخبار والتقارير الاقتصادية لمعرفة التحديثات الحالية.

1. **إمدادات الغاز الطبيعي:**

- **الغاز الطبيعي الروسي** : تعتبر روسيا أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث تنقل كميات كبيرة من الغاز عبر أنابيب مثل نورد ستريم، ونورد ستريم 2، ويامال-أوروبا، وخط أنابيب الغاز التركي.

- **العقود طويلة الأمد** :ترتبط شركات الغاز الأوروبية مثل غازبروم بعقود طويلة الأمد مع شركات الطاقة الأوروبية، مما يضمن استمرارية الإمدادات واستقرار الأسعار.

2. **الاستثمارات المشتركة:**

- **البنية التحتية للطاقة** :هناك استثمارات مشتركة في البنية التحتية للطاقة، مثل محطات الضغط وخطوط الأنابيب، مما يعزز القدرة على نقل الغاز بكفاءة بين روسيا وأوروبا.

- **مشاريع الطاقة المتجددة** :على الرغم من تركيز العلاقات الطاقوية على الوقود الأحفوري، هناك بعض الاستثمارات المشتركة في مشاريع الطاقة المتجددة بين الشركات الروسية والأوروبية.

3. **التكنولوجيا ونقل المعرفة:**

- **التكنولوجيا النفطية والغازية** :التعاون في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية في مجالات التنقيب والاستخراج والنقل، حيث تستفيد الشركات الروسية من الخبرات الأوروبية في هذه المجالات.
- **الأبحاث والتطوير** :شراكات في الأبحاث والتطوير بين المؤسسات الروسية والأوروبية لتعزيز الابتكارات في قطاع الطاقة.

4. **السياسات المشتركة والإطار التنظيمي:**

- **التوافق التنظيمي** :العمل على توافق السياسات والإجراءات التنظيمية بين روسيا والدول الأوروبية لتسهيل عمليات التجارة والاستثمار في قطاع الطاقة.
- **الاتفاقيات البيئية** :التعاون في مجال السياسات البيئية لتقليل البصمة الكربونية وتحسين الكفاءة الطاقوية.

5. **الاستقرار الجيوسياسي:**

- **التعاون الدبلوماسي** :استخدام العلاقات الطاقوية كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي بين روسيا وأوروبا، حيث يعتبر التعاون في هذا المجال أساسياً لتفادي النزاعات وضمان الإمدادات المستقرة للطاقة.

هذه المظاهر تعكس الطبيعة المتشابكة والاعتمادية المتبادلة للعلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا، والتي تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية، السياسية، والتقنية.

ثانيا: مؤشرات التعاون الطاقوي بين روسيا وأوروبا

ترتبط روسيا اليوم بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الدول الأوروبية، حيث يشكل رأس المال الأوروبي 75% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجارى لروسيا، حيث يهيمن بنحو 51% من الصادرات الروسية، و 46% من مجموع وارداتها في عام 2004 ولذا فرغم أهمية القضايا الأمنية والسياسية، فإن التعاون الاقتصادي يظل محتلا مكانة الصدارة في العلاقات الروسية . الأوروبية[1] وقد كان هذا واضحا خلال القمة الروسية . الأوروبية التي عقدت في مدينة توليياتى Toulyati جنوب روسيا في 17 ماي 2007 والتي ركزت على تجديد إتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، الذي وقع عام 1994 وبدأ العمل به في الأول من ديسمبر عام 1997 لمدة عشرة أعوام. وتنطلق القيادة الروسية من أن هناك "شراكة إستراتيجية" مع الولايات المتحدة وأوروبا[1]، وهي تمثل توجها عاما حاكما في السياسة

[1] Ted HOPF, Russia's European choice, 1st ed ,(New York :Palgrave Macmillan, 2008),p.5.

[1] Michael THUMANN , Diversification des sources –la meilleure stratégie pour les relations énergétiques UE-Russie, IFRI, Programme de recherche Russie/NEI, Mai 2006,p.7.

الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة فالسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، وفى إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة، كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفياتى، ولا التبعية، كما كان الحال في فترة الرئيس يلتسين ولأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق آسيوى واضح، فهي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافيا ولكن سياسيا واقتصاديا، وربما اجتماعيا وثقافيا كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا . بينما أمريكا خارجها . وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة، ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليهاالآن.[2] ويعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية . الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في هذا المجال، مثل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، والذي عقد جلسته الأولى في أكتوبر 2005، واللقاء التنسيقي الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسي والمفوض الأوروبي لشئون الطاقة . و لطالما كان أمن الطاقة على أجندة القمة الروسية – الأوروبية خلفية أزمات متتالية بين الطرفين و التي قد تؤثر سلبيا ليس على العلاقات فقط و إنما حتى على المصالح الإقتصادية ، خاصة قمة خاباروفسك Khabarovsk التي جمعت الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف و رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو Jose Emanuel BAROSO و الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا Javier SOLANA والرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس Vaclav KLAUS الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد،خصّصت القمة خصوصا لبحث التعاون في مجال الطاقة ومناقشة الخلافات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي.وكانت العلاقات بين روسيا

[2] Michael THUMANN , Diversification des sources –la meilleure stratégie pour les relations énergétiques UE-Russie, IFRI, Programme de recherche Russie/NEI, Mai 2006,p.7.

ودول الاتحاد الأوروبي تراجعت بسبب النزاع في جورجيا وأزمة الغاز الروسية الأوكرانية التي حرمت قسما من أوروبا من الغاز الروسي لأسبوعين.[1]

كما وقعت وزيرة التنمية الاقتصادية الروسية الفيرا نابيولينا Elvira NAPIOLINA مع المفوض الأوروبي لشؤون التجارة كاريل دي غوخت Karel DE GOKHT في بروكسل يوم 6 ديسمبر 2010 مذكرة للتفاهم حول شروط إنضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية لأن عضوية روسيا في المنظمة ستتيح تنشيط التجارة والاستثمارات المتبادلة وستساهم في تطور الجانبين اقتصاديا. ولانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية أهمية خاصة بالنسبة للعلاقات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي لأنه يفتح الطريق إلى انجاز المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الأساسية حول التعاون الاستراتيجي . هذا ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا رئيسيا لروسيا ومصدرا أساسيا للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني. وتحتل روسيا مرتبة ثالثة بين شركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين بعد الولايات المتحدة والصين وتعتبر موردا رئيسيا لمصادر الطاقة إلى أوروبا . ويبرز المسار التعاوني بين الطرفين حينما طمأن الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في منتدى المنظمات المدنية "حوار بطرسبرغ" بهانوفر Hanover 19 جويلية 2011 ، عن الثقة في انه بوسع روسيا عند الضرورة تأمين احتياجات بلدان أوروبا، بما فها ألمانيا و ترى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela MERKELأن كميات الغاز التي تحتاجها ألمانيا تزداد بسرعة . وقالت " **إن الحاجة لمصادر الطاقة المتجددة تتضاعف، وسيبقى مع ذلك نقص معين، وهدفنا الإرتقاء بمستوى مردود الطاقة والحديث لا يدور حول زيادة الكميات بشكل عشوائي، وإنما حول الزيادة بكميات معقولة، بوسع غازبروم تغطيتها** ".[2]

[1] ORTTUNG, Robert and others, « Russia's Energy Sector between Politics and Business » (Working Papers of the Research Centre for East European Studies, Bremen, No. 92.February 2008). ,p.51.

[2] موقع روسيا اليوم. موقع روسيا اليوم. مدفيديف لأوروبا: لا تقلقوا ..الغاز وافر .أخر تحديث يوم 28 جويلية 2011 /http://arabic.rt.com/news_all_news/news/562660

وأعلن فيكتور زوبكوف Victor ZOBKOV رئيس مجلس مدراء الشركة إن "**إمكانيات "غازبروم" في مجال توريد الغاز الروسي إلى أوروبا غير محدودة**". وأكد: "**لدينا احتياطي مكتشف من الغاز بمقدار 33 تريليون متر مكعب. ولذلك لدينا عقود طويلة الأمد مع البلدان الأوروبية بما فيها ألمانيا.**" فهذه الوجهات الحماسية لصناع القرار لكلا الطرفين الروسي و الأوروبي تتضمن بناء الثقة في ما يخص العلاقات التجارية في قطاع الغاز، وعن إمكانية تعهد غازبروم بتوفير حجم الغاز اللازم للدول الأوروبية و بالأسعار المتفق عليها و تفادي الوقوع في الأخطاء التي من شأنها أن تعيد الأزمات الغازية السابقة إلى الواجهة و بالرغم من التنافس الذي تتميز به العلاقات بين البلدين و حتى بين الشركات الطاقوية الأوروبية و الروسية بما فيها غازبروم ، إلا أن كلا الطرفين بحاجة لبعضهما فهما يشكلان طرفا متتالية هندسية مركبة من متتاليتين في مجال تعريفها يتواجد الأمن الطاقوي و الحفاظ على النفوذ الجيوبوليتيكي بالقوة الإقتصادية كما تخضع إلى شروط محدودة لكل طرف و تكون هذه المتتالية متزايدة عندما يكون هناك إعتماد متبادل ، لأن البنية المالية و إيرادات غازبروم مصدرها و تأمين صادرات الغاز مصدره غازبروم ، لا شك أن هناك نقطة إلتقاء بين مصالح الطرفين يخرجان من خلالها بمكاسب ترضيهما ، و يمتد المجال التعاوني من الأمن الطاقوي إلى محاولة خلق إطار في مجال الأمن ألتعاضدي لمواجهة من التحديات الأمنية الجديدة .[1]

و تشهد المشاريع التعاونية بين غازبروم و الإتحاد الأوروبي حركية دائمة خاصة بعد تشغيل أنبوب الغاز السيل الشمالي في انتظار إنهاء أشغال إنجاز أنبوب السيل الجنوبي وهذان المشروعان سوف يضمنان الإمدادات اللازمة لأوروبا و يحققان أرباح لغازبروم ، وبما أن الطاقة أصبحت بشكل متنامي أهم محدد العلاقات الروسية الأوروبية و ينتظر تصديق روسيا على ميثاق الطاقة الأوروبي و دعم مشروع الشراكة الإستراتيجية ، و تحديد أسعار

[1] موقع روسيا اليوم" .امكانيات "غازبروم" في مجال توريد الغاز الروسي إلىأوروبا غير محدودة أخر تحديث يوم 28 جويلية 2023<http://arabic.rt.com/news_all_news/news/562660> ".

الغاز بما يخدم الطرفين ، و توفير الظروف الملائمة للإستثمار لكلا الجانبين و خاصة ضمن مجموعة الثمانية G8 و التي تضم أكبر الدول الصناعية في العالم و روسيا كطرف فيها يبرز الوزن الإقتصادي لها و يمكنها من توطيد العلاقات التجارية في قطاع الغاز الطبيعي بشكل فعال . كما يمكن لصنّاع القرار في روسيا و الإتحاد الأوروبي يمكن أن ينظر إلى الجانب المشرق من العلاقات و بذلك يمكن للطرفين أن يتعاملان بجدية معا في سياق إقليمي و دولي .

المطلب الثاني: بوادر إستمرار الطبيعة النزاعية في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

إن اعتماد روسيا على مواردها الطاقوية في السياسة الخارجية، لأنها تمثل عامل جذب للشركاء، وتعزيز للعلاقات الثنائية مع الدول المجاورة من خلال اعتماد أسلوب المقايضة بخصوص المصالح الاقتصادية، وتستخدم روسيا في بعض الأحيان الطاقة لأغراض سياسية، من خلال أساليب تهديد، مثلما هو الحال لدبلوماسية الأنابيب، كما اكتسبت روسيا قوة تفاوضية بفضل حجم إنتاجها وصادراتها من الموارد الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي، ويبرز الأثر في ذلك على الدول الأعضاء في الإتحاد السوفياتي سابقا وكذا الدول الأوروبية الأخرى[1].

تشير استراتيجية الطاقة الرسمية الروسية الى أن أمن الطاقة عنصر مهم من عناصر الأمن القومي الروسي ، وتؤدي الحكومة دوراً نشيطاً في قطاع الطاقة حتى تحمي روسيا من التهديدات الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس أصبح أمن الطاقة الاوروبي يرتبط بشكل وثيق ، بأهداف السياسة الخارجية الروسية وعدد من شركاتها مثل غازبروم، إذ أن إعتماد أوروبا على روسيا، بوصفها مصدراً للنفط والغاز، زاد منذ نهاية الحرب الباردة في عام

[1] John Lough**,"Russia's Energy Diplomacy"** ,The Royal Institute of international Affairs, Briefing Paper, (May2011),p.1.

1990، حيث إستورد أعضاء الاتحاد الاوروبي نسبة (44.6%) من طاقاتهم من خارج الاتحاد الاوروبي ، ووصل هذا الرقم الى نسبة (54%) عام 2010.

أن معظم الغاز الروسي المنقول إلى أوروبا يمر عن طريق أوكرانيا (80%)، أو عبر بيلاروسيا، أو تركيا ، ونتيجة التقلبات في العلاقات الروسية – الأوكرانية . ولذلك تحاول روسيا نقل الغاز الى اوروبا عبر خطوط جديدة لا تعتمد على اوكرانيا وإمكانياتها بالتلاعب المعتمد بالإمدادات من روسيا[1].

النزاع الطاقوي بين روسيا وأوروبا يتمحور بشكل أساسي حول إمدادات الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي والنفط. تعتمد دول أوروبا بشكل كبير على روسيا لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وتأتي معظم هذه الإمدادات من خلال أنابيب الغاز الطبيعي والتي تمتلكها شركة "غازبروم" الروسية.

تتسبب التوترات بين الطرفين في بعض الأحيان في أزمات مثل انقطاع إمدادات الغاز أو تهديدات بذلك، وهذا يمكن أن يؤثر بشكل كبير على اقتصادات دول أوروبا. وتسعى دول أوروبا إلى تنويع مصادر الطاقة والتقليل من اعتمادها على روسيا، وذلك من خلال استثمارات في الطاقة المتجددة وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المستورد من مصادر أخرى.

[1] حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد رقم 1، العدد 1، ديسمبر 2014، ص 144.

المطلب الثالث: مظاهر التبعية في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

أولا: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة* :

هذه الآلية تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا ففي ماي 2007، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلا من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير الغاز من آسيا الوسطى، فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس التركماني ، بيردى محمودوفBIRDI Mohmoudov، لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان وأكد محمودوف أنه سيمضى قدما نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديدا في مجال تصدير الغاز. من ناحية أخرى، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والذي تحصل بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز GALSI الذي يجرى مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا، ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضى جزيرة سردينيا، إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز MEDGAZمن الجزائر إلى إسبانيا كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا، حيث تحتاج غاز بروم إلى شريك يساعدها على إنشاء مصنع على شواطئ بحر البلطيق، سيتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية لم تكتفي غازبروم بهذا بل تدخلت في مشروع غاز نابوكو الذي يشكل تحدياً كبيراً لأوروبا إذ قامت الشركة غازبروم التي تمتلك 30% من منشآت بومغارتينBaumgarten بشراء نسبة 20 % من مشروع لبناء خط أنابيب رئيس ثانٍ يصل إلى أوروبة على خط نابوكو نفسه.وهو مشروع ترى فيه غازبروم رهان سياسي يمكنها من السيطرة على إمدادات الغاز نحو أوروبا حتى خارج الأقاليم التي لا تسيطر عليها روسيا[1].

[1] أيان ريتليدج ، **العطش إلى النفط** ،تر: مازن الجندلي، ط1 (بيروت الدار العربية للعلوم ، 2006)، ص.165.

ثانيا: تطوير و تكثيف نظام الأنابيب الناقلة للغاز:

اتفق السبع من كبار القادة الأوروبيين، إضافة إلى روسيا على تعزيز أنبوب الغاز Nord Stream الذي دخل حيز التشغيل لنقل الغاز مباشرة بين روسيا وأوروبا مرورا ببحر البلطيق، لتغطية حاجيات أسواق أوروبية جنوب القارة.*وتوقع الرئيس الروسي، دميتري ميدفيديف، أن يرتفع حجم واردات أوروبا من الغاز الروسي بدخول المشروع الذي بلغت كلفته 7.4 مليار أورو،إلى 200 مليار متر مكعب، و تعمل روسيا على تقييم حساباتها على أساس أن أوروبا ستتجاوز مشاكلها وعلى أساس أنه لن تكون هناك عوائق للشراكة مع بلاده. ويرى المحلل الاقتصادي والسياسي الروسي المستقل، و تسير روسيا وفق هذه الإستراتيجية عندما يبرز أي تحديث في السياسة الغازية للإتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق مشاريع إنشاء أنابيب جديدة لتنويع الإمدادات و يظهر أن روسيا تنافس مشروع نابوكو بأنبوب السيل الجنوبي ، و أنبوب الغاز العبر للصحراء TSGP الذي سيمرر الغاز لأوروبا و هو ما يعزز مكانة روسيا كمحتكر للأسواق الأوروبية في مواجهة صادرات الغاز الجزائري والليبي وحتى النرويجي حيث لا يمكن الإعتماد عليها كثيرا لقلتها النسبية ، فأوروبا لا يمكن أن تجازف بالخوض في مشاريع ضخمة لا تغطي حاجاتها الطاقوية إلا لعقد أو عقدين.

ثالثا: دعم القوة الإحتكارية لغازبروم:

الإستراتيجية التي تتبعها غازبروم من بين أهدافها إحتكار العملية الإنتاجية للغاز الطبيعي حيث تستغل إمكانياتها و الدعم الحكومي لتنفذ أجندة تتجاوز أهداف شركة طاقوية، وذلك من خلال السيطرة على مناطق العبور و الإشراف مباشرة للتحكم في نقل الغاز، كما تسعى غازبروم إلى التغلغل إلى الأسواق الأوروبية و تزويد حتى المنازل، أي أن يكون لها

*ويهدد هذا المسعى الروسي- الأوروبي صادرات الجزائر الغازية المقبلة على فقدان أسواق رئيسة لها كانت إلى وقت قريب خارج الإستراتيجية الغازية التوسعية لموسكو في أوروبا ، ووفقا للاتفاق فإن أنبوب الغاز هذا الذي سيزود قبل نهاية 2012 بممر ثان، سيوزع الغاز على 26 مليون منزل في أوروبا بما فيها مناطق جنوب فرنسا وإيطاليا الزبون الثاني للغاز الجزائري.

نفاذ إلى المنظومة الغازية الأوروبية ، كما تعمل غازبروم على تطوير صادرات الغاز الطبيعي المسال GNL ليتم تزويد كافة الحاجيات من الغاز في العالم و هو كما عبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف Sergey LAVROV حين قال بأن روسيا تساهم بشكل جدّي لتحقيق الأمن الطاقوي في العالم ، كما تعمل غازبروم على تطوير عدة حقول و التي يحتمل أن توفر إحتياطاتها حجم الغاز المطلوب لشركاء روسيا المستوردين مثل حقل شتوكمان Shtokman . كما أن ارتفاع الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية و يمكن أن يؤثر ذلك على حجم الطلب الأوروبي حيث يصل سعر الغاز في الأسواق الأوروبية 400 دولار لكل ألف متر مكعب.[1]

[1] بول هورسنيل، تحرير صناعة الغاز الاوروبية ومضامينها (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004) ، ص ص.45-46.

خلاصة الفصل

تعد العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية من بين المحاور التي لقيت زخما كبيرا في معالجة الإشكالية المتعلقة بمسار العلاقات تأثيرها على الأمن بالمنطقة، كما أن التعقيد الذي يميز هذا الجانب يبرز من خلال التباين في المواقف التي لم تجعل من الإطار الذي تتم فيه هذه العلاقات تعاونيا أو صراعيا أو يتسم بمظاهر التبعية، حيث تجتمع الأصناف الثلاث التي تحكم طبيعة العلاقات الدولية وهو ما يجعل من العلاقة بين الطرفين دائما في ديناميكية مستمرة، لاعتبارات تعدد الفاعلين، تعارض المصالح، التحولات الجيوسياسية بالمنطقة والحركية التي تشهدها مت توترات وأزمات، وبهذا فإن النقاش حول ضبط العلاقة بينهما لازال مستمرا.

الفصل الثالث: دور الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية الأوروبية وتأثيره على الأمن الطاقوي الأوروبي

مقدمة الفصل

تعتبر أوروبا من أكبر مستهلكي الغاز الروسي، حيث تعتمد العديد من الدول الأوروبية بشكل كبير على واردات الغاز من روسيا لتلبية احتياجاتها الطاقوية، هذا الاعتماد ساهم في نسج علاقات معقدة مع الطرف الروسي، إذ تحتاج أوروبا إلى الغاز الروسي، وحاجة روسيا إلى عائداتها من تجارة الغاز مع أوروبا جعلها تركز على هذا المحور الذي يمثل أحد ركائز إقتصادها وسعي الطرفين إلى الحفاظ على هذه المصالح جعل عنصر الطاقة يلعب دورا مهما في القرارات السياسية الخارجية لكلا الطرفين وخاصة روسيا التي تبني أستراتيجيته الطاقوية تجاه أوروبا من خلال توظيف مواردها الطاقوية خاصة الغاز.

وقد استخدمت روسيا الغاز كأداة للضغط الجيوسياسي. على سبيل المثال، شهدت فترات من انقطاع إمدادات الغاز نحو أوروبا في سياق الأزمات السياسية بين روسيا وأوكرانيا، مثل أزمات الغاز في 2006 و2009، هذه الانقطاعات أثرت بشكل مباشر على دول أوروبا الغربية، واستجابة للوضع الذي شهدته العلاقات بين الطرفين، قامت روسيا بإنشاء عدة مشاريع بنية تحتية لنقل الغاز إلى أوروبا، مثل خط أنابيب "نورد ستريم" و"نورد ستريم 2"، وهما خطان يمران تحت بحر البلطيق ويوفران الغاز مباشرة إلى ألمانيا ودول أوروبا الأخرى، هذه المشاريع تعزز من الروابط الاقتصادية بين روسيا وأوروبا، لكنها تثير أيضاً قلقاً سياسياً داخل أوروبا وفي الولايات المتحدة بسبب مخاوف من زيادة الاعتماد على الطاقة الروسية.

رداً على النمط الروسي في تعاملاته الطاقوية مع أوروبا ، جعل هذه الأخيرة تعمل على تبني سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على روسيا، تشمل هذه السياسات تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، واستيراد الغاز الطبيعي المسال من مصادر أخرى مثل الولايات المتحدة وقطر والجزائر، وتطوير البنية التحتية للغاز لربط شبكات الغاز الوطنية داخل أوروبا وتعزيز القدرة على التبادل الطاقوي بين الدول الأوروبية.

إن هذا الواقع الذي فرضه التوزيع العالمي للموارد وعوامل القوة، جعل للغاز الطبيعي دور في العلاقات الروسية الأوروبية، وتشهد هذه العلاقات الجمع بين التعاون الاقتصادي والضغط الجيوسياسي. هذه العلاقة تتأثر بالأحداث السياسية والأمنية وتفرض على الطرفين التعامل بحذر وإستراتيجية مدروسة، كما أنها تعكس مدى إهتمامات الطرفين بأمنهما الطاقوي، وهو ما سنطرحه ضمن محاور هذا الفصل الذي سيركز على أهمية الغاز في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الإتحاد الأوروبي وكيف أثر الفاعلين الدوليين في حركية العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، كما سنبرز أهم الرهانات التي تواجه الطرفين في مجال الأمن الطاقوي، سواء من خلال الحفاظ على إمتيازات سوق الغاز، أو تنويع مصادر الطاقة ومسارات الإمداد.

المبحث الأول: موقع الغاز الطبيعي في معادلة العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

أدت التحولات التي طرأت على أسواق الطاقة العالمية إلى إعادة النظر في الأولويات الخاصة بالإستهلاك الطاقوي، فقد ساهمت الأزمات والكوارث البيئية إلى الحد من إستعمال الطاقات الملوثة أو تلك التي تشكل خطرا على البيئة والإنسان مثل الطاقات التي تسبب انبعاثات لثاني أوكسيد الكربون أو الطاقة النووية ما يترتب عنها من عواقب نتيجة تطوير استغلالها، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين أصبح الغاز يمثل الطفرة الجديدة في مسار تاريخ إستعمال الطاقة نظرا لتركيبته التقنية والإقتصادية باعتباره موردا للطاقة يمكن أن يكون عاملا في المزج الطاقوي، وبهذا أصبح يلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية وهنا نشير إلى أحد الأمثلة التي تمثل موضوع دراستنا وهي العلاقات الروسية الأوروبية فهي مثال مهم ومهيمن على مستويات التحليل من طرف الخبراء والممارسين نظرا لتاريخ العلاقات بين الطرفين وتوفر العوامل الجيوسياسية والطاقوية التي تبرز أهمية الغاز في هذا الجانب.

المطلب الأول: الغاز كأداة دبلوماسية

قد يتبادر للذهن أن الغاز وعلاقته بالدبلوماسية تقتصر على اعتماده في توسيع المجال التجاري والتفاوض على الأسعار وتحليل توجهات السوق الطاقوية، لكن في الحقيقة دبلوماسية الغاز أو اعتماده كأداة تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، من خلال التفاوض على عقود التوريد، بناء البنية التحتية، والتأثير على الأسواق العالمية لضمان أمن الطاقة وتعزيز المصالح الجيوسياسية، فهو ليس مجرد سلعة أو منتوج عادي، لأن الإحتياطات الخاصة به يمكن أن تكون بمثابة ورقة ضغط، كما أن سلسلة التوريد أو التموين والنقل والإنتاج تمثل مسار تفاوضي كبير ومن هنا سنحاول أن نكشف كيف يتم توظيف الغاز كأداة دبلوماسية في العلاقات الروسية الأوروبية.

أولا: تعريف دبلوماسية الطاقة– الغاز

لازالت الطاقة تمثل عنصرا مهما في تاريخ العلاقات الطاقوية، حيث تمتزج الجغرافيا السياسية مع توزيع موارد الطاقة، والتسييس الذي خضعت له الطاقة هو أحد الأساليب التي تعتمدها الوحدات السياسية لتحقيق مصالحها، وهو ما دفع الدول إلى استخدام السياسة الخارجية لتأمين موارد أو أسواق الطاقة، مثلما يعرف جولدثاو ووايات Goldthau & White دبلوماسية الطاقة بأنها: " استخدام السياسة الخارجية لتأمين الوصول إلى إمدادات الطاقة في الخارج" ويشير هذا التعريف إلى أن المحرك الأساسي في العلاقات الثنائية بين الوحدات السياسية وإبرام الصفقات الخاصة بالنفط والغاز ليس بالضرورة هو زيادة الفرص التجارية بل وراءه منطق سياسي وأهداف يرتكز عليها الأمن القوي للدول.

وفي نفس السياق، يبين كل من شابان و نودت Chaban & Knodt أن" دبلوماسية الطاقة تتعلق بممارسة النفوذ، من حيث العملية، يعني تتعلق دبلوماسية الطاقة بممارسة التأثير من خلال المفاوضات إدارة العلاقات الدولية المرتبطة بالطاقة.

بالإضافة إلى ذالك، هناك بعض من الباحثين ينظرون إلى دبلوماسية الطاقة كشكل من أشكال القوة الناعمة، على سبيل المثال الباحثة الهولنديةDruif Marië ترى أن إعتمادا على مقاربة جوزيف ناي للقوة الناعمة والقوة الصلبة من هذا المنطلق فإنه من أجل تحقيق أمن الطاقة، تتعاون الحكومات في إطار دبلوماسية الطاقة سعيا منها لضمان الإمداد بموارد الطاقة ويشير أن هناك طريقة أخرى لتأمين الوصول إلى منبع الموارد الطاقوية. [1]

بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لدبلوماسية الطاقة إلا أن التعريف الذي سيتم استخدامه: "هو أنها العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لإحدى الدول مع تعزيز الفرص التجارية في قطاع الطاقة، ومن بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها لدعم مصالح الطاقة للدول أثناء التحول في مجال الطاقة.

سوف يستدعي التحول واسع النطاق في نظام الطاقة ليصبح في معظمه قائماً على الطاقة النظيفة التوفيق حتماً بين مصالح أطراف عديدة من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف، وربما تكون حوكمة الطاقة على الصعيد الدولي هي أهم أشكال الدبلوماسية متعددة الأطراف للتحول في مجال الطاقة، حيث أنها تسعى إلى ضمان أمن العرض والطلب على الطاقة على الصعيد الدولي، والتنمية الإقتصادية، والأمن الدولي، والإستدامة البيئية، والحوكمة الجيدة محليا.[2]

كما يمكن أن نعرف دبلوماسية الطاقة على أنها وصف للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول لضمان تأمين واستقرار إمدادات الطاقة، وكذلك لتعزيز مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية من خلال استخدام موارد الطاقة، ودبلوماسية الطاقة تتضمن العديد من الأنشطة والممارسات، مثل:

[1] شالأو عبد الخالق محمد، علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة قەالّى زانست العلمية، 4 (2019): ص ص 1159-1160.

[2] ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 3.

- **التفاوض على صفقات الطاقة الدولية:** تشمل هذه المفاوضات الاتفاقيات المتعلقة بإمدادات النفط والغاز، وبناء البنية التحتية للطاقة مثل خطوط الأنابيب ومحطات الطاقة.

- **التأثير على الأسواق الدولية:** تسعى الدول إلى التأثير على الأسواق العالمية للطاقة من خلال سياسات الإنتاج والتصدير، والتي يمكن أن تؤثر على أسعار الطاقة وتوافرها.
- **التعاون والتنافس:** تشكل الطاقة محورًا للتعاون الدولي، كما هو الحال في منظمات مثل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أو في إطار منتدى الدول المصدرة للغاز، وكذلك محورًا للتنافس والصراع، خاصة في المناطق الغنية بالموارد مثل الشرق الأوسط مواقع مرور أنابيب الغاز.
- **الأمن الطاقوي:** تهدف دبلوماسية الطاقة إلى ضمان الأمن الطاقوي، بمعنى توفير إمدادات مستقرة ومنتظمة بأسعار معقولة، وحماية البنية التحتية للطاقة من التهديدات.
- **الطاقة كأداة ضغط سياسي:** يمكن استخدام الطاقة كوسيلة ضغط في العلاقات الدولية، حيث تستخدم الدول المنتجة للطاقة إمداداتها للتأثير على الدول المستهلكة، والعكس صحيح.
- **التنويع والتحول الطاقوي:** تعمل الدول على تنويع مصادر طاقتها والانتقال إلى الطاقات المتجددة كجزء من دبلوماسية الطاقة لتحقيق الاستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة من خلال المجهودات الدولية في هذا الميدان.

أما بالنسبة للطاقة التقليدية وعلاقتها بالدبلوماسية، حتى لو كان هناك تنويع للطاقة في عالم اليوم، فإن الطاقة الأحفورية (النفط والغاز الطبيعي) ما زالت قائمة، كأصول للدبلوماسية، إن ما يحول هذه الموارد إلى أصول دبلوماسية هو في الأساس مقدار

احتياطياتها والتنافس الدولي الذي تتسبب فيه، هذا التنافس هو في الغالب العمل على الإستفادة القصوى، ونقل وتجارة موارد الطاقة النفط والغاز الطبيعي، تتناسب الدبلوماسية مع هذا الإطار بطريقة تساعد الحكومات على حماية وتطوير مواقفها في هذا التنافس، وبالتالي الجهود الدبلوماسية تتغير حسب الطلب وجانب العرض في سوق الطاقة الدولية، ولتأمين ما يكفي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتهم المتزايدة في مجال الطاقة، تدخل الدول المستهلكة الناشئة مثل الصين بشكل متزايد في عقود الطاقة باستخدام دبلوماسية الدولة، حتى الدول المنتجة مثل روسيا اعتمدت إستراتيجية مدعومة من الدولة لتكملة مصادر الطاقة المحلية.[1]

ثانيا: توظيف الغاز في السياسة الخارجية الروسية

منذ تولي بوتين السلطة – سنة 2000– تحول الغاز إلى جزء من السياسة الخارجية لروسيا سواء بالضغط أو المكافأة، وتحول من بضاعة إلى مصدر للسياسة الخارجية سمحت هذه الحقيقة لروسيا باستخدام احتياطاتها الضخمة من الغاز الطبيعي كسلاح ناعم لإدارة النفوذ السياسي في محيطها الجغرافي، وهي سياسة يعود تاريخ بدايتها إلى الفترة بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي.

فإمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا الغربية زمن الاتحاد السوفيتي لم تتوقف حتى في ذروة الحرب الباردة، وخلال الحقبة السوفياتية شمل الاحتكار جميع الدول التابعة سابق للاتحاد السوفيتي، حتى بات 35 % من كل الثروة في روسيا تتركز بيد مئات الأفراد على خلاف الولايات المتحدة، حيث يتشارك مليون شخص نفس الحصة من الثروة، أو ما كان يعرف بالاوليغارشية بروسيا وهذه الفئة و التي استمدت ثروتها من النشاطات البنكية من 1991 إلى 1994 و كل واحد من هذه الفئة يملك إحدى أكبر البنوك في روسيا و حتى نهاية 1998 أصبحت الأوليغارشية تتحكم في 50% من الإقتصاد الروسي من بنوك،

[1] شالأو عبد الخالق محمد، مرجع سابق، ص 1166.

شركات بترول، غاز وتعدين، وحسب مجلة فوربس Forbes تقدر ثروة بورس بريزوفسكي Boris BEREZOVSKI بـ 3 مليار دولار و زوجة عمدة موسكو إلينا باترينا Elina BATRINA التي تمتلك ثروة تقدر ب 13 مليار دولار، و تقدر ثروة رومان أبراموفيتش Roman ABRAMOVIC بـ 18.7 مليار دولار[1]، هذا حسب تقديرات سنة 2003 و أصبحت هذه الأقلية تمارس السياسة و تتحكم في الإعلام لدرجة أن البعض يدعو رجل الأعمال بوريس بريزوفسكي بالسيد الحقيقي للكرملين، و أحدثت هذه الطبقة شرخا كبيرا في الاقتصاد الروسي، فهي تعظم ثروتها دون أي اعتبار، الأمر الذي اثر على الأيدي العاملة التي كانت تتلقى أجورا متدنية جدا مقارنة بما تفرضه الحاجيات.[2]

وفي مجال الآليات التي تجسد استخدام الغاز في العملية الدبلوماسية، فإن شركة غازبروم تعتبر وسيلة سياسية تستخدمها الإدارة الروسية في السابق في الضغط على الجيران السوفيات السابقين من أجل عدم الإنسحاب من رابطة الدول المستقلة، وقد أصبحت هذه الشركة تشبه إحدى مؤسسات السلطة منذ أن أصبح مديرها أليكسي ميلر–الصديق المقرب للرئيس الروسي منذ كان يعيش في مدينة سانت بطرسبورغ– ، ولديها قناة تلفزيونية وشركة نفطية ضخمة، بل وأصبح لها جهاز دبلوماسي يجري محادثات مع قادة الدول الأخرى، وأصبح فلاديمير بوتين هو أول مسؤول يهتم بشركة غازبروم، ومن ثم أصبحت الشركة وسيلة في يد الحكومة الروسية لتنفيذ سياستها الطاقوية وأجندتها الدولية.[3]

[1] Pascal MARCHAND, Géopolitique de la Russie-Le pouvoir, L'homme et Le territoire (Paris: Ellipses, 2007), p.82.

[2] Pol-Henry DASSELEER, GAZPROM L'idéalisme européen à l'épeuve du réalisme russe (Paris : L'Harmattan, 2009), p. 17.

[3] مرتضى الشاذلي، دبلوماسية الأنابيب.. كيف أصلح الغاز الروسي جزءا من السياسة الخارجية لبوتين، أخر تحديث يوم 12 ديسمبر 2023 <https://www.noonpost.com/27180/>

المطلب الثاني: الغاز كمحفز للعلاقات الثنائية بين روسيا وأوروبا

لا يمثل الغاز عاملا في تشكل العمل الدبلوماسي فقط بل تمتد أهميته لكي يمثل عنصرا محفزا لتطوير العلاقات بين الدول، فالأهمية التي يكتسيها كمورد طاقوي فعال تمنحه الميزة التفاضلية لاعتماده كأحد أولويات الدول في تصور السياسات العمومية الطاقوية ولكن هذا الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي لا يمكن فصله عن السياق الجيوسياسي والإقتصادي للمجال المعني بالدراسة، خاصة وأن المتعامل بشأنه يجب ان تتوفر فيه مجموعة من الخصائص.

أولا: الاهتمام المتبادل بين روسيا وأوروبا

1. **الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لأوروبا بالنسبة إلى روسيا:** إن العلاقات التي تربط روسيا مع أوروبا تتضمن ميزات جيوبوليتيكية بالنسبة للجانب الروسي من خلال الوصول إلى المسطحات المائية، فالمعضلة التي كثيرا ما شغلت روسيا هي الوصول إلى البحار المفتوحة التي حرمها منها موقعها الجغرافي الذي يفتقر للواجهة البحرية، بالإضافة إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية الروسية، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي أصبح الانتقال بروسيا وكالينينجراد يستوجب المرور بحدود دول البلطيق الثلاث علما بأن هذه المقاطعة توفر 90 % من الإنتاج العالمي من العنبر وتوفر لروسيا واجهة أخرى على بحر البلطيق وهى الواجهة الوحيدة التي لا تظل جامدة طيلة السنة كما أنها تحتوى على أهم قاعدة عسكرية روسية فى هذا الأخير.
2. **الأهمية الاقتصادية:** تمنح قارة أوروبا عدة ميزات اقتصادية لروسيا فهي تعتبر سوق للطاقة الروسية من صادرات إذ تستوعب أكثر من نصف الإنتاج الروسي من الطاقة بصفة عامة ونحو 90 % من إنتاجها من الغاز، وفي مجال التبادل التجارى تعد أوروبا هى الشريك التجاري الأول لروسيا، حيث توفر دول الاتحاد

الأوروبى ما تحتاج إليه روسيا من تقنيات حديثة لتطوير اقتصادها، هذا فضلا عن النفاذية إلى الأسواق الخارجية عبر الموانئ، فرغم بقاء ثلاثة موانئ بيد روسيا بعد نهاية الحرب الباردة فإنها لا تتسم بالأهمية نفسها التى تتسم بها الموانئ الموجودة فى الدول الأخرى إذ لا تتعدى السعة التصديرية لميناء كالينينجراد وسان بطرسبرغ الروسية خمسة ملايين طن سنويا خاصة أن هذا الأخير خاضع لظروف الطقس البارد.[1]

ثانيا: دور روسيا في الأمن الطاقوي الأوروبي:

ركز صناع القرار الروس منذ سنة 2000 على تطوير الاقتصاد معتمدين فى ذلك على موارد الطاقة التى تعد روسيا خزانا لها فهى ثاني منتج للنفط فى العالم حيث تصدر خمسة ملايين برميل يوميا أي ما يعادل 12 % من الإنتاج العالمي للنفط، وتتربع روسيا على أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعى يعادل 25 % من الاحتياطي العالمي، وتعد أوروبا البوابة التى يركز عليها بوتين فى إعادة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى معتمدا فى ذلك على دبلوماسية الطاقة ومستغلا كون قارة أوروبا تحتوى على أكبر عدد من الدول الصناعية فى العالم مقابل افتقار أراضيها إلى موارد الطاقة التى تلبي احتياجاتها ومعتمدا أيضا على الاتصال البري المباشر بين أوروبا وروسيا.

فالدول الأوروبية الوحيدة التى حققت الاكتفاء الذاتي من موارد الطاقة هي: بريطانيا والنروج والدانمارك علما بأن احتياطياتها تشهد تدهورا خاصة بريطانيا منذ سنة 1999 والتى تحولت سنة 2005 من دولة منتجة ومصدرة إلى دولة مستوردة والنرويج التى بدأ إنتاجها فى التناقص بـ 7 % سنويا منذ سنة 2001. ويعد الاتحاد الأوروبى من أكبر مستهلكي النفط فى العالم بنسبة 20 % من الاستهلاك العالمي الذي يستورد منه نسبة 80 % وتغطى الصادرات الروسية 25 % من إجمالي استهلاكه تليها منطقة الشرق

[1] فايزة يموتان، دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا، السياسة الدولية 209 (2017): ص ص. 18-19.

الأوسط بنسبة 25 % ثم النرويج بـ 22 % فإفريقيا بـ 21 %[1]، فمثلا بالنسبة لواردات الغاز لدول الإتحاد الأوروبي من روسيا بلغت 134 مليار متر مكعب سنة 2000 وبلغت 200 مليار متر مكعب سنة 2020 ما يمثل تقريبا 50% من إجمالي واردات الإتحاد الأوروبي.[2]

وقد عزز من سيطرة روسيا على أسواق الطاقة الأوروبية باعتبارها هي الشريك الأكثر استقرارا والأقرب جغرافيا إلى أوروبا، مع عدم استطاعة الدول الأوروبية الوصول إلى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين الغنية بالموارد دون المرور بروسيا، إضافة إلى وجود شبكة لنقل الطاقة موروثة عن الاتحاد السوفياتي تربط روسيا بأوروبا.

أن تصبح واحدة من أقوى خمسة اقتصادات فى العالم، في إطار ذلك سعت روسيا إلى تأكيد دورها في أوروبا عبر زيادة صادراتها من الطاقة إلى القارة ضمن عقود طويلة الأجل تضمن لها استمرار الطلب، ويظهر استخدام روسيا مواردها الطاقوية لتحقيق أهداف سياسية من خلال تعاملها بأسعار مسيسة مع رابطة الدول المستقلة وهي أسعار أقل من تلك المعتمدة فى أسواق الطاقة العالمية، وتلجأ روسيا إلى رفع هذه الأسعار أو قطع الإمدادات إلى الدول التى تحاول الخروج عن سيطرتها مثلما حدث فى أوكرانيا سنة 2006 عقب الثورة البرتقالية التى أرست دعائم نظام موال للغرب ومع بيلاروسيا عام 2009 كرد على قيام رئيسها ألكسندر لوكاتشينكو بعرقلة الوحدة الجمركية* ببلاده مع روسيا وكازاخستان باشتراطه إلغاء الرسوم الجمركية على النفط.

---

[1] فايزة يموتان، مرجع سابق، ص. 19.

[2] Rolland Gotz, Russia and the energy supply of Europe the Russian energy strategy to 2020, 2005, p.2.

* **الاتحاد الجمركي الأوراسي (EACU)** أو **الاتحاد الجمركي لبيلاروس وكازاخستان وروسيا** هو اتحاد جمركي يتكون من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ، وبعد هذا الاتحاد عبارة عن مهمة رئيسية للمجموعة الاقتصادية الأوروآسيوية، التي تأسست في عام 2000، وخلفها الآن الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي .لا تُفرض أي جمارك على البضائع التي تنتقل داخل الاتحاد الجمركي – وعلى عكس منطقة التجارة الحرة – يفرض أعضاء الاتحاد الجمركي تعريفة خارجية مشتركة على جميع السلع التي تدخل الاتحاد. تتمثل إحدى عواقب الاتحاد الجمركي في أن الاتحاد الأوراسي يتفاوض ككيان واحد في صفقات التجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، بدلاً من التفاوض بين الدول الأعضاء بأنفسهم.

في هذا السياق، يعتمد بوتين على علاقاته الشخصية بصناع القرار لتوقيع اتفاقات تعمق تبعية أوروبا لواردات الطاقة الروسية، إذ قام عشية الانتخابات الفيدرالية الألمانية في ديسمبر 2005 بزيارة لبرلين وأبرم خلالها مع المستشار الألماني جيرهارد شرودر اتفاقا يقضي بإنجاز أنبوب غاز السيل الشمالي، تلعب مصادر الطاقة دورا إستراتيجيا في العلاقات الدولية، وبالنظر إلى أن التوزيع الجيولوجي لتواجد إحتياطات المواد الطاقوية متباين، وتساهم الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور والشركات الطاقوية في تحديد معالم الأمن الطاقوي بعد الأخذ بعين الإعتبار مستويات العرض والطلب، وضمن هذه المعادلة تجد الدول الأوروبية نفسها أمام ضرورة ضمان طلب مستقر على المدى الطويل وبالتالي تحتاج إلى ضمان إمداد موثوق من مصادر التوريد وبأفضل الأسعار مع الأخذ في الحسبان عدم الإعتماد على مورد واحد للطاقة وهو ما يقلل من التوظيف السياسي لملف الطاقة.

وبالنسبة للدول الأوروبية وأمام واقع عدم كفايتها لتلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة باعتمادها على مواردها فإن الإستيراد هو السبيل الأمثل لضمان الإمداد الآمن لها، وتعد روسيا أكبر الموردين والمصدرين للغاز نحو ما يقارب الثلث الذي تستهلكه الدول الأوروبية، وبالتالي فإن موضوع التعاون في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا يعد من الأولويات بالنسية للطرفين.[1]

بالنسبة لكل من روسيا وأوروبا ففي ظل التوترات وبغياب بدائل في التعاملات بين الطرفين، فإن الإمداد بالغاز الروسي لأوروبا يمثل السبيل الأمثل، والإعتماد على الإيرادات الأوروبية من الغاز يمثل عامل مهم في الإستقرار الاقتصادي الروسي.

لكن إذا ركزنا على مسار العلاقات بين روسيا وأوروبا، فإن تجارة الغاز أو المبادلات المتعلقة بها تمثل شقا مهما فيها، ورغم المساعي التي أجراها الطرفين منذ سنة 2000 من

[1] Ana JOVIĆ LAZIĆ, Marko NIKOLIĆ, The importance of energy security in the relations of the European union and Russia, Belgrad 2013, Institute of International Politics and Economics, p 65.

أجل ضبط العلاقات الطاقوية بينهما، ورفع درجات التنسيق والإعتماد المتبادل، من أجل تكريس إطار تعاوني، إلا أن بعض القضايا لا تنال إهتماما مشترك من قبلهما، بل يميزهما التعارض المصلحي – خريطة الأنابيب – عقود الغاز– القضايا الدولية في مجال الإمداد – ما يجعل مبدأ التعاون نسبي إلى حد ما، فالنقاش حول المجال الحيوي الروسي الذي يقابله التوسع الأوروبي نحو الشرق في إطار العملية التكاملية يستدعي إعادة النظر في مضمون العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة، فمهما كانت أهمية الطرف الأول للثاني وتكاملهما في مجال السياسات العمومية المسطرة من طرفهما، مع الإنسجام الذي توفره الجغرافيا السياسية في شقها المادي، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحول أن يسيطر المنحى التصاعدي على العلاقات التعاونية بينهما عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية.

المطلب الثالث: الغاز كتهديد للأمن الطاقوي الروسي الأوروبي

في إطار العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، قامت شركة غازبروم سنة 2018 بتوريد 200,8 مليار متر مكعب[1] من الغاز إلى الدول الأوروبية، منها 81 % موجهة إلى أوروبا الغربية وبالإضافة إلى تركيا التي تعد من أهم الزبائن الروس، في حين تتوزع النسبة المتبقية والمقدرة بـ 19 % على باقي دول أوروبا الوسطى، وعلى الرغم من أن كلا الجانبين يعتمدان على بعضهما البعض، إلا أن العلاقة بعيدة كل البعد عن أن تكون مثمرة، وبصرف النظر عن المظالم التاريخية الواضحة، وخاصة بين الدول الأعضاء الشرقية في الكتلة وروسيا، فقد أدت التطورات الجيوسياسية إلى تفاقم العلاقات، وتحديدا أزمة القرم في عام 2014. فقد فرض الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى، عقوبات على روسيا، مستهدفة روسيا. قطاعي المالية والطاقة ومع ذلك، فقد اقتصرت على قطاع النفط، نظراً لاعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي. [1]

[1] Sam Bhutia, Explainer: With gas trade, Russia and Ukraine continue business as usual, Eurasianet website, https://eurasianet.org/explainer-with-gas-trade-russia-and-ukraine-continue-business-as-usual

[1] Gazprom exports, Report 2018, St. Petersburg, p. 6.

توضح هذه التفاصيل ديناميكية مثيرة للاهتمام بين الاثنين. وتشعر الدول الأعضاء الشرقية بأنها معرضة للخطر بشكل خاص نتيجة للمخاوف التاريخية الموجودة مسبقا، فضلا عن الاعتماد المتزايد على روسيا، قبل إطلاق محطة كلايبيدا للغاز الطبيعي المسال في عام 2015، استوردت دول البلطيق كامل استهلاكها من الغاز الطبيعي من روسيا ومن هذا المنطلق فإن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا لا تبعث على الإستقرار بفعل الأزمات التي شهدها الطرفين، لكن الواقع الذي نقف عنده يبرز أن روسيا تحتاج إلى الاتحاد الأوروبي، وبدوره الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى روسيا، لأن أوروبا تلبي احتياجاتها من الطاقة، وتحصل صادرات روسيا من الهيدروكربون قدرًا كبيرًا من الإيرادات للدولة، وهو ما يمثل أكثر من 50% من الميزانية الموحدة أما بالنسبة للعنصر غير المستقر، فهما منافسان جيوسياسيان طبيعيان، ويؤدي اندماج بعض دول أوروبا الشرقية في الاتحاد إلى تعزيز هذا الاحتكاك. وتعتبر روسيا هذه الدول بمثابة مجال نفوذها الطبيعي، ويعتبر الاعتماد على الغاز الروسي تهديدا لثروة وقوة وأمن الاتحاد الأوروبي، ونظراً للتسييس الذي تعرفه موارد الطاقة التي تنتهجها روسيا والحالة المتوترة بين الطرفين، مع بروز بعض الأراء التي ترى أن هذه العداء مبالغ فيه، لكن رغم ذلك وأمام هذا الواقع الطافوي يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام حتمية تنويع طرق إمداده، لكنها ستظل مغلقة أمام روسيا على المدى القصير لثلاثة أسباب وهي: القرب الجغرافي، والبنية التحتية القائمة، وحجم الطاقة في روسيا من احتياطات وهياكل، ففي أعقاب أزمة القرم في عام 2014، كانت هناك مخاوف متزايدة في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بموثوقية روسيا كشريك في مجال الطاقة، فقد أحيا ذكريات نزاعات الغاز الروسية الأوكرانية التي اندلعت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل عام 2010، كما أن الحقيقة التي أصبح يواجها الإتحاد الأوروبي هي التحول في الطرح إذ لم يعد ينظر إلى الطاقة كأساس للأمن القومي فقط بل كعنصر مهم في صناعة السياسية الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.[1]

[1] Paul Belkin, The European Union's Energy Security Challenges, JSTOR, 7 (2008), p. 100.

ومن جهة أخرى، وعلى غرار دول مجال الاتحاد السوفياتي سابقا، تعتمد أوكرانيا على روسيا في تلبية معظم احتياجاتها من الطاقة، وهذا يوفر للأخيرة نفوذاً سياسياً كبيراً على طاولة المفاوضات في عام 2014، أين طالبت روسيا أوكرانيا بسداد ديونها المتعلقة بالطاقة، ونظرا لعدم إلتزام أوكرانيا بذلك، قامت روسيا بقطع إمدادات الغاز عنها، وعلى الرغم من أن تخفيضات الإمدادات كانت مقتصرة على أوكرانيا، إلا أنها أدت إلى اضطرابات أثرت على العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، خاصة تلك التي تستهلك بشكل كلي أو بنسبة كبيرة على الغاز الروسي، ويمثل هذا الإضطراب القابل للتكرار بفعل احتمالية معاودة رجوع نفس القضايا الخلافية، وهو ما يثير القلق الأوروبي من هذا الطرح.

المبحث الثاني: دور الفاعلين الدوليين في تسيير ملف الطاقة

تلعب الفواعل الدولية دورًا حاسمًا في إدارة ملف الطاقة بين روسيا وأوروبا، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بشكل كبير. ويمكن تصنيف هذه الفواعل إلى فئات رئيسية مثل الحكومات، المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، وكل منها يسهم بطرق مختلفة في تشكيل المشهد العام لإدارة الطاقة في هذه المنطقة، وتشمل هذه الفواعل التي تتضمن أيضا الشخصيات الكبرى المؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي كل من:

- **الدول القومية** : ممثلة في الحكومة الروسية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي والنفط ففي قطاع الغاز أنتجت روسيا 762 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي هذا سنة 2021 منها 210 مليار متر مكعب تم تصديرها عبر أنانيب نقل الغاز[1]، وتعتمد روسيا على هذه القدرات وتوظيفها كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي، إذ تستخدم روسيا علاقاتها الطاقوية للضغط السياسي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في أوروبا، كما رأينا في العديد من الأزمات المتعلقة

[1] IEA , Energy system of Russia, visited in 17 avril 2023, https://www.iea.org/countries/russia

بالغاز، وكذا الدول الأوروبية التي تسعى لتحقيق أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على روسيا من خلال تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في الطاقة المتجددة، دون إغفال الأقطار الأعضاء والتي تصنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا والتي تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل سياسات الطاقة الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي.

- **المنظمات الدولية** مجسدة في الاتحاد الأوروبي والمنظمات المتخصصة في مجال الطاقة: تعمل هذه المنظمات الدولية حسب درجة إختصاصها من خلال مجموعة من السياسات والتنظيمات المشتركة التي تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة، تحقيق الاستدامة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، فمثلا مبادرة "الصفقة الخضراء الأوروبية" تستهدف تعزيز التحول نحو الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية، الوكالة الدولية للطاقة التي تستهدف تجسيد نظام متجانس للمتغيرات الطاقوية من إنتاج، استهلاك وفعالية طاقوية، إضافة إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) رغم أن روسيا ليست عضوًا في أوبك، إلا أنها تتعاون معها في إطار "أوبك+" لإدارة إنتاج النفط وضبط الأسعار في الأسواق العالمية، فضلا عن المنظمة التي تشكل الإطار العام لعمل الفاعلين المصدرين للغاز الطبيعي ممثلة في منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي، لكن يبقى الإتحاد الأوروبي هو المنظمة الأكثر تعقيدا من باقي المنظمات نظرا للطبيعة التي يمتاز بها من حبث العضوية ومن حيث السياسات الخاصة بأعضائه، ودرجة الترابط بينها وكيفية التنسيق في مجال التعاملات الخاصة بسوق الغاز والعلاقات مع الموردين والمساعي والمجهودات الخاصة بعملية تأمين إمدادات الطاقة.
- **الشركات متعددة الجنسيات:** وهي شركات الطاقة الروسية :مثل غازبروم وروسنفت، تلعب دورًا رئيسيًا في تصدير الغاز والنفط إلى أوروبا. تعقد هذه الشركات اتفاقيات

طويلة الأجل مع الدول الأوروبية لضمان تدفق مستمر للطاقة، مما يمنح روسيا نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا، **و**شركات الطاقة الأوروبية مثلBP ، Shell، وTotal، تشارك في مشاريع التنقيب والإنتاج في روسيا وتعمل على تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في الغاز الطبيعي المسال ومشاريع الطاقة المتجددة في دول أخرى، وفي حقيقة الأمر يهمنا في مجال الدراسة التركيز على شركة غازبروم باعتبارها نقطة تلاقي العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة وخصوصا الغاز الطبيعي، باعتيارها المورد الأول وباعتبار أوروبا الزبون المفضل والمهيمن على إيرادات الشركة التي تعتمد عليها روسيا في استراتيجيتها الطاقوية في مجال الغاز.

كل هذه الفواعل لها دور في تنفيذ السياسات الطاقوية لكل من روسيا ودول الإتحاد الأوروبي، لكن لكل منها وزنه وآليات عمله وموقعه في حلقة صنع القرار السياسي الخارجي والداخلي، فكلما كان الحضور قويا ومهيمنا كلما كانت الأدوار حاسمة وأكثر تعقيد، كما تتم الإشارة إلى **العامل الشخصي لصانع القرار** وهنا نركز في دراستنا على فلاديمير بوتين كرئيس لروسيا الإتحادية أو كرئيس وزراء أو كمهندس للفكر الطاقوي الجديد في فترة الألفية الجديدة، وهو الفاعل الذي سنستهل التطرق إليه نظرا للاعتبار الزمني للدراسة الذي ينطلق ابتداء من سنة انتخابه كرئيس لروسيا.

المطلب الأول: شخصية فلاديمير بوتين

فلاديمير بوتين، رئيس روسيا منذ عام 2000 (مع تقلده لعهدة كرئيس وزراء)، يلعب دورًا محوريًا في إدارة ملف الغاز الطبيعي تجاه أوروبا، يتميز نهجه في هذا الملف بالتركيز على المتغيرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية من موارد الغاز الطبيعي الروسي وهناك بعض العناصر التي وجب أن نشير إليها لنبرز توجه الرئيس بوتين في هذا المجال:

1. **البراغماتية الاقتصادية:** بوتين يدرك أهمية الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للإيرادات الروسية، مركزا اعتماده على شركة غازبروم التي تمثل أكبر شركة غاز في روسيا، وأحد الأعمدة الاقتصادية الأساسية للدولة، وبوتين يستخدم هذه الموارد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمويل الإنفاق الحكومي.
2. **النفوذ الجيوسياسي:** الغاز الطبيعي يُستخدم كأداة لتعزيز النفوذ الروسي في أوروبا، حيث تعتبر روسيا من أكبر موردي الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا يمنحها ورقة ضغط مهمة في العلاقات مع أوروبا، ولهذا بوتين يستخدم صادرات الغاز لتقوية الموقف الروسي في المفاوضات السياسية والاقتصادية.
3. **الإمتيازات التفاوضية:** بوتين يستخدم استراتيجيات متنوعة في التفاوض، منها توقيع عقود طويلة الأجل مع الدول الأوروبية وضمان تبعية هذه الدول للغاز الروسي، هذا الأمر يعزز نفوذ روسيا ويقلل من قدرة الدول المستوردة للغاز الروسي على البحث عن بدائل أخرى بسرعة.
4. **المرونة والتكيف:** بوتين يُظهر قدرة على التكيف مع التغيرات في السوق العالمية. على سبيل المثال، بعد العقوبات الغربية على روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية عام 2014، تحرك بوتين لتعزيز العلاقات مع الصين ودول آسيا الأخرى كمستهلكين رئيسيين للغاز الروسي.
5. **التأثير السياسي الداخلي:** السيطرة على قطاع الطاقة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، يمنح بوتين قوة سياسية داخلية كبيرة، هذا يساعده في الحفاظ على الدعم الشعبي من خلال تأمين الاقتصاد وتقديم دعم مالي للبرامج الاجتماعية.
6. **الاستراتيجية طويلة الأجل:** بوتين يتبنى رؤية طويلة الأجل لإدارة ملف الطاقة، يستثمر في تطوير البنية التحتية لنقل الغاز مثل خط أنابيب "نورد ستريم 2" لتعزيز قدرة روسيا على تصدير الغاز إلى أوروبا وتجاوز نقاط التوتر السياسية مثل أوكرانيا.

يمكن القول أن شخصية فلاديمير بوتين في إدارة ملف الغاز الطبيعي تتسم بالبراغماتية والدهاء السياسي، مع توظيف موارد الغاز كأداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الروسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتجسيده فن التفاوض الإنتقائي لتفريق القرار السياسي الخارجي الأوروبي وإرباك ردود الفعل الأوروبية الفعالة,

عملت القيادة الروسية برئاسة فلاديمير بوتين، منذ عام 2000 على عودة روسيا إلى الساحة الدولية كقوة عظمى من بوابة الاقتصاد واستعمال موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي بما يخدم توجهات البلاد وأهدافها، ويعزز أمنها ومصالحها القومية، وتم تضمين ذلك في وثيقة الأمن القومي الروسي الصادرة عام 2000 إذ اعتمد الرئيس بوتين على النفط والغاز الطبيعي أداةً أساسية وفاعلة في تنفيذه الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الجديدة، الأمر الذي تطلَّب تعزيز قبضة الدولة على القطاع الطاقوي الذي يشمل الثروات المتوفرة من موارد النفط والغاز الطبيعي والاحتياط، والبنى التحتية من مواقع انتاجية، وشبكات نقل الطاقة وخطوط أنابيب، وناقلات النفط والغاز، ومنشآت التصدير والتخزين، وشركات النفط والغاز الطبيعي الوطنية العاملة داخل روسيا ونشاطها في الدول الأخرى.

إنَّ استعادة الحكومة الروسية السيطرة على قطاع الطاقة، كان له أبعاد سياسية واقتصادية على المستوى الخارجي طالت الإتحاد الأوروبي المستفيد الأول من موارد النفط والغاز الطبيعي الروسية، فعلى المستوى القانوني تبنت الحكومة الروسية الاجراءات الآتية:[1]

1. منع الشركات الأجنبية، أو شركات القطاع الخاص الروسية الموالية للغرب من السيطرة الكاملة على قطاع الطاقة لما يشكله من تهديد للأمن الوطني الروسي، لذلك عمدت الحكومة الروسية لضمان سيطرتها على شركات الطاقة الوطنية الكبرى مثل شركة غازبروم و شركة روزنفت وشركة ترانسنفت، عن طريق امتلاك حوالي 25 %

[1] قاسم محمد عبيد و سينا ميخائيل عيسى، الأبعاد الإستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الإتحاد الأوروبي بعد العام 2000، مجلة المعهد ، 1 (2020)، ص ص. 27-28.

من أسهم الشركات المذكورة. فضلاً عن دعم الحكومة الروسية لشخصيات موالية لها ليكونوا على رأس تلك الشركات ما أدى الى ظهور "اوليغارشيا" جديدة تحت السيطرة الحكومية واعتماد خصخصة جزئية لرأسمال تلك الشركات.

2. إصدار مرسوم رئاسي عام 2006 ينظم الاستثمارات الاجنبية، ولا سيما الاستثمار الاوربي، في قطاع النفط والغاز الطبيعي الروس، وبموجب المرسوم يجب على الشركات الاجنبية منح 50 % من أسهمها إلى الحكومة الروسية والقبول بمشاركة الأخيرة في العمليات الأساسية في قطاع الطاقة (التنقيب، والاستخراج ، والإنتاج) مقابل الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار وهو ما يتيح للحكومة الروسية التأثير في مجلس إدارة تلك الشركات وبالشكل الذي يخدم المصالح الروسية. ويمكنها من التحكم بشبكات نقل النفط والغاز ضمن المشاريع الجديدة.
3. تبني مبدأ المعاملة بالمثل، فالدول الأوربية التي ترغب بالنشاط الاستثماري في قطاع الطاقة الروسي يجب أن تسمح لشركات الطاقة الروسية، وبصورة خاصة شركة غازبروم وشركة لوك أويل، بالاستثمار في أسواقها، وهو الأمر الذي حقق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة لروسيا لاحقاً، إذ شكل درعاً لها، وأسهم في التخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليها الاتحاد الأوربي بعد أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014 فقد كان تغلغل شركة غازبروم في قطاع الطاقة للاتحاد الأوربي معرقلاً لاتخاذ القرارات التي تضر بمصالح روسيا.
4. اعتماد نظام ضريبي بسيط وفعال لتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة، وفي الوقت نفسه استعمال ملف (التهرب الضريبي) لملاحقة رجال الأعمال الروس الذي سيطروا على قطاع الطاقة لتنفيذ أجندات غربية.
5. منع الشركات الروسية الخاصة والشركات الأجنبية من بناء شبكات نقل على الأراضي الروسية. والسماح لها بالأسهم في بناء شبكات النقل أو إعادة تأهيلها مقابل

خفض الرسوم التي تفرض عليها عند استعمال تلك الشبكات، بما يضمن سيادة الحكومة الروسية بعد انتهاء عملية البناء أو اعادة التأهيل.

أما على المستوى العملي فقد استعملت القيادة الروسية تحت رئاسة بوتين النفط والغاز الطبيعي أداةً من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية أو كلاهما، ولاسيما إزاء دول الجوار التي كانت أعضاء في الاتحاد السوفياتي، للحفاظ على النفوذ الروسي في تلك الدول التي تشكل مناطق حيوية لروسيا، وشمل توجيه الأداة الطاقوية إزاء دول الجوار البعيد وهي دول للاتحاد الأوروبي، لخلق تأثير على قراراتها ومواقفها. إذ تعتمد دول وسط وشرق أوروبا على الغاز الروسي بنسب تصل إلى 100 %.[1]

وهذه التوجه الإستراتيجي الذي رسمته روسيا بقيادة فلاديمير بوتين كان قد بدأ التفكير منذ عقد التسعينيات بإدخال تغييرات في سياستها الطاقوية إزاء الدول الأعضاء في الاتحاد السوفياتي ولا سيما دول العبور وهي أوكرانيا وبيلاروسيا، لاعتبارات سياسية واقتصادية ولجأت لاستعمال النفط والغاز الطبيعي أداةً لممارسة ضغوط على تلك الدول، ومن ثَّم على دول الاتحاد الاوربي المستهلكة بشكل غير مباشر، وابتداءً أشكالاً تراوحت بين رفع اسعار النفط والغاز الطبيعي، والتهديد بقطع الامدادت أو قطعها بالفعل، واستغلال ديون الطاقة الموجودة او خلق ديون طاقة جديدة، والاستيلاء على البنى التحتية لقطاع الطاقة للدول المعنية.

المطلب الثاني: سيطرة شركة غازبروم على أسواق الغاز الأوروبية

تعتبر شركة غازبروم أحد العناصر الأساسية في السياسة الروسية، وذلك بفضل تأثيرها الكبير على الاقتصاد الروسي وعلى المشهد الجيوسياسي الدولي، حيث تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وتوفر جزءًا كبيرًا من إيرادات الدولة الروسية حيث تساهم بشكل كبير

[1] قاسم محمد عبيد و سينا ميخائيل عيسى، مرجع سابق، ص 28.

في الميزانية الروسية من خلال الضرائب والرسوم، وتستغل إيرادات الشركة في تدعيم العديد من المشاريع التنموية في روسيا، وهذا الدور السوسيو–اقتصادي نابع من التوجهات الخاصة بالرئيس فلاديمير بوتين الذي تمثل غازبروم ذراعه الحديدي، فضلا عن ذلك فهي توفر مناصب عمل مهمة كما تعمل على تطوير البنية التحتية للطاقة داخل روسيا، مما يعزز من النمو الاقتصادي المحلي.

أولا: الدور السياسي لشركة إقتصادية بإمتياز "غازبروم"

لا يتوقف الدور الذي تلعبه شركة غازبروم في الميدان الاقتصادي فقط بل لها أهمية جيوسياسية كذلك تبرز من خلال اعتمادها كورقة ضغط دبلوماسية تستخدمها روسيا كأداة دبلوماسية من خلال توظيف المقدرات الطاقوية من الغاز الطبيعي، فمع قدوم بوتين للسلطة منحت غازبروم كل الآليات لكي تكون ذراع السلطة، خاصة مع دول الإتحاد الأوروبي التي تستورد معظم حصصها من الغاز من روسيا وكل صادرات روسيا تشرف عليها غازبروم.

تمارس غازبروم مهام شركة متعددة الجنسية تتواجد في مناطق مختلفة من العالم خاصة بالمناطق التي بها احتياطات الغاز وثبت اكتشافها، حيث تنشط في: الجزائر، كازاخستان، البرازيل، قطر ودول أخرى، هذه الشبكة الدولية من المشاريع التي تشارك فيها غازبروم يجعلها تدخل في تحالفات استراتيجية طاقوية، تعزز من الدور الروسي في السياسة الدولية.

تملك شركة غازبروم مصداقية داخل روسيا مما جعل لها تأثير على المستوى الداخلي فهي تساهم في دعم السياسة الداخلي إذ تعتبر غازبروم عنصر رئيسي في تنفيذ السياسات العمومية الطاقوية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية كما أن الحكومة الروسية تعتمد على الشركة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية الكبرى، وقد أكسبها الأسلوب الإحتكاري الذي تنتهجه

روسيا لصالح غازبروم تحقيق إستقرار في إيرادات الشركة مما يعود على البرامج الاجتماعية.

ومن أجل الحفاظ على دورها تملك غازبروم فروعا مختصة بالتطوير التكنولوجي تعمل على تطوير تقنيات جديدة لاستخراج الغاز ومعالجته، مما يعزز من قدرة روسيا على استغلال مواردها بشكل أكثر كفاءة، كما دخلت شركة غازبروم عالم الرياضة في إطار امتلاك النوادي الرياضية (زينيت سان بطرسبرغ وشالكه الألماني) إضافة إلى مساهمتها في الرعاية لكرة القدم بالإتحاد الأوروبي لكرة القدم والإتحاد الدولي لكرة القدم حيث تعتزم الحضور بقوة في نهائيات كأس العالم سنة 2026، وتسعى غازبروم من الدخول في هذا الميدان من أجل الترويج لها كشركة روسية، في إطار الدبلوماسية الناعمة، من خلال ظهور إسم الشركة بالإعلانات وعلى قمصان الفرق ولافتات الرعاية وهو توجه جديد في إطار عملية التكيف[1]، وهذا الطرح الذي تتبعه يكمل سياستها الطاقوية بدون شك، كما أن الشركة أنشأت فرعا خاصا بالإعلام والصحافة.

لابد أن هذا المسار الذي تتبعه غازبروم ينبع من إدراكها للضغوطات والتحديات التي تواجهها بسبب العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على روسيا، مما يؤثر على قدرتها على العمل بحرية في الأسواق الدولية، والتنافس العالمي :مع ظهور مصادر جديدة للطاقة مثل الغاز الصخري في الولايات المتحدة، تواجه غازبروم منافسة شديدة في الأسواق العالمية.

وبهذا فإن غازبروم تمثل عنصرًا أساسيًا في استراتيجية روسيا السياسية والاقتصادية، نظرا لقدرتها على توفير إيرادات ضخمة ودعم النمو الاقتصادي الداخلي، بالإضافة إلى استخدامها كأداة جيوسياسية، تجعلها مهمة للغاية لصانع القرار السياسي الروسي، وعلى

[1] Simon CHADWICK, Sports sponsorship fuels Gazprom’s soft power, visited 14-02-2024 https://www.policyforum.net/sports-sponsorship-fuels-gazproms-soft-power/

الرغم من التحديات التي تواجهها، تظل غازبروم لاعبًا رئيسيًا في تحديد مستقبل روسيا الاقتصادي والسياسي على المستويين الداخلي والدولي.

ثانيا: أهمية شركة غازبروم بالنسبة للأجندة الروسية اتجاه الإتحاد الأوروبي

تكمن أهمية شركة غازبروم بضخامة إستثماراتها سواء في داخل روسيا أو خارجها في سيطرتها على أنابيب نقل الطاقة لتزويد مختلف دول العالم بالغاز والنفط ولا سيما الأسواق الأوروبية والأسيوية، فضلاً عن تسيطر على مجموعة من البنوك والممتلكات الصناعية والمزارع ووسائل الإعلام، ويبدو إن شركة غازبروم بدأت تدرك بأن زيادة إستثماراتها داخل روسيا ربما يعرضها لخطر تناقص الإحتياطي الروسي من الغاز، لذا سعت للإستثمار في خارج روسيا إعتماداً على تقديرات تشير إلى إن العمر المتوقع لإستمرار إحتياطي الغاز في العالم لايقل عن ثمانون (80) سنة، ومن أجل ذلك وصلت غازبروم مؤخراً إلى العديد من مناطق العالم لغرض الإستثمار في حقول الغاز الموجودة في أفريقيا والعراق والسعودية للتنقيب عن الغاز في شمال الربع الخالي، كما تتفاوض على إقامة بنية أساسية في محطات الطاقة لهذه الدول، وتسعى ايضاً إلى الإستثمار في دول آسيا الوسطى وشرق آسيا.[1]

تلعب شركة غازبروم دور بالغ الأهمية في السياسة الطاقوية الروسية، حيث تتعدى مهامها المنوطة بها و التي تتجسد في الإشراف على العملية الإنتاجية للغاز الطبيعي داخل و خارج الحدود الروسية لممارستها دور سياسي على غرار ما تحققه من إستقرار داخل روسيا فهي تعمل كذلك على حفظ مصالح روسيا ضمن علاقات إقتصادية تربطها مع شركائها و منافسيها ، و لهذا تعد أهميتها جعلتها كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الروسية لا تنحصر في المجال الطاقوي بل تمتد حتى للمجال السياسي و هو ما يطرح الدور الفعلي لشركة من هذا الوزن.[2]

[1] أمل نجم محمد، تأثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية بعد عام 2001، السياسة الدولية 85 (2021): ص. 239.

[2] Philippe DESPLENTER, « Russia and Energy as a Political Means » (Master Thesis in International Business Economics not published, Leuven, Belgium, 2007), p.31.

إن التصور الذي يعطيه القادة الروس لدورهم – كلاعب إستراتيجي يسعى ليتحكم في محيطه الذي يضم العديد من المحاور الجيوبوليتيكية – جعلهم يتقانون في توظيف كافة الإمكانيات و القدرات من أجل التأثير و النفوذ وفق نظرة براغماتية تعطى فيها الأولوية للمصالح مع التوفيق بين المكاسب المطلقة ، و أداء صناع القرار في روسيا وفق النسق العقائدي الذي يتميزون يتجسد على أرض الواقع من خلال غازبروم، وكما سبق الذكر برز الدور السياسي لغازبروم مع قدوم بوتين للسلطة بعد أن أحدث العديد من التغييرات وفق ما يتماشى مع الإستراتيجية الجديدة للكرملين و كانت غازبروم بمثابة أداة لتنفيذ السياسة الخارجية ، إعتمد بوتين منذ صيف 2003 على السياسة الطاقوية في مركز الدبلوماسية الروسية بهدف تعظيم النفوذ الجيوبوليتيكي الروسي من خلال الهيمنة على كافة أسواق الغاز لمواجهة اللاعبين الإستراتيجيين الأوروبيين بصفة خاصة و المنافسين في قطاع الطاقة بصفة عامة و كان السلاح الإستراتيجي الذي يأتي في خط المواجهة هو شركة غازبروم ، حيث اعتمدت روسيا على دبلوماسية الأنابيب وكانت تمارس الضغوطات من خلال الأنابيب التي تتحكم فيها غازبروم مما أحدث توتر في الأمن الطاقوي (الغازي) الأوروبي.[1]

تهديد غازبروم لأمن إمدادات الغاز جعل العديد من الدول الأوروبية بما فيها ألمانيا والنمسا إلى برمجة زيارات إلى روسيا من أجل ترسيخ و البحث أكثر في سبل التعاون ، كما أصبحت غازبروم بمثابة وسيلة تستخدمها روسيا للحرص على تفكيك بوادر سياسة طاقوية أوروبية مشتركة ، و وضعت الدول أمام واقع التفكير في المصالح الشخصية لكل دولة على حدا من خلال عمليات التفاوض مع غازبروم حول سعر الغاز.[2]

و في هذا الصدد توضح عبارات بوتين هذا الإتجاه :

[1] Pol-Henry DASSELEER, Op.Cit, pp.85-86.
[2] Robert Orttung and others, « Russia's Energy Sector between Politics and Business » (Working Papers of the Research Centre for East European Studies, Bremen, No. 92.February 2008), p.52.

"نظام أنابيب الغاز هو من صنع الإتحاد السوفياتي، ونريد أن يبقى التحكم الكامل لنظام نقل الغاز من قبل الدولة عن طريق غازبروم. ولن نقسم غازبروم، ولا يجب على المفوضية الأوروبية أن تكون لديها أي تصورات أخرى، في قطاع الغاز عليهم أن يتعاملوا مع الدولة."[1]

يتضح من هذه العبارات أن غازبروم هي الموزع الأساسي للغاز نيابة عن الكرملين لزيادة فعاليته الإقتصادية و السياسية ، كما غازبروم تسعى من خلال المنشآت القاعدية المنجزة في دول الجوار القريب في مجال الغاز الطبيعي لتعميق الأزمة الطاقوية في أوروبا. و في نفس الوقت هناك إستراتيجية ضمنية لروسيا من خلال عمليات الضغط التي تمارسها على الإتحاد الأوروبي خاصة في المجال الطاقوي.[2]

كما تعد غازبروم من خلال العلاقات التجارية الدولية و خاصة مع الفواعل المنافسة (الدول) كوسيلة لربط وتعميق علاقات التعاون مثل العلاقات الثنائية الروسية القطرية، توقع متخصصون أنتشهد العلاقات الإقتصادية القطرية الروسية تطورا كبيرا مستقبلا، في ظل رغبة الدولتين بتنسيق جهودهما على صعيد إنتاج وتسويق الغاز في الأسواق الخارجية بأسعار عادلة، حيث أن قطر تنظر إلى روسيا على أنها سوق واعدة بالاستثمارات، و يأتي هذا في وقت أسست فيه شركة غازبروم مكتبا إقليميا لها بالدوحة يهتم بتطوير التعاون الاقتصادي بين الشركة ودول الخليج. و يثّمن فلاديسلاف لوتشينكو VLADISLAV Louchinko–نائب مدير مجلس الأعمال الروسي العربي– بأن هذه الخطوة ستسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية القطرية الروسية[3]، وترفع حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين ونشاطات غازبروم تندرج ضمن جهود البلدين وباقي أعضاء منتدى الغاز لتكثيف التنسيق والتشاور بشأن وضع رؤية موحدة لإنتاج وتصدير الغاز نحو الأسواق الخارجية،

[1] Edward LUCAS, The new cold war : Putin's Russia and the threat to the West , 1st ed(New York :Palgrave MacMillan, 2008),p.164.
[2] Robert KAGAN, End of Dreams, Return of History, 1st ed (New York : Borzoi Books, 2008), p.23.
[3] Celeste A. WALLANDER, « Russian Transimperialism and Its Implications », by The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, The Washington Quarterly (2007) ,p. 107.

وبحث سبل بيعه بأسعار عادلة. و هذا سيكون له الأثر على صعيد دعم القوة التفاوضية لروسيا في مجال الغاز الطبيعي و فضلا عن ذلك ترتبط روسيا بالدول المصدرة للغاز الطبيعي مثل الجزائر و إيران خلال إتفاقات وقعتها شركة غازبروم في مجال الغاز[1].

إن التحولات الإقتصادية التي عرفتها روسيا بعد الحقبة السوفياتية أحدثت العديد من التغيرات الهيكلية في البنية الإقتصادية لروسيا التي تسعى للإندماج أكثر في النظام الإقتصادي العالمي، وصاحب ذلك بروز فواعل مهمة تعمل على تحقيق الإستراتيجية الروسية التي تحددت معالمها بعد خطوات هامة بما في ذلك شركة غازبروم التي مثلت إلى حد ما أداة للحفاظ على المصالح الروسية من خلال تكييفها مع الضرورات الداخلية ومتطلبات البيئة الدولية، و نظرا لما تمتلكه هذه الشركة من قدرات جعلت بوتين يقدِم على توظيفها في أجندته الرامية للرجوع إلى الساحة الدولية تحت شعار روسيا كقوة عظمى.

التي تحظى بها شركة غازبروم فقد تقمصت دورا مهما في دعم مصادر القوة الروسية إذ تساهم في زيادة النفوذ الروسي واكتساب معايير القوة من خلال:[2]

- الاستثمار في أوراق الطاقة لزيادة وتوسيع القوة الروسية في الداخل والخارج، وهذا بالضبط ما تفعله السياسة الروسية في الوقت الحاضر، حيث أن الغاز الطبيعي، يليه النفط بدرجة أقل، هما السلعتان اللتان اكتسبتا رقماً غير مسبوق. الوجود السياسي لدعم مصادر القوة الروسية، ولذلك بدأت الشركات الروسية في احتكار إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا، حيث تسيطر الحكومة الروسية على أكثر من 50% من الأسهم. كما أنها تحتكر خطوط أنابيب الغاز في روسيا، وتلعب شركة غازبروم نفوذاً اقتصادياً وسياسياً واضحاً، فهي الشركة الوطنية الروسية التي تسيطر على إنتاج

[1] محمد أفزاز،" الغاز يوطد العلاقات القطرية الروسية " موقع القرية أخر تحديث يوم 11 ديسمبر 2024 . www.alqaria.com

[2] أمل نجم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-245.

وتوزيع الغاز الطبيعي، وهي أكبر منتج وموزع الغاز الطبيعي في العالم، وهو ما عبر عنه الرئيس بوتين: "ما هو جيد لشركة غازبروم هو جيد لروسيا" ويعد ذلك مؤشر واضح على مدى تأثير الشركة في إقرار السياسة الروسية واتجاهاتها، وبالفعل أصبحت القيمة السوقية لشركة غازبروم المؤشر الرئيسي لمكانة روسيا على المستوى الدولي.

- محاولة روسيا من خلال شركة غازبروم تنفيذ سياسة معينة من أجل تحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية، خاصة وأن إمدادات النفط والغاز ترتبط بشكل مباشر بشريان الحياة الاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري لمعظم الدول، في العالم، بالإضافة إلى أن المجموعة المسيطرة على هذه الشركة هي من النخبة الحاكمة في روسيا والدوائر الاستخباراتية، مما عزز فرص شركة غازبروم الاستثمارية لخدمة المصالح الروسية في الخارج، ويمكن ملاحظة دور شركة غازبروم في دعم القوة الروسية على مستويين:

1. المستوى الداخلي: تقف شركة غازبروم على رأس قطاع الطاقة في روسيا، والتي تعمل على تعزيز الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل أساسي على عائدات الطاقة المصدرة إلى الخارج. وشركة غازبروم تضخ في الميزانية الروسية. ما يقرب من 25% من إجمالي الإيرادات الضريبية في القطاع الاقتصادي الروسي، ويعمل فيه 330 ألف شخص بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة غازبروم قادرة على رفع معدلات استخراج الغاز بسرعة وتلبية طلبات الذروة للمستهلكين الروس في الداخل والخارج بشكل كامل، وهذا ما أكده رئيس شركة غازبروم أليكسي ميلر في 15 يونيو 2015: "نحن قادرون على رفع الطلب بسرعة الاستخراج وتلبية متطلبات الذروة بشكل كامل للمستهلكين في الخارج، وبهذه الطريقة نوفر إمدادات مستقرة ومستمرة بنسبة 100%"، وهكذا نجد أن شركة غازبروم قد زودت روسيا بدرجة من الاعتماد على الذات في توفير مصادر الطاقة و تغطية كافة المطالب في الداخل وحتى

الخارج، مما يوفر لروسيا مصدر قوة بعيداً عن نقاط الضعف التي يساهم فيها اعتماد الدولة على الخارج.

2. على المستوى الدولي: ساهمت شركة غازبروم في دعم قوة روسيا دولياً من خلال: استخدامها سلاح سياسي، حيث مع تزايد مكانة روسيا في النظام الدولي في الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى سيطرتها على كمية كبيرة من الطاقة العالمية، في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة وسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حجم كبير من الطاقة، ومع نسبة كبيرة من هذا الطلب، فمن غير المستبعد أن تستمر روسيا في استخدام مواردها كسلاح سياسي يدعم قوتها في السياسة الخارجية. إضافة إلى التحكم في الأسعار: وهنا تسعى شركة غازبروم إلى التحكم في أسعار الغاز. إن النفوذ الروسي المتزايد بشكل واضح في أسعار الطاقة هو نفوذ اقتصادي بحت يتعلق بالتحكم في الأسعار بشكل خاص، لذا فإن قدرتها على التحكم في أسعار الغاز من خلال شركاتها الكبرى ستساهم بلا شك في زيادة مصادر الطاقة. قوة روسيا في المجال الخارجي. وما الأزمة الأوكرانية إلا دليل على ذلك، إذ تم إغلاق إمدادات الغاز الروسي عن أوكرانيا عام 2006، وعن بيلاروسيا عام 2007، مما تسبب في نقص إمدادات الطاقة وارتفاع أسعار النفط والغاز، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار الطاقة من النفط والغاز سيساهم في زيادة الإيرادات الروسية وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الروسي ورفع مستوى معيشة المواطنين وتخفيض الضرائب على المنتجات التكنولوجية والصناعات التحويلية وهو ما جعل روسيا تعمل على تعزيز سيطرتها وتدخلها في قطاعات الطاقة، مثل استحواذها على شركة غازبروم التي تحوز على 72% من أسهم شركة Subneft وتصفية الأسهم الأساسية لشركة Youkos لصالح Rosneft، وهذا أعطى للدولة الروسية دورًا أساسيًا وأعطاها أداة دبلوماسية مهمة جدًا، كما أن غازبروم مكنت روسيا من تعزيز دورها في المنظمات العالمية. وبلا شك فإن شركة غازبروم

ساهمت بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الروسي، وهذا ما عزز مكانة روسيا على المستوى الدولي، حيث تمكنت روسيا من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية في عام 2018.

المطلب الثالث: ردود فعل دول الإتحاد الأوروبي تجاه الإستراتيجية الطاقوية الروسية

تبقى المشاكل المرتبطة بنقل أو عبور الطاقة في مركز الاهتمام دول الإتحاد الأوروبي ونظراً لضرورة ضمان الأمن والقدرة على التنبؤ بظروف السوق على المدى الطويل، فإن الحوار في مجال منتجات الطاقة يشكل عنصراً مهماً في العلاقات المستقرة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وينبغي أن يؤدي هذا الحوار إلى زيادة الثقة المتبادلة والشفافية في العلاقات بين الطرفين، بما في ذلك تبادل المعلومات حول مزيد من السياسات المتعلقة بتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي في مجال الطاقة إدراكًا لأهمية إمدادات الطاقة دون انقطاع، ومنع حالات الطوارئ وللتغلب عليها بأقل قدر من العواقب السلبية وقد قامت دول الإتحاد الأوروبي بالاستجابة للهيمنة الروسية على تجارة الغاز لاسيما في مجال التوريد والتصدير لأوروبا من خلال:

أولا: تنصيب آليات إستباقية

توصل الاتحاد الأوروبي وروسيا، في القمة التي عقدت في سامراء في ماي 2007، إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية للإنذار المبكر، والتي من شأنها أن تسمح بالتنبؤ بالمشكلات في العرض والطلب، وبالتالي الحد من آثارها. ومن أجل منع ظهور مشاكل جديدة، وقع الاتحاد الأوروبي وروسيا في عام 2009 مذكرة بشأن آلية الإنذار المبكر في قطاع الطاقة، وحددت المذكرة مفهوم آلية الإنذار المبكر، حيث نصت على أنها توفر تقييما مبكرا للمخاطر

والمشاكل المحتملة المرتبطة بالعرض والطلب على الغاز الطبيعي والنفط والكهرباء، فضلا عن الوقاية والاستجابة السريعة في حالة الطوارئ أو التهديد بالطوارئ.[1]

ثانيا: تنويع مصادر الإمداد بالغاز

سعت أوروبا للتخفيف من تبعيتها لروسيا عبر اتخاذ جملة من الترتيبات للتقليص من الإعتماد على الغاز الروسي عبر:

- العمل على تنويع طرق نقل الطاقة إلى أوروبا: وذلك بإنشاء خطوط جديدة تربطها بآسيا الوسطى، وبحر قزوين، وإفريقيا، مثل: خط باكو – تبليسي – جيهان وترد روسيا على ذلك برفع الوضع القانوني لبحر قزوين وما إذا كان بحيرة أو بحرا، مستفيدة من عدم وجود أي وثيقة أو قانون يحدد وضعه وبالتالي حقوق الدول المطلة عليه.
- التوجه نحو تنويع مصادر استهلاك الطاقة: سعى الاتحاد الأوروبي إلى استهلاك الغاز الطبيعي المسال للتخفيف من اعتماد الدول الأوروبية على الغاز المستورد عبر خطوط الأنابيب من روسيا، كما سعت بعض الدول الأوروبية أيضًا إلى استغلال الغاز الصخري، لكن ذلك قوبل بمعارضة من أنصار حماية البيئة، كما يتجه الاتحاد الأوروبي نحو الاعتماد على موارد الطاقة المتجددة، كونها تتوافق مع التطلعات البيئية الناجمة عن «بروتوكول كيوتو»، وعند الحديث عن أمن الطاقة، فإن الأمر لا يتعلق بأوروبا فقط، لأن روسيا تعتمد أيضاً على صادراتها من موارد الطاقة إلى الأسواق الأوروبية، ولذلك فإن جهود الدول الأوروبية لتنويع المصادر التي تستورد منها موارد الطاقة ستؤثر حتماً على أمن الطاقة الروسي، وتسعى روسيا إلى تنويع الوجهات التي تصدر إليها لتقليل اعتمادها على الأسواق الأوروبية من خلال تطوير علاقاتها مع الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

[1] Ana JOVIĆ LAZIĆ, Marko NIKOLIĆ, Op Cit, p 78.

ثالثا: الاستجابة للمخاطر الاقتصادية الروسية:

لا يتمتع الاتحاد الأوروبي بأي سلطة للتدخل في العلاقات بين الدول فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالطاقة، إذا لم تتنازل الدول الأعضاء عن بعضها فيما يتصل بقضية محددة. منذ نشأت المجموعة الأوروبية، كانت الدول الأعضاء غير راغبة في التخلي عن سيادتها في شؤون الطاقة، معتبرة أن المخاطر مرتفعة للغاية فيما يتعلق بمصالحها الوطنية في مجال الاعتماد على الطاقة والسيطرة على مواردها. اعتمدت الدول الكبرى تقليديًا على الشركات الوطنية، غالبًا ما تكون المرافق العامة، لتتولى مسؤولية إمداداتها من النفط والغاز وتقليل الاعتماد عليها من خلال تعزيز تقنيات إمدادات الطاقة الخارجية المستقلة مثل الطاقة النووية. يطلب عدد معين من الدول (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) من شركات الطاقة لديها تنويع مشترياتها من الغاز الأجنبي بين مصادر إمداد متعددة. ولم تؤدي خصخصة أسواق الكهرباء والغاز وتحريرها إلى التشكيك بشكل أساسي في سياسة الدول المتمثلة في الاعتماد على شركاتها الوطنية الرائدة لتأمين إمدادات الطاقة طويلة الأجل، وهو ما تمكنت من القيام به بفضل قوتها التعاقدية واستثماراتها الكبيرة. سعة. ومن جانبها، تستغل هذه الشركات هذا الدور الضمني بمهارة للدفاع عن مركزها المهيمن عندما تشكك السلطات الأوروبية في قوتها السوقية، ولتبرير عمليات الاندماج والاستحواذ عندما تتحدىها سلطات المنافسة الوطنية أو المفوضية الأوروبية. وقد أشار كبار المشغلين في قطاع الغاز إلى الحاجة إلى موازنة القدرة التفاوضية لشركة غازبروم لتقييد تدابير التحرير وتبرير اندماجاتها، بدلاً من كونهم أبطالاً وطنيين يتمتعون بالحماية في الداخل ولكن يتم تشجيعهم على تأمين حصص في الأسواق في الخارج. ويعتمد دورهم على قدرتهم على المساومة في التعامل مع كبار البائعين الأجانب أو شركات الغاز والنفط الكبرى وقدرتهم المالية على الدخول في عقود وشراكات كبيرة طويلة الأجل لتطوير البنية التحتية للنقل. ومع ذلك، تعرضت الدول الأعضاء لانتقادات بسبب حماية شركاتها الوطنية من قبل أنصار المنافسة والتكامل في السوق الأوروبية ومن قبل

أولئك الذين يؤيدون التنسيق الأوروبي للمفاوضات مع شركة غازبروم. فالأولى تفضل رؤية إنشاء شركات أوروبية عملاقة متعددة الجنسيات بدلاً من الشركات الوطنية الرائدة. وتتعرض الحكومات للانتقاد بسبب إبعاد المنافسين عن أسواقها الوطنية من خلال حماية مشغليها المحليين في حين أن المنتج الروسي يتمتع بقدر كبير من القدرة على المساومة بحيث لا يستطيع أي مشغل وطني أن يقدم بمفرده نظيراً له. وسوف ندرس ثلاثة جوانب رئيسية للرد على المخاطر الاقتصادية الناجمة عن اعتماد أوروبا المتزايد على الغاز الروسي: دمج روسيا في المجال التنظيمي الأوروبي الموحد للتجارة في الطاقة، وإنشاء هيئة أوروبية لتنسيق مفاوضات المشترين الأوروبيين مع الأجانب. المنتجين، بالإضافة إلى تنظيم تضامن قصير المدى للحماية من المخاطر السياسية، وتوسيع البنية التحتية للربط والاستيراد (محطات الغاز الطبيعي المسال، وخطوط أنابيب الغاز العابرة للقارات) لتحسين القدرة التنافسية في السوق في المستقبل. ويجب تقييم هذه الاستجابات من خلال البدء بتحليل واقعي للمخاطر الاقتصادية، التي يجب فصلها عن المخاطر السياسية.[1]

تعبر الأهداف التي أنشئت من أجلها أنابيب السيل الشمالي ونابوكو أن هناك غياب لاستراتيجية موحدة من طرف الإتحاد الأوروبي لمواجهة قضايا الأمن الطاقوي، حيث يبرز تباين في التوجهات فهناك دول تسعى من خلال الدبلوماسية الطاقوية الثنائية الأطراف لضمان الإمداد المنتظم، والبعض الآخر يسعى إلى تنويع مصادر الإمداد والتخلص من تبعات مشاكل مناطق عبور أنابيب الطاقة.[2]

[1] Dominique FINON Catherine LOCATELLI, Russian and European gas interdependence Can market forces balance out geopolitics?, cahier de recherche lepii, France, pp 21-22.
[2] Boyka STEFANOVA, European Strategies for Energy Security in the Natural Gas Market, Journal of Strategic Security , No. 3 (2012): p. 63.

المطلب الرابع: الفاعلين المنافسين في مجال الطاقة

أولا: الدول الأوروبية المنتجة للغاز

وأشارت وكالة فرانس برس إلى أن الدول الأوروبية المنتجة للغاز تسعى إلى تعويض النقص في إمدادات الغاز الروسي من خلال الإنتاج الذاتي، وقامت بزيادة مؤقتة في إنتاج الغاز، أسوة بالدنمارك التي زادت إنتاجها باستخدام حقول جديدة في بحر الشمال.

بدأت رومانيا استخراج احتياطيات الغاز من البحر الأسود مع شركة "بلاك سي أويل آند غاز" الرومانية (BSOG)، بدعم من شركة الأسهم الخاصة الأمريكية " Carlyle Group LP" والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وزادت دول أخرى، مثل ألمانيا، مشترياتها من الغاز من النرويج وهولندا لتكملة احتياطياتها، في إطار خطة لتنويع مصادر الطاقة.[1]

ثانيا: الغاز الجزائري البديل الأمثل

ويحظى الغاز الطبيعي الجزائري بمكانة خاصة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، باعتباره موردا جديدا يميز العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا التي تربطها عقود شراكة بين شركة الغاز الفرنسية وسوناطراك، والتي تتضمن تمويل فرنسا بالغاز المسال لضمان أمن استيراد الغاز الجزائري لتجنب أي أزمة مستقبلا في إطار المحادثات الجزائرية الفرنسية، في 10 يوليو 2007 والذي يهدف إلى البحث عن بدائل أخرى للغاز الروسي وتجنب التبعات السلبية التي نتجت عن الأزمة الروسية الأوكرانية. قدمت الجزائر 16% من احتياجات فرنسا من الغاز في عام 2005، وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر تبيع حوالي 40% من صادراتها من الغاز الطبيعي إلى فرنسا. كما يلعب الغاز الطبيعي الجزائري دورا كبيرا في تعزيز العلاقات الجزائرية، وتستخدم إيطاليا الغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية لتجنب تلوث المحيطات من جهة، واستقرار سعر الغاز من جهة أخرى. ويحتاجها الاتحاد الأوروبي

[1] شادي عبد الساتر،" ما هي بدائل أوروبا للغاز الروسي؟" ، الشرق الأوسط، 28 يوليو 2022، قسم الاقتصاد.

لتزويده بالطاقة، خاصة الغاز الطبيعي، ونظرا لإدراك الجزائر للعديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز قدراتها وموقعها في معادلة العرض. ويدعم الاتحاد الأوروبي الطاقة الجزائرية باعتبارها الأولى في شمال إفريقيا من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي.[1]

ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية

يشكل الغاز الأميركي بديلاً أساسياً للاتحاد الأوروبي ليحل محل الغاز الروسي، نظراً للقدرات الإنتاجية الكبيرة للغاز الطبيعي في الولايات المتحد، حيث أن أوروبا قد زادت بشكل كبير وارداتها من الغاز الأمريكي لتعويض 155 مليار متر مكعب من حاجة القارة السنوية من الغاز الروسي.

وأشارت وكالة الإحصاء الأميركية يمكن أن تزيد من صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا يمكن أن تيلغ 39 مليار متر مكعب، وبذلك تمثل الولايات المتحدة أحد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب الأوروبي على الغاز الأمريكي.

رابعا: قطر عملاق الغاز المسال

أكدت دراسة لمركز الأبحاث الإيطالي أن حجم الغاز القطري وصل إلى 24 بالمئة من إجمالي واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال عام 2021، وبحسب الدراسة، فقد أبدت قطر استعدادها للمساهمة في تحسين أمن الطاقة الأوروبي وخطط التنويع. ومع ذلك، فإن إمكانية حصول أوروبا على كميات إضافية من الغاز الطبيعي المسال القطري على المدى القصير تظل بعيدة. وذلك لأن قطر تعاني حاليا من نقص القدرة على تصدير الغاز

[1] بمراح محمد جواد، تأثير الغاز الجزائري على ألمن الطاقوي ألوروبي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 1 (2021)، ص 47.

الطبيعي المسال. ويباع أكثر من 70 في المائة منه إلى مستوردين آسيويين من خلال عقود طويلة الأجل؛ وهذا يترك الدوحة ذات قدرة محدودة على المناورة لزيادة الحصص المخصصة لأوروبا. ومع ذلك، على المدى الطويل، يمكن لقطر زيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، أشارت بلومبرج إلى أن مساعي قطر لإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لعقدين من الزمن تتعارض مع سياسة أوروبا الرامية إلى خفض الانبعاثات الملوثة للبيئة على المدى الطويل. الأمر الذي قد يقلل من فرص التوصل إلى اتفاق مع الدوحة.[1]

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

تواجه العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا العديد من التحديات التي تتنوع بين السياسية، الاقتصادية، الجغرافية، والتكنولوجية. فيما يلي أهم هذه التحديات:

1. التوترات السياسية والجغرافية:

- **الأزمة الأوكرانية:** أدى النزاع في أوكرانيا وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014 إلى توترات حادة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، مما أثر سلباً على التعاون في مجال الطاقة.
- **العقوبات الاقتصادية** : فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات على روسيا نتيجة لأفعالها في أوكرانيا، مما أدى إلى تقليل الاستثمارات الأوروبية في قطاع الطاقة الروسي والحد من تصدير التقنيات المتقدمة اللازمة لصناعة النفط والغاز الروسية.

[1] موفع الحزيرة نت،بلومبيرغ: قطر لا تستطيع مساعدة أوروبا كثيرا إذا توقف الغاز الروسي ، تم تصفح الموقع يوم 22-02-2024 على الساعة 18:00 ، https://www.aljazeera.net

2. **اعتماد أوروبا على الغاز الروسي:** بعض الدول الأوروبية تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، مما يجعلها عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية من قبل روسيا، رغم سعى الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادره الطاقوية لتقليل هذا الاعتماد.
3. **مشاريع البنية التحتية:**

- **مشروع نورد ستريم 2** :هذا المشروع الذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق واجه انتقادات ومعارضة شديدة من قبل بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، التي ترى فيه تعزيزاً لهيمنة روسيا على سوق الغاز الأوروبي.
- **تحديث البنية التحتية** :البنية التحتية الحالية لنقل الطاقة بين روسيا وأوروبا بحاجة إلى تحديث وتحسين لمواكبة الطلب المتزايد، وهو تحدٍ يتطلب استثمارات ضخمة.

4. **توجهات سوق الطاقة العالمي:**

- **تذبذب أسعار النفط والغاز** :تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية تؤثر على الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة بين روسيا وأوروبا.
- **ظهور موردين جدد** :ازدياد إنتاج الغاز الطبيعي المسال (LNG) من دول مثل الولايات المتحدة وقطر يوفر لأوروبا خيارات بديلة عن الغاز الروسي.

5. **التحولات التكنولوجية:**

- **الطاقة المتجددة:** يقلل التوجه الأوروبي نحو زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة من الاعتماد على الوقود الأحفوري، بما في ذلك الغاز الروسي.
- **التطور التكنولوجي** :تحسين تقنيات استخراج وإنتاج الغاز والنفط يؤثر على الديناميكية الاقتصادية بين الموردين التقليديين مثل روسيا والمستهلكين الأوروبيين.

6. **الأطر القانونية والتنظيمية:**

- **التشريعات الأوروبية** :القوانين الأوروبية المتعلقة بالمنافسة والطاقة (مثل حزمة الطاقة الثالثة للاتحاد الأوروبي) تهدف إلى زيادة تنوع مصادر الطاقة وتقليل هيمنة أي مورد واحد، بما في ذلك روسيا.

المطلب الأول: الهيمنة الروسية في مواجهة المثالية الأوروبية

تعتمد الإستراتيجية الأوروبية للأمن الطاقوي من خلال آليات التعاون الدولي والميثاق الأوروبي للطاقة، ولكن من بين الصعوبات التي تقف حجر عثرة في وجه هذه الخطوة الأوروبية هو الرفض الروسي للتصديق على هذا الميثاق لأسباب واضحة تتعلّق بالحفاظ على القدرة الإحتكارية لغازبروم على عملية تمرير الغاز للأسواق الأوروبية ،لأن الميثاق يتضمن بروتوكول يسمح بتحرير الدخول المباشر للفاعلين الأوروبيين إلى شبكة أنابيب الغاز الروسية مثل الشركة الغازيّة الإيطالية ENI و الشركة الفرنسية GDF ، وعلى هذا الأساس تعمل المفوضية الأوروبية على تأسيس إطار قانوني مشترك يجمع بين كل الفاعلين في سوق الغاز الأوروبية سواء منتجين ، مصدّرين أو مستهلكين ، و من جهتها تتعامل روسيا مع هذا الإطار الجديد بنظرة واقعية ومن منطلق الهيمنة، فكل ما يهمّها مصالحها المادية النابعة من الحفاظ على الوضع القائم لمبادلات الغاز مع الدول الأوروبية وفق سياسات الإنتقاء ، الإستباق و التفرقة وتهدف بشكل رئيسي إلى تقسيم الإتحاد الأوروبي و تشتيت سياسته الطاقوي التي تسير ببطء نحو التوحيد.[1]

أولا: سياسة الإنتقاء :

و تعني تشجيع عقد الشراكات مع بعض بلدان بعينها في الإتحاد الأوروبي ومع زعماء سياسيين محددين وشركات محددة، على النحو الذي يخدم مصالحها . و نجحت غازبروم

[1] Milina VELICHKA, « Energy Security and Geopolitics » **Connections the Quarterly Journal**, winter 2007, p.32.

في تحقيق غايتها الإنتقائية من خلال الوصول إلى ألمانيا، حيث ساعدتها شراكاتها مع شركات الطاقة والبنوك الألمانية التي ساهمت في تحقيق الأهداف الروسية، والآن تمارس روسيا الضغوط المكثفة سواء بصورة مباشرة أو بالوكالة سعياً إلى إقناع الهيئات التنظيمية الأوروبية بالسماح بإبرام عقود إمداد طويلة الأجل في الإتحاد الأوروبي على الرغم من التأثير الخطير لمثل هذه العقود على المنافس. [2]

وقد وقعت الشركة صفقات نوعية ومربحة جداً مع شركات ألمانية وعلى رأسها الشركات المتعاونة مع غازبروم في مشروع السيل الشمالي* كشركة E.ON للطاقة وشركة BASFللكيميائيات، حيث تحصل شركة E.ON على امتيازات لشراء كمية من الغاز على حساب شركة غازبروم عندما ترتفع أسعار الغاز مما يعتبر بمثابة دعم سياسي لشركات الطاقة الألمانية. وتشمل مشاريع غازبروم المشتركة مع ألمانيا مشروع وينغاز Wingaz المشترك مع وينترشال Wintershell أحد فروع شركة BASF ، وهي أكبر منتج للنفط والغاز في ألمانيا وتسيطر على 18% من سوق الغاز، حيث نالت ألمانيا حصصاً من الأصول الروسية ، إذ تسيطر شركتا BASF و E.ON على ربع حقول غاز يوزنو روسكويا Yuzhno Russkoye التي ستقدم معظم الإمدادات لمشروع السيل الشمالي ، و أصبح يطلق عليها في ألمانيا تدعى غازبروم الجرمانية والتي توسع مجالها لتمتلك 40% من في نفس السياق تشغّل غازبروم منشآت للغاز في النمسا كما أنها تؤجّر منشآت في بريطانيا وفرنسا.

إلا أن منشآت التخزين المتزايدة في النمسا ستكون محوراً لرسم الخارطة الطاقوية لأوروبا في جزء هام إذ أنها ستزود الأسواق السلوفينية والسلوفاكية والكرواتية والمجريّة والإيطالية وبعضاً من الألمانية بالتضافر مع مخزن أُعِدَّ حديثاً يدعى كاترينا Catrina تقوم

[2] Pol-Henry DASSELEER , Enjeux politiques d'un acteur économique dans le secteur énergétique : Gazprom. Les acteurs privés au service d'une vision géopolitique,Op.Cit,p.102.

*مشروع أنبوب الشمال الأوروبي (هو مشروع روسي ألماني) لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة Vyborg الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز 1200 كم ومن والذي تم تشغيله في نوفمبر 2011 .

شركة غازبروم ببنائه بالشراكة مع ألمانيا لتمرير الغاز إلى مراكز الإستهلاك في أوروبا الغربية. وقد أقامت شركة غازبروم مشروع منشأة تخزين مشترك مع صربيا لتصدير الغاز إلى البوسنة والهرسك وجزء من النمسا و صربيا نفسها، وقد أجريت دراسات لجدوى اقتصادية لعدد من مشاريع التخزين المماثلة في جمهورية التشيك ورومانيا وبلجيكا وبريطانيا وسلوفاكيا وتركيا واليونان وحتى فرنسا. وبهذا ستحفظ موسكو موقعها كمزود لـ 41% من احتياجات أوروبا للغاز.[1]

واشترت شركة غازبروم الروسية 50 % من أسهم ونشاطات الشركة البيلاروسية بيلترانسغاز Bultransgaz * ، لتصبح المالكة بنسبة 100 % وبالتالي السيطرة على أنبوب الغاز العابر لبيلاروسيا والذي تُصدِّر عبْره موسكو 20 % من حاجات أوروبا من الغاز الروسي. و هناك علاقة بين سعر بيع الغاز الروسي إلى الدول التي كانت تابعة لها في السابق وبين ولائها السياسي للكرملين ، كما يرى كليف كوبتشان Cliff COPCHAN * أن شركة غازبروم هي مزيج هجين بين الأعمال التجارية والسياسية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي.[2]

ثانيا: سياسة الإستباق :

بمعنى استخدام قوة روسيا ودبلوماسيتها في استغلال الظروف وتكديس الأصول ، لأن غازبروم لا تستطيع أن تكون شريكة لأوروبا إذا لم تستثمر في بنيتها الأساسية، واستمراريتها في لعب دور أساسي في تجريد شركات الأعمال الخاصة في روسيا، واستثمار 14 مليار

[1] Marshall I. GOLDMAN ,Op.Cit,p.167.

*هذه الصفقة التي وقّعت في موسكو بين الرئيسين الروسي والبيلاروسي تعمق تبعية أوروبا لموسكو في مجال الطاقة وتوفر متنفسا ماليا لدكتاتور بيلاروسيا آلكسندر لوكاتشينكو الذي تعاني بلاده من أزمة اقتصادية خانقة وتسمح له هذه الصفقة التجارية السياسية بالحصول على الغاز الروسي بأسعار منخفضة تجعل بلاده توفر ملياري دولار.

*أحد المسؤولين السابقين في وزارة الخارجية الأمريكية وعضو مجلس إدارة مجموعة يوراسيا Eurasia للإستشارات السياسية .

[2] موقع أورونيوز، العلاقات الروسية البيلاروسية ، أخر تحديث يوم 25 جويلية 2011. <http://arabic.euronews.com/tag/belarus/En%20cache >

دولار في أصول غير أساسية (خارج مجال الطاقة مثل أجهزة الإعلام الإخبارية) وما دامت تدار من مكتب الإدارة الرئاسية فقد حققت غازبروم عن طريق هذه السياسة مجموعة ضخمة من عمليات الإستحواذ. فقد أغرقت غازبروم السوق في تركيا، وقيدت إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، وهددت بإتخاذ نفس الإجراءات في بيلاروسيا، وعرضت شروطاً تميزية خاصة للوصول إلى السوق لصالح الشركاء المتعاونين مثل إيطاليا .وفي منطقة القوقاز نجح الكرملين في منع إيران من تشييد البنية الأساسية القادرة على المنافسة كمورد للغاز إلى أوروبا ، ولمنع الغاز الإيراني سارعت روسيا إلى شراء قطاع الطاقة في أرمينيا بالكامل، في حين تسببت بدعمها للبرنامج النووي الإيراني في ترسيخ العزلة الإيرانية ، وبذلك أبعدت الأموال الغربية التي تحتاج إليها إيران كي تتمكن من المنافسة كمصدر للغاز.

و تعززت هيمنة غازبروم بفعل الأنشطة التي تتم بالتنسيق مع الكرملين لفرض نفوذها على الأسواق في بلدان مثل أسبانيا وإيطاليا. وفي مقابل عقد صفقات الغاز مع مصدّرين منافسين مثل الجزائر مقابل عرض روسيا إمتيازات هائلة فيما يتعلّق بصفقات السلاح وتخفيف شروط الديون

ثالثا: سياسة التفرقة :

ويقصد بها تقسيم الإتحاد الأوروبي عن طريق الإتفاقيات الثنائية، ويشكل خط أنابيب الشمال واحداً من بين أهم الأمثلة على سياسة التفرقة ، فهو يرضي ألمانيا بينما يتسبب في إثارة غضب بولندا ودول البلطيق. كما أن مد خط أنابيب الشمال تحت البحر، والذي تبلغ تكلفته ثلاثة أضعاف تكاليف مد خط أنابيب جديد على طول الطرق الأرضية من شأنه أن يقوِّض أمن الطاقة في البلدان المجاورة لألمانيا من الشرق، ويهدد النظام البيئي الهش في بحر البلطيق .ولكن بتسليم الصادرات إلى ألمانيا مباشرة، سوف تتمكن روسيا من قطع الغاز عن أوكرانيا، وبولندا، ودول البلطيق دون أن تتأثر الإمدادات الغربية بشكل مباشر. و وقّع بوتين ونظيره البلغاري جورجي بارفانوف Georgi PARVANOV ثمانية اتفاقات للتعاون

في مجال الطاقة وغيره من القطاعات من بينها إتّفاق من أجل إقامة مشروع خط أنابيب السيل الجنوبي الذي يوسّع نقل الغاز الروسي إلى جنوب أوروبا و نفس الشيء مع بلجيكا ففي مارس 2007 إتّفقت شركة غازبروم ومؤسسة فلوكسي Fluixy البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام 2013 وتقدر السعة التخزينية للمستودع بنحو 300 مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع في أوروبا وتبلغ حصة روسيا في المشروع 75%، وتسيطر بلجيكا على نسبة 25 % المتبقية.[1]

و في 23 يونيو 2007 أبرمت شركة غازبروم إتفاقا مع الشركة الإيطالية ENI يتم بموجبه بناء خط لأنابيب الغاز South Stream الذي يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا عبر البحر الأسود بهدف تقويض مشروع نابوكو الموازي له والذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر الطاقة الأوروبية. يضاف إلى ذلك مشروع نقل الغاز الروسي السيل الأزرق Blue Stream عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي، حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا بشكل ملحوظ ، والذي يتم نقله عبر هذا الخط. و استمر تغلغل غازبروم في قطاع الغاز في عدد من الدول الأوروبية من أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة سنتريكا Centrica البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا ، كذلك شراؤها 7% من رأس مال شركة جالب إنرجيا Galp Energiaالبرتغالية التي حصلت على حق تصدير 8 مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر خط أنابيب Medgaz الذي ينقل الغاز الجزائري إلى إسبانيا ، البرتغال و فرنسا.

[1] موقع أورونيوز، العلاقات الروسية البيلاروسية ، أخر تحديث يوم 25 جويلية 2011. http://arabic.euronews.com/tag/belarus/En%20cache

و بالتالي فإنه كلّما تباينت المواقف الأوروبية المتشتتة اتجاه روسيا و سعيها لضمان أمنها في قطاع الغاز فإنه في المقابل سيعزز ذلك من القوة الإحتكارية لغازبروم ويدعم دبلوماسية موسكو اتجاه كل دولة على حدا، وفقا لما تبينه الخريطة الموالية.

خريطة رقم 05 : تبعية الدول الأوروبية للغاز الروسي

المصدر :

Cite as: Collins, Gabriel. 2017. Russia's Use of the "Energy Weapon" in Europe. Issue brief no. 07.18.17. Rice University's Baker Institute for Public Policy, Houston, Texas. P. 2.

توضح الخريطة المستويات العديدة لدول الإتحاد الأوروبي التي تعتمد على الغاز الروسي، ويبرز هنا مدى إهتمام روسيا بإحكام عملية التبعية للطاقة الروسية بالنسبة لدول أوروبا الشرقية والوسطى بهدف التأثير على السياسة الطاقوية الأوروبية، وتوجيه صنع القرار السياسي الخارجي داخل تلك الدول بشأن روسيا، حيث يظهر اللون الأحمر بأن الدول في تبعية كلية إلى الغاز الروسي وتشمل فنلندا ودول البلطيق لاتفيا وإستونيا وبلغاريا وسلوفينيا،

ثم تتدرج في اللون من البرتقالي مثلما هو الحال لبولندا وألمانيا، المجر والنمسا إلى اللون الأصفر مثل ليتوانيا، إيطاليا وتركيا، وبدرجة تبعية أقل بالنسبة لفرنسا والمملكة المتحدة وكرواتيا، وكذا إيطاليا وأوكرانيا وقبرص وباقي الدول الإسكندنافية.

المطلب الثاني: مأزق الأزمات الدولية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي

تتمتع روسيا بأفضلية هامة في مجال توريد الغاز الطبيعي لدول الإتحاد الأوروبي، خاصة وأن خريطة الإمدادات تعتبر إرث تاريخي سوفياتي وهو ما منحها هذه الميزة، ويتم توريد الغاز بشكل شبه كامل عن طريق شركة غازبروم التي تمثل الذراع الحديدي لروسيا في هذا المجال، وهو ما سيتم إبرازه لاحقا.

أولا: وضعية توريد الغاز للاتحاد الأوروبي من طرف غازبروم

تسيطر شركة غازبروم على عملية إمداد الغاز نحو الإتحاد الأوروبي من خلال نظام الأنابيب والمتشكل من:

- أنابيب نقل الغاز التي تمر عبر أوكرانيا وبلاروسيا نحو أوروبا وهي أهم شبكة لتوريد الغاز نحو أوروبا.
- أنبوب السيل الشمالي: وهو أنبوب لنقل الغاز الطبيعي غرب روسيا نحو أوروبا ووضع حيز الخدمة سنة 2011.
- أنبوب السيل الجنوبي: وينقل الغااز الروسي عبر البحر الأسود من خلال شعبتين الأولى عبر بلغاريا وصربيا وصولا إلى النمسا، والثانية عبر بلغاريا واليونان وصولا إلى إيطاليا، وهو مشروع مشترك بين شركة غازبروم وشركة إيني الإيطالية.
- السيل التركي: وهو مشروع قيد الإنجاز لنقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود، ومن ثمة إلى أوروبا وتبلغ قدرة نقله للغاز 63 متر مكعب سنويا.

- أنبوب يامال: ويورد أوروبا الغاز الروسي من أقصى شمال روسيا.[1]

كل هده الأنابيب تمثل شريان الإمداد لأوروبا بالغاز الذي يعتمد عليه في تطوير الصناعات البيتروكيماوية وتعزيز قدرات الدول الأوروبية في توليد الطاقات الكهربائية وتعزيز العمل على تجسيد الإنتقال الطاقوي، كما تستخدم الغاز في اجتياز فترات البرد التي تمر بها أوروبا. وقد بلغت واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز الروسي عبر شركة غازبروم 174.3 متر مكعب سنة 2020، ويحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في قائمة زبائن غازبروم، وهذا ما تبرزه الخريطة التالية:

خريطة رقم 06: توضح شبكة الأنابيب – التي تسيرها شركة غازبروم– من روسيا تجاه أوروبا

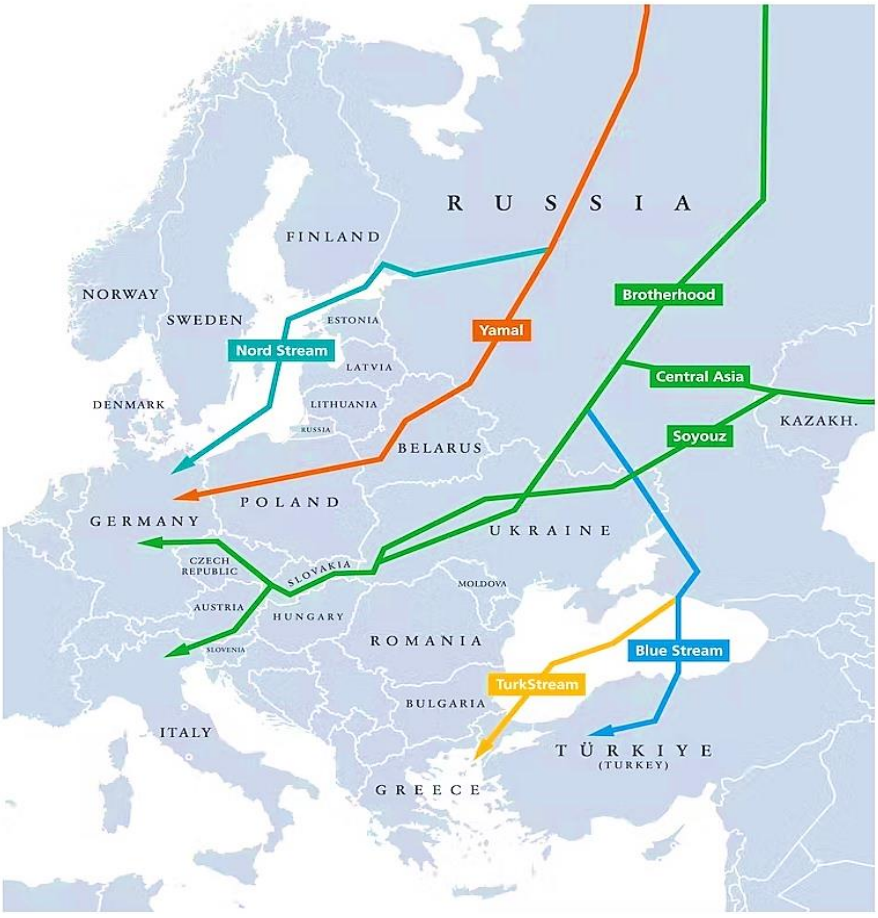

المصدر: موقع https://theconversation.com/

[1] أمل نجم محمد، "تأثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية منذ سنة 2001"، مجلة دراسات دولية، العدد 85 (2021)، ص 232.

هنا من خلال تفاصيل هذه الخريطة، نظام الأنابيب المعتمد من طرف روسيا، والملاحظ أنه يشبه فك كماشة، لأنه يسعى إلى التركيز على الدوال الأقطاب داخل الإتحاد الأوروبي، وكذا تعميق علاقات التبعية للغاز الروسي، كما يظهر مدى الأهمية التي تكتسيها أوكرانيا بالنسبة لروسيا.

ثانيا: الأزمات الطاقوية وأثرها على أمن الإمدادات نحو الإتحاد الأوروبي

يقوم مفهوم أمن الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي على أمن إمدادات الطاقة؛ حيث يتضمن هذا المفهوم تصوراً يقوم على ضرورة «استمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة، وسهلة الوصول إليها، وبأسعار معقولة، وبآثار مقبولة بيئياً». نستشف من هذا التعريف أربعة عناصر رئيسة تشكل المضمون الحقيقي لمفهوم أمن الطاقة الأوروبي؛ يتعلق أولها باستمرارية توافر موارد الطاقة في السوق من بترول وغاز طبيعي وفحم، وتدفقها بشكل مست

ديم بلا انقطاع نحو دول الاتحاد الأوروبي. ويتعلق ثانيها بضمان توفر مصادر طاقة موثوقة من مناطق الإنتاج (المتمركزة أساساً في روسيا ومنطقة الخليج وشمال أفريقيا). ويتعلق ثالثها بضمان أسعار معقولة لمختلف موارد الطاقة (خاصة الغاز والنفط نظراً لشدة الاعتماد عليه)[1]. بينما يرتبط رابعها بضمان حماية البيئة، وعدم إلحاق الضرر بها. وهكذا أضحى أمن الطاقة الأوروبي – بعد الأزمات الطاقوية التي شهدها – يقوم على بعد آخر يتمثل بضرورة تنويع مناطق إمدادات الطاقة بغية تقليل التبعية الطاقية الأوروبية لروسيا.

- **الأزمة الروسية البيلاروسية:** كانت الأزمة الروسية البيلاروسية لسنة 2004 المتعلقة بعمليات تسليم الغاز نابعة من محاولة ضغط روسيا على بيلاروسيا لتسدد

[1] أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، أخر تحديث يوم 11-05-2023. </https://www.politics-dz.com>

مستحقاتها من الغاز لغازبروم و أن يقوم الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاتشينكو Alexander LOUKASHENKO بمراجعة قراره بشأن إعاقة عملية الخصخصة التي تمارسها غازبروم داخل بيلاروسيا و تمس الشركات الطاقوية ، مع العلم أن العقود المتفق عليها بين غازبروم و بيلاروسيا قصيرة المدى ويتم تزويد بيلاروسيا بالغاز الروسي عن طريق أنبوب يامال الأوروبي ما يجعل بيلاروسيا تابعة لغازبروم في قطاع الغاز و طريقة احتكاره تضعف القوة التفاوضية البيلاروسية، لكن هذه الأزمة لم تؤثر على إمدادات الغاز المتوجهة نحو أوروبا لسببين:

- كمية الغاز التي تنقل عبر بيلاروسيا ضئيلة لا تتجاوز 15 % سنويا من إجمالي الصادرات عبر شبكة الأنابيب.

- تم الوصول إلى إتفاق بشكل سريع حيث وافقت بيلاروسيا على سداد ديونها و من جهتها تمكنت روسيا من الحصول على تسهيلات لدمج شركة غازبروم في بيلاروسيا للقيام بمهامها و فيما بعد إشترت غازبروم 51 % من حصص الشركة الغازية البيلاروسية بيلترانسغاز.

- **الأزمة الروسية الأوكرانية سنة 2006:** بعد تولي فيكتور يوتشينكو(Victor YUSHCHENKO) رئاسة أوكرانيا الذي كانت له مواقف لا تصب في صالح روسيا، خاصة توجهاته الغربية التي أغضبت روسيا وخارج إطار السياسة وفي مجال الطاقة تأزمت العلاقات الأوكرانية عندما قامت غازبروم بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا ودار الخلاف بينهما حول سعر عبور الغاز عبر الأنابيب و كذلك رفع غازبروم لأسعار الغاز و لم تتضرر أوكرانيا من هذا الخلاف و إنما تضررت جميع الدول الأوروبية المستهلكة للغاز الروسي ،و تزود غازبروم أوروبا ب 80 % من الغاز عبر الأنابيب التي تمر عبر الأراضي الأوكرانية ، و سارعت الدول الأوروبية إلى محاولة فض الخلاف بين الطرفين و ضرورة التوصل إلى حل وسط . و قد كان

شهر جانفي 2006 منعرجا كبيرا و جوهريا على مستوى العلاقات الأوكرانية الروسية في قطاع الغاز رغم أن الإتحاد الأوربي مسّه انقطاع الإمداد الروسي لأوكرانيا بشكل هامشي إلاّ أنه ندد بالطريقة التي انتهجها غازبروم ، وفي هذه الفترة ظهرت معالم حرب أو سلاح الغاز في مدركات صانع القرار في الدول الغربية.

المطلب الثالث:عملية الإنتقال الطاقوي والتحديات البيئة

عملية الانتقال الطاقوي تشير إلى التحول من استخدام مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والفحم إلى مصادر طاقة متجددة ونظيفة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والطاقة المائية، والطاقة النووية. هذا التحول ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية التي تسهم في تغير المناخ.

أولا: التحديات البيئية للانتقال الطاقوي وتشمل:

1. **الاستثمار العالي:**
   - يتطلب التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا.
2. **التخلص من النفايات:**
   - بعض مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والريحية تتطلب استخدام مواد مثل البطاريات والألواح الشمسية التي يمكن أن تكون ضارة بالبيئة إذا لم تُعالج بشكل صحيح عند انتهاء عمرها الافتراضي.
3. **التغير في استخدام الأراضي:**
   - تتطلب مشاريع الطاقة المتجددة مساحات كبيرة من الأراضي، ما قد يؤدي إلى تدمير المواطن الطبيعية وتغير استخدام الأراضي.
4. **الاعتماد على المواد الخام:**

- تتطلب تقنيات الطاقة المتجددة مثل البطاريات وألواح الطاقة الشمسية استخدام مواد نادرة مثل الليثيوم والكوبالت، والتي قد تتسبب عمليات استخراجها في أضرار بيئية.

5. **التحديات التكنولوجية:**

- تحتاج تقنيات الطاقة المتجددة إلى تحسينات مستمرة لتكون أكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة، كما أن هناك حاجة لتطوير تقنيات تخزين الطاقة لتلبية الطلب المستمر على الكهرباء.

ثانيا: عملية الإنتقال الطاقوي لروسيا والتحديات البيئة التي تواجهها

تواجه عملية الانتقال الطاقوي في روسيا تحديات بيئية واقتصادية وجيوسياسية متعددة. على الرغم من أن روسيا تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز لدعم اقتصادها، فإن التغيرات المناخية والحاجة إلى تطوير بنية تحتية أكثر استدامة تفرض على روسيا النظر في التحول الطاقوي بشكل جدي. إليك نظرة عامة على هذا الانتقال والتحديات البيئية التي تواجهها روسيا:

1. **تحسين كفاءة استخدام الطاقة:**

- تحسين كفاءة الطاقة في الصناعات الكبرى والمباني السكنية والتجارية لتقليل الهدر الطاقوي والانبعاثات.

2. **تنويع مصادر الطاقة:**

- تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة النووية، والطاقة المائية، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

3. **تحديث البنية التحتية:**

- تطوير بنية تحتية طاقوية حديثة وشبكات كهرباء ذكية لتحسين توزيع وإدارة الطاقة.

التحديات البيئية:

1. **التغيرات المناخية:**

- روسيا تتعرض بشكل كبير لتأثيرات التغير المناخي، خاصة في مناطق مثل سيبيريا حيث يؤدي ذوبان الجليد الدائم إلى تغييرات بيئية خطيرة.
- الاحترار العالمي يؤثر على النظم البيئية المحلية ويزيد من تكرار وشدة الكوارث الطبيعية.

2. **التلوث البيئي:**

- الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة التقليدي يتسببان في تلوث الهواء والماء والتربة.
- مناطق استخراج النفط والغاز، خصوصًا في القطب الشمالي، تواجه خطر التلوث النفطي والتدمير البيئي.

3. **إدارة النفايات:**

- الحاجة إلى تطوير حلول لإدارة النفايات الناتجة عن الصناعات التقليدية والنفايات النووية بشكل آمن وصديق للبيئة.

رابعا: جهود الاتحاد الأوروبي في الانتقال الطاقوي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من الرواد في مجال الانتقال الطاقوي، وقد وضع عدة سياسات واستراتيجيات لتحقيق أهدافه المناخية والبيئية، منها:

1. **الاتفاقية الخضراء الأوروبية :(European Green Deal)** تهدف إلى جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً بحلول عام 2050. تتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من الإجراءات والسياسات لدعم الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الكربون.
2. **حزمة الطاقة النظيفة :(Clean Energy Package)** تتضمن تشريعات لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في المباني والنقل.
3. **مبادرات تمويلية** :مثل صندوق الابتكار وصندوق التحديث لدعم المشاريع المبتكرة في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا البيئية.

خامسا: التحديات البيئية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

رغم الجهود الكبيرة المبذولة، تواجه عملية الانتقال الطاقوي في الاتحاد الأوروبي عدة تحديات بيئية:

1. **التغير المناخي** :استمرار ارتفاع درجات الحرارة وتأثيراته على النظم البيئية والزراعية.
2. **التلوث البيئي** :لا يزال التلوث الهوائي والمائي مشكلة رئيسية في العديد من الدول الأعضاء بسبب الصناعات التقليدية والنقل.
3. **فقدان التنوع البيولوجي** :تدهور المواطن الطبيعية وانقراض بعض الأنواع بسبب الأنشطة البشرية.
4. **إدارة النفايات** :التحديات المتعلقة بالتخلص من النفايات وإعادة التدوير بكفاءة.

سادسا: تحديات اقتصادية واجتماعية

إضافة إلى التحديات البيئية، هناك أيضاً تحديات اقتصادية واجتماعية تشمل:

1. **تكلفة التحول** :الانتقال إلى نظم الطاقة المتجددة يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا.

2. **العدالة الاجتماعية** :ضمان أن التحول الطاقوي لا يؤدي إلى تفاوتات اقتصادية جديدة، وأنه يتم دعم الفئات الأكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية.
3. **المعارضة السياسية** :في بعض الدول الأعضاء هناك مقاومة سياسية للتحول الطاقوي بسبب المصالح الاقتصادية المرتبطة بصناعات الوقود الأحفوري.

المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية

يتحدد مستقبل العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية على ضوء التراكمات التاريخية، ووفقا لعملية توظيف المحددات الجيوبوليتيكية من كلا الطرفين، وهنا سنبرز أهم نقاط التلاقي وعناصر التعارض التي تميز هذه العلاقات لكي نصل إلى أي مدى سيكون مستقبل العلاقات محفز لكلا الطرفين لتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الطاقة وخاصة التموين بالغاز الطبيعي.

المطلب الأول: نحو علاقات التعاون والاعتماد المتبادل

إن الباحث في التبادلات الطاقوية بين روسيا والإتحاذ الأوروبي خاصة في مجال الغاز سيلاجظ على درجة الإعتماد المتبادل بين الطرفين، و يقدم لو كوك وبالتسيفا ، تحليلا عن كيفية التركيز على أمن إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، من خلال مؤشرقياس مخاطر العبور (TRI) المصمم لقياس المخاطر المرتبطة بواردات الغاز المنقولة عبر خطوط الأنابيب، حيث يتم إجراء تقييم كمي للمخاطر المرتبطة بالواردات وأيضًا بصادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب، ، حيث تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن روسيا تعتمد بشكل هام على إيرادات الغاز من الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر صادرات الطاقة عاملاً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في روسيا. [1] ويبرز الإعتماد المتبادل والتبعية المتبادلة بين الطرفين من خلال المؤشرات المتعلقة بعملية التفاعل سواء من خلال مؤشر الإعتماد

[1] Chloé Le Coq and Elena Paltseva, The EU-Russia Gas Relationship: A Mutual Dependency, e Coq, Chloé; Paltseva, Elena (2012) : The EU-Russia Gas Relationship: a mutual dependency, SITE Working Paper, No. 18, Stockholm School of Economics, Stockholm Institute of Transition Economics (SITE), Stockholm, p 12.

على العرض الذي يقيم اعتماد الإتحاد الأوروبي على صادرات الغاز الروسي، ومؤشر الإعتماد على الطلب الذي يقيم اعتماد روسيا على إيرادات الغاز من الإتحاد الأوروبي.[2]

أولاً: مجال التقارب في العلاقات الروسية– الأوروبية:

تتظافر مجموعة من المصالح الحيوية والروابط العضوية التي تربط روسيا بأوروبا وتمثل عوامل تقارب وجذب بين الطرفين، أهمها:

1. العامل الجيوسياسي:

ترتكز عقيدة السياسة الخارجية الروسية، التي صادق عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 30 نوفمبر 2016، على أن السياسة الروسية في المنطقة الأوروبية الأطلسية تسعى إلى تشكيل مساحة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار على أساس مبادئ عدم تجزئة الأمن والتعاون المتساوي والتضامن. الثقة المتبادلة. ويظل الاتحاد الأوروبي شريكا مهما في التجارة والاقتصاد والسياسة الخارجية، مؤكدا اهتمام روسيا بتطوير العلاقات الثنائية مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ودول أوروبية أخرى. إن روسيا ترتكز على أنها جزء من أوروبا، وهي مهتمة بالأمن والاستقرار في القارة الأوروبية.

وفي هذا السياق، تقع ربع مساحة روسيا في أوروبا، وتمثل الأراضي الروسية 40% من مساحة القارة الأوروبية. منذ توجه بطرس الأكبر، قيصر روسيا غربا، وتأكيد هوية روسيا الأوروبية في القرن السابع عشر، أصبحت الأخيرة، طوال تاريخها القيصري، إحدى القوى الأوروبية الفعالة المؤثرة في الأمن والاستقرار، وإدارة التفاعلات، وخلق التوازنات في القارة الأوروبية، حتى جاءت الثورة البلشفية ذات النزعة الشيوعية عام 1917 لتقسيم روسيا السوفييتية وأوروبا.

[2] Chloé Le Coq and Elena Paltseva, Op. Cit. p 14.

إلا أن موقع روسيا الجغرافي فرض نفوذها المستمر على التفاعلات الأوروبية والعالمية، وخلال الحرب العالمية الثانية، تحالفت روسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدو المشترك آنذاك، والمتمثل في سياسات هتلر التوسعية التي هددت الاستقرار. وأمن أوروبا والعالم. ولم يدم هذا التحالف طويلا، إذ سرعان ما برز التناقض الأيديولوجي بين الجانبين في إطار ما عرف بالحرب الباردة.

لعب الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف دوراً كبيراً في إعادة تأكيد الروابط العضوية بين روسيا وأوروبا، إذ طرح فكرة "الوطن الأوروبي المشترك"، وهو التعبير الذي أشار إليه للمرة الأولى قبل توليه السلطة، في خطابه لمجلس العموم البريطاني خلال زيارته. إلى بريطانيا في ديسمبر 1984[1]. وما كان يعنيه هو درجة من الوحدة والتكامل والتعاون بين روسيا ودول أوروبا الشرقية والغربية، متجاوزة الاختلافات في أنظمتها الاجتماعية والتحالفات التي تنتمي إليها. وهذا لا يعني استبعاد الولايات المتحدة، إذ اعتبرها غورباتشوف جزءاً طبيعياً من البنية السياسية الأوروبية.[2]

ورأى جورباتشوف أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع نحو إنشاء "الوطن الأوروبي المشترك"، أهمها أن عوامل التقارب والوحدة في أوروبا أكبر منها في أي منطقة أخرى في العالم. تشكل أوروبا، من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال، كيانا ثقافيا واحدا ويوحدها تاريخ مشترك، وتقاليد سياسية، وخبرة وكثافة التفاعلات وحجم العلاقات بين دول القارة الأوروبية لا مثيل لها في أي قارة أخرى، مما يمهد الطريق لاستكمال بناء البيت الأوروبي المشترك، بالإضافة إلى أن التكامل والتعاون أكبر والترابط بين شطري أوروبا هو السبيل الوحيد نحو مزيد من التنمية الاقتصادية وتقدم الحضارة الأوروبية. ككل، وكذلك الاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الهائلة التي تتمتع بها أوروبا.

[1] Hannes Adomeit, "Russia as a "Great Power" in World Affairs: Images and Reality", International Affairs, vol. 71, no. 1, (1995), p. 190.
[2] Mark Webber, "The Emergence of the Foreign Policy of the Russian Federation", Communist and Post-Communist Studies, vol. 26, no. 3, (September 1993), p. 34.

واعتبر جورباتشوف أن تحقيق "الوطن الأوروبي المشترك" يتطلب أمرين أساسيين: نزع السلاح من أوروبا، وتعزيز التعاون الأوروبي.[1]

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، سعت روسيا إلى التقارب مع أوروبا والاندماج في الهياكل والمؤسسات الغربية. وفي هذا السياق انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى للتحول إلى مجموعة الثماني في يونيو 2002، واستضافت وترأست قمة المجموعة في عام 2006. كما أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية في أغسطس 2012. وبعد المفاوضات التي جرت استمرت 18 عاما. وعلى صعيد آخر، تم إنشاء مجلس "روسيا–الناتو" كمنتدى لتطوير التعاون والتنسيق السياسي والعسكري بين روسيا والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 28 مايو 2002. واستمر هذا التوجه حتى العام 2002.

2. أمن الطاقة للجانبين:

هناك تكامل هيكلي في قطاع الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فروسيا أكبر مصدر للطاقة لأوروبا. ووفقاً لـEurostat ، جاءت روسيا في المرتبة الأولى بين مصدري النفط لأوروبا حيث استأثرت بحوالي 30٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط و39٪ من إجمالي واردات الغاز له عام 2018،[2] ومن ثم فإن أمن الطاقة الأوروبي يرتبط عضوياً بروسيا لا سيما ألمانيا التي تعد أكبر مستهلكي الغاز الروسي.

من ناحية أخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسي للطاقة الروسية، ومن ثم للاقتصاد الروسي ولأمن الطاقة الروسي كدولة مصدرة للطاقة تركز على ضمان تدفق إنتاجها للأسواق، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بنحو 55% من

[1] Mikhail S. Gorbachev, Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987)., pp. 195 – 198.
[2] Eurostat, https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-2c.html

مداخيلها، وتسهم بأكثر من 60% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة، وعلى سبيل المثال، مثلت هذه الصادرات ما يزيد عن 60% من الصادرات الروسية عام 2018، ويسهم النفط وحده بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وفي 10 يونيو 2020 أقرت الحكومة الروسية استراتيجية الطاقة حتى 2035 وتتمثل أحد أهم أهدافها الرئيسية في تطوير صادرات الطاقة الروسية من خلال التوسع في التصدير للأسواق القائمة وفي مقدمتها السوق الأوروبي من خلال تحديث وتوسيع وتوافر البنية التحتية، إلى جانب التوسع في أسواق آسيا والمحيط الهادئ التي لا تتجاوز حصتها 6% من إجمالي صادرات الغاز الروسي و12% من النفط.

وتقوم روسيا بنقل الغاز الروسي مباشرة إلى أوروبا عبر شبكة من الخطوط التي تقوم بتلبية احتياجات الأخيرة المتزايدة من الطاقة، من بينها "خط يامال" الذي يربط "يامال"، أبرز أقاليم الغاز الروسية الشمالية بأوروبا عبر بيلاروسيا، وخط "نورد ستريم 1" أو"السيل الشمالي 1" الذي ينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق. هذا إلى جانب مشروع "نورد ستريم 2" أو "السيل الشمالي 2" الذي أكد نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، إنه تم بالفعل إنجاز أكثر من 95٪ منه. ويتضمن مد خطين لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بدول ترانزيت، بسعة إجمالية تصل إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وتعتبر أوروبا "السيل الشمالي 2" شريان حياة جديد لها، وتعول عليه ألمانيا كثيراً في تنفيذ خططها الرامية لتقليل الاعتماد على الطاقة النووية والفحم. ويملك كونسورتيوم مكون من خمس شركات طاقة أوروبية 50% من المشروع، 10% لكل منها، في حين تملك شركة "غازبروم" الروسية الـ 50% الأخرى، وأكد وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، أن تهيئة الظروف الملائمة لاستكمال المشروع مع روسيا لا تزال على رأس أولويات حكومة برلين، على الرغم من الضغوط المكثفة من قبل الولايات

المتحدة وتراجع العلاقات بين برلين وموسكو في ظل قضية الناشط الروسي المعارض المسجون أليكسي نافالني.

3. التعاون خلال أزمة كورونا:

يمثل إقدام روسيا على التعاون مع بعض دول القارة الأوروبية، إيطاليا بالتحديد، عاملاً من عوامل الجذب بين الجانبين، ففي ظل انتشار فيروس كورونا في إيطاليا في مارس 2020، أرسلت موسكو مساعدات لروما شملت 104 خبير في علم الفيروسات وثمانية فرق طبية وتمريضية مع تجهيزات طبية ومختبرات نقالة ووحدات تعقيم، تحت شعار "من روسيا مع الحب"، حيث أسهموا في تطهير المدن ومنها إلبينو وبيرجامو، وإنشاء مستشفى ميداني بفريق عمل روسي لعلاج مرضى كورونا. وجاءت المساعدة الروسية في وقت حاسم لإيطاليا التي طالما ساندت رفع العقوبات عن روسيا، فيما كانت دول الاتحاد الأوروبي بطيئة في مساعدة الدول العضو في التكتل.

إلى جانب هذه المساعدة الروسية لإيطاليا، أعلنت بعض الدول الأوروبية رغبتها في الحصول على اللقاح الروسي "سبوتنيك في"، الأمر الذي دفع وكالة الأدوية الأوروبية (EMA)، أنها بدأت اختباراتها على اللقاح. وقد جاء ذلك بعدما أعلن رئيس الوزراء التشيكي، أندريه بابيس أن بلاده قد تستخدم اللقاح الروسي حتى دون موافقة وكالة الأدوية الأوروبية عليه، وذلك أسوة بالنمسا وصربيا اللتين بدأتا بالفعل في شراء اللقاح اعتماداً على الموافقة الوطنية علي.

4. المساعي الأوروبية الداعمة لاستئناف التعاون مع روسيا:

هناك دعاوى يقودها سياسيون وبرلمانيون أوروبيون لاستئناف التعاون الروسي الأوروبي تلبية للمصالح الأوروبية، ومن ذلك مطالبة المتحدث باسم كتلة "البديل من أجل ألمانيا" في البرلمان، ستيفن كوتريتس، في 17 فبراير 2021، لواشنطن بتسديد تكاليف تأخير إنجاز

مشروع "السيل الشمالي–2" مما تسبب في دفع المستهلك الألماني قيمة أعلى لقاء الغاز، وزيادة الضغط من جانب ألمانيا على واشنطن لرفع العقوبات والتهديد بفرض عقوبات مضادة، وفرضها إذا لزم الأمر. تزامن ذلك مع إعلان كلاوس إرنست، رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة بالبرلمان الألماني معارضته دخول برلين في محادثات مع واشنطن حول وقف مشروع "السيل الشمالي – 2".

وفي 13 فبراير انتقد المشرع الفرنسي في البرلمان الأوروبي، وممثل كتلة "الهوية والديمقراطية" اليمينية في البرلمان الأوروبي، نيكولا باي، بشدة ما وصفه بـ "سخافة موقف الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا". وشدد على أن أوروبا تفرض عقوبات على روسيا على مدى نحو سبع سنوات، لكن الاتحاد نفسه بالدرجة الأولى يعاني من عواقب هذه الإجراءات العقابية، موضحاً أن هذا الأمر يتعلق بقطاعات مختلفة، منها المنتجات الزراعية.

ويعد القطاع الزراعي اليوناني الأكثر تضرر نظراً لأن المنتجات الزراعية اليونانية تشكل أكثر من 40% من صادرات اليونان إلى روسيا، ويستأثر السمك اليوناني بنحو 35% من السوق الروسية، وتعتبر الأخيرة من أهم أسواق تصريف الفواكه المعلبة في اليونان كالخوخ والدراق، وتستوعب حوالي 60% من إنتاج الخوخ اليوناني ونصف إنتاج الكيوي و90% من إنتاج الفراولة في اليونان وكلها محاصيل قصيرة العمر لا يمكن تخزينها لفترات طويلة. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الزراعة ومنتجات الألبان الفنلندي مما دفع وزير الخارجية الفنلندي، بيكا هافيستو، خلال زيارته لموسكو في 13 فبراير إلى التأكيد على أهمية الحوار والعلاقات مع روسيا في مختلف المجالات.[1]

[1]Thierry Tardy. NDC Policy Brief 23-20: *"NATO 2030. United for a new era": a Digest*, by NATO – 2030: United for a New Erhttps://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/12/pdf/201201-Reflection-Group-Final-Report-Uni.pdf)

المطلب الثاني: تعارض المصالح وتهديد الأمن الطاقوي للطرفين

تعارض المصالح الطاقوية بين روسيا وأوروبا يعد من أبرز القضايا الجيوسياسية في العقود الأخيرة، وله تأثيرات مباشرة على الأمن الطاقوي في القارة الأوروبية، لفهم هذا التعارض وتأثيراته، من المهم التعرض إلى العوامل الآتية:

أولا: مصادر الطاقة والتبعية الأوروبية للغاز الروسي

أولا: الموارد الطاقوية الروسية: حيث تعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي. يتم نقل الغاز الروسي عبر أنابيب تمر ببلدان مثل أوكرانيا وبيلاروسيا وألمانيا (مثل مشروع "نورد ستريم") كما أن روسيا كذلك تعد من أكبر موردي النفط إلى أوروبا، مما يعزز الروابط الاقتصادية ويزيد من تعقيد العلاقات السياسية.

ثانيا: الجوانب الجيوسياسية: وتبرز من خلال التوترات السياسية المتزايدة بين روسيا والغرب، خاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014، أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. أوكرانيا: تعتبر أوكرانيا نقطة عبور مهمة للغاز الروسي المتجه إلى أوروبا. النزاعات الروسية الأوكرانية تؤثر بشكل مباشر على إمدادات الغاز إلى أوروبا، مما يعرض الأمن الطاقوي الأوروبي للخطر.

ثالثا: التحديات الأمنية: وتشمل تعطل الإمدادات فالاعتماد الكبير على الغاز الروسي يجعل أوروبا عرضة لتقلبات الإمدادات، سواء لأسباب سياسية أو تقنية.كما أن تنويع المصادر الطافوية من طرف دول أوروبا يهدف إلى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي بتنويع مصادرها، من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) من دول أخرى مثل قطر والولايات المتحدة.

رابعا: المبادرات الأوروبية للبحث عن بدائل إمداد فعالة حيث تعمل أوروبا على تعزيز الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري بشكل عام والغاز الروسي بشكل خاص. مع العمل على تعزيز التعاون مع دول أخرى لتطوير مشاريع طاقوية مشتركة مثل خطوط الأنابيب الجديدة ومحطات استقبال الغاز الطبيعي المسال.

خامسا: الموقف الروسي بخصوص توظيف الطاقة لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي والدولي إذ تعتمد روسيا بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز لتمويل ميزانيتها، لذا فهي تسعى للحفاظ على حصتها في السوق الأوروبي. الضغوط السياسية: تستخدم روسيا إمدادات الطاقة كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، مما يزيد من توتر العلاقات مع الدول الأوروبية.

إن تعارض المصالح الطاقوية بين روسيا وأوروبا يتسبب في تهديدات متعددة للأمن الطاقوي الأوروبي. التوترات السياسية والجيوسياسية، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الإمدادات الروسية، تفرض تحديات كبيرة على استقرار الطاقة في أوروبا. لذلك، تعمل الدول الأوروبية على تنويع مصادرها الطاقوية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتقليل هذه المخاطر.

المطلب الثالث: الآليات البديلة لمواجهة الوضع الطاقوي الراهن

هناك مجموعتان من المبادرات يمكنهما معاجلة هذا الأمر، الأولى أن يستفيد الإتحاد الأوروبي من قوته الشرائية بوصفه ثاني أكبر اقتصاد مُجَمَّع العامل بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن للكتلة الأوروبية أن تتفاوض كمشتر واحد مع موردي الغاز وقد يشكِّل ذلك مكسب لجميع الأطراف.

إن الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى تأمين الغاز بسعر معقول، خطط الإستثمار بشكل أفضل. فالعيش دون الغاز الروسي ًيعد أمر مستبعد على المدى القصير والمتوسط، حيث

يحتاج باقي الموردين أيضا إلى عقود طويلة الأجل يعني ضرورة إيجاد مصادر بديلة لكمية الغاز التي تفوق 150 مليار متر مكعب التي اعتادت روسيا أن تُصَدِّرها سنويًّا إلى أوروبا، وأمام الإتحاد الأوروبي الفرصة لتجميع هذا الطلب الهائل، والتفاوض على صفقات طويلة الأجل توفِّر للموردين إيرادات يمكن التنبؤ بها، مع ضمان أمن الغاز أوروبا والقدرة على حتمل تكاليفه .والثانية: هي ضرورة أن يضاعف االحتاد أللوروبي من إمدادات الطاقة احمللية يف أألجل القصير. ويتطلبً ا إضافية من بلدان مثل هولندا من خالل زيادة ذلك جهود إنتاج الغاز، ومثل أملانيا عبر مواصلة تشغيل حمطات الطاقة النووية التي كان من املقرر إغالقها. وبرغم صعوبة تنفيذ هذه التدابير من الناحية السياسية، فإنها قد تصبح ذات جدوى عند تطبيق مبدأ املعاملة باملثل. وإضافة إبل ذلك، فقد يُنظر يف إنشاء صندوق مشترك لالحتاد أللوروبي، على سبيل املثال، وذلك لتحقيق أهداف من قبيل تعويض مواطني هولندا عن ارتفاع خماطر الزالزل املرتبطة بزيادة إنتاج الغاز.

لكي تحقق دول الإتحاد الأوروبي نوع من الاستقرار والأمن في المجال الطاقوي يجب أن تتسم سياساتها بالإنسجام والتناسق والأخذ بخصوصية كل عضو وعلاقاته مع الموردين، حيث أن السياسة القطرية التي تغلب على الإتحاد سوف تقزم من كل مبادرة يسعى خلفها إلى تحقيق أمنه الطاقوي، ويجب أن لا يترك مجالا للشك في محاولة مواجهة التحديات التي تواجه دوله في مجال تأمين الإمدادت من الغاز الطبيعي من خلال تطوير أساليب التعاون داخل الإتحاد.[1]

[1] PAMI AALTO and DICLE KORKMAZ TEMEL, European Energy Security: Natural Gas and the Integration Process, Journal of Common Market Studies, July 2014, p. 765.

خلاصة الفصل

العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا معقدة وتتأثر بعوامل متعددة. رغم التحديات الكبيرة التي تواجه هذه العلاقات، مثل التوترات الجيوسياسية والتحولات في السياسات البيئية، إلا أن الاعتماد المتبادل والمصالح الاقتصادية المشتركة يمكن أن يدفع باتجاه استمرار التعاون مع تطورات مستقبلية غير يقينية.

خاتمة

استهدفنا من خلال هذه الدراسة محاولة فهم كيفيات توظيف الطاقة في العلاقات الدولية، من خلال التجربة الروسية الأوروبية التي تعد من أهم النماذج في هذا المجال، سواء من الناحية التاريخية أو السياسية أو الاقتصادية، وبالتالي فقد كانت أرضية توافرت فيها العديد من المعايير لتجسيد الفهم والتحليل اللازم لموضوع الدراسة.

إن العلاقات الروسية الأوروبية في قطاع الطاقة تطغى على كافة المجالات الأخرى، وهذا يرجع إلى المكتسبات الجغرافية والإقتصادية والطاقوية، فمن ناحية روسيا التي ورثت مجالا جيوسياسيا كبيرا أهلها لكي تكون قطبا عالميا في ميدان الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، كما مكنتها شبكة أنابيب الغاز التي تمتد من سبيريا وتمر عبر الأراضي الروسية نحو المجال السوفياتي السابق في الشق الأوروبي وصولا إلى أوروبا غربية ما هو إلا دليل على القوة التي تملكها روسيا وهو ما جعل توظيف الطاقة دبلوماسيا واقتصاديا يسود في تفاصيل سلوك صانع القرار الروسي.

إن روسيا بحكم التراكمات التاريخية والواقع الراهن تمثل لاعبا استراتيجيا يمكن أن يؤثر في تشكيل نمودج من العلاقات، فقد تمكنت روسيا من خلال صفقاتها للغاز والنفط أن تفرض منطقها، وساهمت في تغيير توجهات اقتصادية عديدة، كما دفعت البعض لكي يتبنى أشكالا جديدة من السياسات الرامية إلى تقليص التبعية للغاز الروسي.

لا يمكن لأوروبا على المدى المتوسط أن تنفصل في مجال التموين بالطاقة عن روسيا لاعتبارات بنيوية تتمثل في نقص الموارد الطاقوية، والرهانات الاقتصادية والبيئية التي تسعى الدول الأوروبية خاصة الغربية منها كسبها، وهو أحد التحديات التي تنال قسطا من البحث والدراسة للخروج من السيطرة الروسية لأسواق الغاز الأوروبية.

كان للعامل الشخصي دورا هاما في تشكيل الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة في الألفية الجديدة، على يد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي

اعتمد في بداية مشواراه السياسي كرئيس أو رئيس الوزراء على الموارد الطاقوية الروسية المتاحة باعتبارها قيمة تفاضلية وجعلها في محور التفكير الإستراتيجي الروسي، كما أن هذا الطرح لم يكن مجرد فكرة، بل تم تكييف التعاطي مع ملف الطاقة مثلما هو ملف التسليح، إذ أن الملاحظ على السلوك الخارجي الروسي وكأنه يعوض أنبوب غاز بمدفع، ومفتاحه هو الذخيرة التي تستخدم إما للردع أو المواجهة.

من خلال ما سبق تم استخلاص النتائج التالية من هذه الدراسة وهي كالتالي:

1. يمثل قطاع الطاقة عنصرا أساسيا في بناء الإستراتيجية الروسية اتجاه أوروبا، كما يلعب دورًا مهمًا في تعزيز النفوذ الطاقوي الروسي في العديد من مناطق العالم ومن المتوقع أن تستمر روسيا في استخدام الطاقة
2. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي ففي ظل فعالية الغاز الطبيعي على المدى المتوسط سيستمر في معاملاته مع روسيا التي تورد حصص كبيرة من الغاز عبر نظام الأنابيب وعن طريق نقل الغاز المسال، ومع موثوقية ديمومة تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا سيكون ذلك بمثابة تأكيد لاستمرارية العلاقات بين الطرفين وتطورها.
3. الأمن الطاقوي الأوروبي مرهون بالعلاقات الودية مع روسيا لضمان إمدادها بالغاز وبأسعار تنافسية، وكذا مرتبط بشكل كبير بالإستقرار السياسي والأمني وحتى الاقتصادي لمناطق عبور أنابيب الغاز.
4. النفوذ الروسي يواجه بعض التحديات الإقليمية التي قد تعيق توسيع مجاله الحيوي، بسبب السياسة التوسعية نحو الشرق، سواء من طرف الإتحاد الأوروبي لإنضمام أعضاء جدد إليه، او حلف الناتو الذي يسعى إلى أن يكون له تماس مع الحدود الروسية.
5. لقد كان للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الكلمة في تصور الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة وتحديدا منذ تقلده السلطة سنة 2000، حيث ركز على

الموارد الطاقوية الروسية وتوظيفها في أجندتها الرامية إلى العودة إلى الساحة العالمية، ولعل مثال شركة غازبروم هو دليل على إصرار بوتين في تسييس الطاقة، وتم وضع دبلوماسية تعتمد على التعامل الثنائي الأطراف لتقسيم الرأي الأوروبي، وكذا إعتماد أسلوب الضغط والتهديد بقطع الغاز ورفع الأسعار وهي آليات تسعى من خلالها روسيا إلى توجيه القرارات السياسية بأوروبا لصالحها.

6. لقد كان لجائحة كوفيد 19 أثر واضح على أسواق الطاقة العالمية، وقد كانت دروسا مستلخصة سرعت للتفكير في كيفية تنويع مصادر الطاقة، إن الطرف الأوروبي ورغم الآليات التي يملكها لم يتمكن من توحيد سياسة طاقوية موحدة تعمل في مجال سياسة خارجية منسجمة، وهو التحدي الذي تواجهه العملية التكاملية الأوروبية، خاصة أمام سيادة نهج الدولة القطرية والمصالح الخاصة لكل دولة على حدا.
7. يمكن لأوروبا أن تستعين بالفاعلين المنافسين في مجال الغاز الطبيعي مثل الجزائر، نيجيريا وقطر، ومع تناقص الإحتياطات الخاصة بالمنتجين الأوروبيين فإن الغاز الروسي يبقى المنتوج الذي يؤهل أوروبا للإستفادة من حيث الكم والسعر وكذا استمرارية الإمداد.
8. تشكل التحديات البيئية رهانا يسعى المجتمع الدولي لكسبه، ويمثل في نفس الوقت شرطا أساسيا لاستهلاك الطاقة وترشيد إستعمالها، لكن على المدى المتوسط يعتبر الغاز هو المورد المثالي والملائم لضمان إستمرار تشغيل المصانع والبيتروكيماويات وتحريك الورشات وكافة البنى التحتية التي تساهم في رفع مستويات الدخل الإجمالي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب

1. بريجينسكي، زبيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى –الأولوية الأمريكية و متطلباتها الإستراتيجية، تر : أمل الشرقي ، ط1 عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

2. دوجين، ألكسندر، جغرافيا السياسية في روسيا، تر: عاطف معتمد وآخرون، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

3. ديتانسي ستيفن ، علم السياسية الأسس، تر: رشا جمال، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

4. عبد الحميد، عاطف معتمد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي – أزمة الفترة الإنتقالية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

5. محمد فهمي، عبد القادر، المدخل في دراسة الاستراتيجية بغداد: جامعة بغداد، 2009.

6. مضر الأمارة، لمى، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009.

7. هارت، ليدل ، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيئثم الأيوبي، بيروت: ط 4، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000.

8. هورسنيل، بول، تحرير صناعة الغاز الاوروبية ومضامينها، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004.

❖ **المجلات العلمية المحكمة:**

1. الصادق جراية ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 8، 2014.

2. أمل، نجم محمد، تأثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية بعد عام 2001، السياسة الدولية 85 (2021).

3. بن خليف، عبد المالك، العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 11 (2014).

4. بن رقرق سعيد ، الرهانات الجيوستراتيجية للأمن الطاقوي الأوربي في ظل الحرب الروسية الأوكرالنية، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023.

5. بوصبوعة مصطفى ، تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، 2016.

6. حسين، أحمد قاسم، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، سياسات عربية، 23 (2016).

7. علي الغنمة، البشير مسعود، الأزمة الروسية الجورجية وتأثيرها على العلاقات الدولية، الجامعي، 36 (2022),

8. قحطان، حارث عبد الله، ومرعي مثنى فائق، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 1 (2014).

9. محمد جواد، بمراح ، تأثير الغاز الجزائري على ألمن الطاقوي ألوروبي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 1 (2021).

10. محمد عبيد، قاسم و عيسى، سينا ميخائيل ، الأبعاد الإستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الإتحاد الأوروبي بعد العام 2000، مجلة المعهد ، 1 (2020).

11. محمد، شالأو عبد الخالق ، علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة قەالّى زانست العلمية، 4 (2019).

12. محمد العبيدي لطيف كريم ، الوسائل السياسية بين الإستراتيجية والدبلوماسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، 2009.

13. محمد، وليد حسن ، دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة، دراسات دولية، 64 (2016).

14. هاشم نوار جليل ، ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 4 (2). 2020.

15. يموتان، فايزة ، دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا، السياسة الدولية 209 (2017).

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي – الأوروبي في الفترة 2006 – 2016، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، الجزائر.

2. مراد فيضل، السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2016.

3. سايغي، عبد السلام ، شركة غازبروم وتأثيراتها على السياسة الغازية في أوروبا، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماستر في العلوم السياسية، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012.

❖ مراجع أخرى (مقالات وتقارير)

1. ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

2. شادي عبد الساتر،" ما هي بدائل أوروبا للغاز الروسي؟" ، الشرق الأوسط، 28 يوليو 2022، قسم الاقتصاد.

3. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الجزء 1، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 1979.

4. مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، حسن سيد سليمان، مفاهيم إستراتيجية، محاضرات، 2018.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. نورهان الشيخ، مستقبل العلاقات الروسية- الأوروبية: الفرص والتحديات، تم تصفح الموقع يوم 21-03-2024 <https://trendsresearch.org>/

2. أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، تم تصفح الموقع يوم 11-05-2023. <https://www.politics-dz.com/>

3. موقع أورونيوز، العلاقات الروسية البيلاروسية ، تم تصفح الموقع يوم 25 جويلية 2011. <http://arabic.euronews.com/tag/belarus/En%20cache >

4. موقع أورونيوز، العلاقات الروسية البيلاروسية ، تم تصفح الموقع يوم 25 جويلية 2011. <http://arabic.euronews.com/tag/belarus/En%20cache >

5. محمد أفزاز،" الغاز يوطد العلاقات القطرية الروسية " موقع القرية تم تصفح الموقع يوم 11 ديسمبر 2024 .<www.alqaria.com>

6. مرتضى الشاذلي، دبلوماسية الأنابيب.. كيف أصلح الغاز الروسي جزءا من السياسة الخارجية لبوتين، تم تصفح الموقع يوم 12 ديسمبر 2023 <https://www.noonpost.com/27180/>

7. موقع روسيا اليوم" .امكانيات "غازبروم" في مجال توريد الغاز الروسي إلىأوروبا غير محدودة تم تصفح الموقع يوم 28 جويلية 2011 ". <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/562660>

8. محمد ياسين صقر، "مفهوم الاستراتيجية "The Concept of Strategy "، الموسوعة السياسيّة، 2018-07-30، تاريخ آخر دخول: 2023-07-12 18:26، متاح على الرابط التالي https://political-encyclopedia.org/dictionary/ : مفهوم الاستراتيجية

9. سعود عبود، الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد 15249 الصادر في 25-03-2010، تم تصفح الموقع يوم 22-04-2023 على الساعة 21:00 <https://www.alriyadh.com/509799>

10. محمد فال ولد المجتبي، السياسة الخارجية الأوروبية وتحديات جيوبوليتيكية الطاقة، موقع آراء حول الخليج، تم تصفح الموقع يوم 29-08-2023 <https://araa.sa/index.php?view=article&id=1888:2014-07-16-14-57-30&Itemid=172&option=com_content%D9%89>

11. أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، تم تصفح الموقع يوم 11-05-2023.موقع <https://www.politics-dz.com/>

12. موقع الجزيرة نت "روسيا... وريثة الإتحاد السوفياتي والقوة العسكرية الثانية في العالم" تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2024 <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/17/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7>

13. رمضان غيث، "الواقعية الجديدة"Neorealism - Structural Realism - ، الموسوعة السياسيّة، 09-12-2020، تاريخ آخر دخول: 2023-11-11 23:21، متاح على الرابط التالي<https://political-encyclopedia.org/dictionary/> :الواقعية الجديدة.

14. الهام ناصر، "الليبراليّة الجديدة في الفكر السياسي Neoliberalism in Political – thought"، الموسوعة السياسيّة، 2023-06-04، تاريخ آخر دخول: 2023-11-12 20:30، متاح على الرابط التالي<https://political– : ***<μencyclopedia.org/dictionary/الليبراليّة الجديدة في الفكر السياسي

15. صباح بالة، "مركب الأمن الإقليمي"Regional Security Complex – ، الموسوعة السياسيّة، 2020-11-12، تاريخ آخر دخول: 2023-11-30 23:54، متاح على الرابط التالي<https://political–encyclopedia.org/dictionary/> :مركب الأمن الإقليمي

16. موقع الجزيرة نت، شبه جزيرة القرم، تم تصفح الموقع بتاريخ: 11 أفريل 2024 على الساعة 22:00 <

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/6/%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%85>

17. موقع روسيا اليوم. موقع روسيا اليوم. مدفيديف لأوروبا: لا تقلقوا ..الغاز وافر .تم تصفح الموقع يوم 28 جويلية 2011

18. .</http://arabic.rt.com/news_all_news/news/562660>

19. موقع روسيا اليوم ، "فصول أزمة الغاز الروسية – الأوكرانية" .تم تصفح الموقع يوم 10 مارس 2024 . http://arabic.rt.com/news_all_news/info/24521/

20. https://www.dw.com/ar/

21. موقع جامعة سطيف، <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=4208>

22. موقع سفارة دولة قطر في كييف، <https://kyiv.embassy.qa/>

23.موقع س ن ن، <https://arabic.cnn.com/business/article/2022/03/03/oil-prices-natural-gas-russia>

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **الكتب:**

1. C.DOLMAN, Everett, Astropolitik: classical geopolitics in the space age, 1st ed, London: Frank Cass Publishers, 2002.

2. CHEVALIER, Jean-Marie, The New Energy Crisis Climate, Economics and Geopolitics,1st ed, Hampshire : England:Palgrave MACMILLAN ,2009.

3. D'ANIERI, Paul, Ukraine and Russia From Civilized Divorce to Uncivil War, UK : Cambridge University Press, 2023.

4. DALBY, Simon and TUATHAIL, Gearoid, Rethinking geopolitics**,** 1st ed, London: Routledge, 1998.

5. DASSELEER, Pol-Henry, GAZPROM L'idéalisme européen à l'épreuve du réalisme russe, Paris : L'Harmattan, 2009.

6. DASSELEER, Pol-Henry, Enjeux politiques d'un acteur économique dans le secteur énergétique : Gazprom. Les acteurs privés au service d'une vision géopolitique.

7. DODDS, Klaus**,** Geopolitics A Very Short Introduction, 1st ed, Oxford: Oxford University Press, 2007.

8. HOPF, Ted, Russia's European choice, 1st ed , New York :Palgrave Macmillan, 2008.

9. KAGAN, Robert, End of Dreams, Return of History, 1st ed, New York : Borzoi Books, 2008.

10.KEARNS, Gerry, Geopolitics and Empire-The Legacy of Halford Mackinder-, 1st ed, Oxford : Oxford University Press, 2009.

11. LUCAS, Edward, The new cold war : Putin's Russia and the threat to the West , 1st ed, New York :Palgrave MacMillan, 2008.

12. MARCHAND, Pascal, Géopolitique de la Russie-Le pouvoir, L'homme et Le territoire , Paris: Ellipses, 2007.

13. PEROVIC, Jeronim and Others, Russian Energy Power and Foreign Relations Implications for conflict and cooperation ,1sted , Abingdon :Routledge, 2009.

المجلات العلمية المحكمة:

1. WALLANDER, Celeste, « Russian Transimperialism and Its Implications », by The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, The Washington Quarterly (2007).

2. BELKIN, Paul, The European Union's Energy Security Challenges, JSTOR, 7 (2008).

3. FINON, Dominique, LOCATELLI, Catherine, Russian and European gas interdependence Can market forces balance out geopolitics?, cahier de recherche lepii, France.

4. FREEDMAN, Lawrence, "The Meaning of Strategy, Part I: The Origins," Texas National Security Review 1, no. 1 (October 2017).

5. GUILLET, Jérôme, « Gazprom, partenaire prévisible : relire les crises énergétiques Russie-Ukraine et Russie-Belarus », IFRI, Centre Russie/NEI, Mars 2007.

6. JOVIĆ LAZIĆ, Ana, NIKOLIĆ, Marko, The importance of energy security in the relations of the European union and Russia, Belgrad 2013, Institute of International Politics and Economics.

7. MINTZBERG, Henry, The strategy concept I: five ps for strategy. California management review; fall 1987.

8. PIRANI, Simon, Jonathan Stern and Katja Yafimava, The Russo-Ukrainian gas dispute of January 2009: a comprehensive assessment(Oxford Institute for Energy Studies, February 2009).

9. POPESCU, Bogdan Mihai, EU – Russia Energy Dialogue: Between Cooperation and Conflict, Monitor Strategic, 2012.

10. STEFANOVA, Boyka, European Strategies for Energy Security in the Natural Gas Market, Journal of Strategic Security , No. 3 (2012).

11. STERN, Jonathan, Natural Gas in Europe − The Importance of Russia, Oxford Institute for Energy Studies.

12. THUMANN , Michael, Diversification des sources –la meilleure stratégie pour les relations énergétiques UE-Russie, IFRI, Programme de recherche Russie/NEI, Mai 2006.

13. VELICHKA, Milina, « Energy Security and Geopolitics » Connections the Quarterly Journal, winter 2007,

❖ مراجع أخرى (أوراق بحثية – تقارير)

1. Gazprom exports, Report 2018, St. Petersburg.

2. International Energy Agency, European Union 2020 Energy Policy Review, France, IEA - June 2020.

3. John Lough**,**"Russia's Energy Diplomacy" ,The Royal Institute of international Affairs, Briefing Paper, (May2011).

4. Jussi Puustinen, A Look into the Origins of Russian Strategic Culture, 2023.

5. Margarita M. Balmaceda, Energy dependency, politics and corruption in the former Soviet Union : Russia's power, oligarchs' profits and Ukraine's missing energy policy, 1995–2006, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business,2008 Margarita M. Balmaced.

6. MONAGHANTAN, Andrew and MONTANARO-JANOVSKI, Lucia, EU-Russia energy relations, EPC Issue paper, 2006.

7. ORTTUNG, Robert and others, « Russia's Energy Sector between Politics and Business » (Working Papers of the Research Centre for East European Studies, Bremen, No. 92.February 2008).

8. ORTTUNG, Robert and others, « Russia's Energy Sector between Politics and Business » (Working Papers of the Research for East European Studies, Bremen, No. 92.February 2008).

9. Philippe DESPLENTER, « Russia and Energy as a Political Means » (Master Thesis in International Business Economics not published, Leuven, Belgium, 2007).

10. Rolland Gotz, Russia and the energy supply of Europe the Russian energy strategy to 2020, 2005,

11. The World Bank,The future of the natural gas market in South East Europe, Washington : Library of Congress, 2010.

المواقع الإلكترونية:

1. Alexandre Lalanne-Berdouticq, Avoir les idées claires : qu'est-ce que la géopolitique ? Quelle différence avec la stratégie ? consulter le 12-02-2023 à 18 :20. <https://libertepolitique.com/Actualite/Decryptage/Avoir-les-idees-claires-qu-est-ce-que-la-geopolitique-Quelle-difference-avec-la-strategie>

2. Eurostat, https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-2c.html

3. Gazprom website, Half a century at the forefront of the gas business, website visited in: 10 Mars 2024 <https://gazpromexport.ru/en/50years/>

4. IEA , Energy system of Russia, visited in 17 avril 2023, https://www.iea.org/countries/russia

5. Marc Ozawa, Ion Alexandru Iftimie, Europe's dependence on Russian natural gas, visited in 10-06-2023, NATO Defense College, <https://www.jstor.org/stable/resrep27709.9>

6. Marc Ozawa, Ion Alexandru Iftimie, Russia's energy policy as a foreign policy instrument, NATO Defense College, website visited in 12-06-2023: <https://www.jstor.org/stable/resrep27709.8>

7. Michael Kofman, Drivers of Russian grand strategy, website visited in 26-06-2023 <https://frivarld.se/sv/>

8. Mikhail S. Gorbachev, Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987).

9. Rauf Mammadov, "Belarus's Role in East European Energy Geopolitics", visited 02-04-2024 at 18:00. <https://jamestown.org/program/belaruss-role-in-east-european-energy-geopolitics/>

10. Sarah Laoyan, Website Asana, Stratégie ou tactique : quelles différences ? 2022, consulter le 12/03/2023 à 22:30,< https://asana.com/fr/resources/strategy-vs-tactics>

11. Simon CHADWICK, Sports sponsorship fuels Gazprom's soft power, visited 14-02-2024 <https://www.policyforum.net/sports-sponsorship-fuels-gazproms-soft-power/>

12. Thierry Tardy. NDC Policy Brief 23-20: "NATO 2030. United for a new era": a Digest, by NATO – 2030: United for a New Erhttps://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/12/pdf/201201-Reflection-Group-Final-Report-Uni.pdf)

13. Martin Neill and others, Defense Policy and Strateg, Institute for Defense Analyses (2017) <http://www.jstor.com/stable/resrep22899.4>

14. Howell Nina. LNG in Europe 202: Current trends, the European LNG landscape and country focus, Business Law News, 23 August 2021 <https://natlawreview.com/article/lng-europe-2021-current-trends-european-lng-landscape-and-country-focus>

15. Britanica, Tactics, <https://www.britannica.com/topic/tactics>

فهرس الموضوعات

الإهـداء

تشكرات

مقدمـة 5

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتوجهات الإستراتيجية الطاقوية الروسية – الأوروبية..... 3

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية 14

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية وعلاقاته بالمفاهيم ذات الصلة 14

أولا: مفهوم الإستراتيجية..... 14

ثانيا: تطور مفهوم الإستراتيجية..... 17

الفرع الثالث: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الإستراتيجية 17

المطلب الثاني: محددات الإستراتيجية 23

المطلب الثالث: وسائل وأهداف الإستراتيجية 25

أولا: الوسائل: 25

ثانيا: الأهداف..... 26

المبحث الثاني: الفكر الإستراتيجي الروسي في فترة ما بعد الحرب البادرة..... 28

المطلب الأول: جذور الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة 28

أولا: معالم الإستراتيجية الروسية تتمثل فيما يلي:..... 28

ثانيا: خلفيات الإستراتيجية الروسية..... 29

المطلب الثاني: تحولات الإستراتيجية الروسية تجاه أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة 31

المطلب الثالث: دور البعد الطاقوي في تشكل الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة 33

أولا: توظيف الطاقة كأداة في السياسة الخارجية الروسية..... 33

ثانيا: الغاز الطبيعي كعامل محدد للقرار السياسي الخارجي الروسي..... 34

المبحث الثالث: واقع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي..... 36

المطلب الأول: أهم إحصائيات الطاقة بدول الإتحاد الأوروبي 36

أولا: الوضع الطاقوي الراهن..... 36

ثانيا: تشخيص نقاط قوة وضعف العامل الطاقوي للإتحاد الأوروبي 38
ثالثا: مستوى التبعية في مجال الطاقة 40
المطلب الثاني: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي 43
المطلب الثالث: مكانة الغاز الطبيعي الروسي في التوجهات الأوروبية للطاقة 44
أولا: العلاقات الإستراتيجية الطاقوية الروسية الأوروبية 44
ثانيا: معالم البنية التحتية الأوروبية للغاز 45
المبحث الرابع: المقتربات النظرية المفسرة للإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه دول الإتحاد الأوروبي.... 46
المطلب الأول: المقاربة الجيوبوليتيكية 46
المطلب الثاني: المقاربة النيو الواقعية 50
أولا: مضمون المقاربة النيو واقعية..... 50
ثانيا: مستويات التحليل 52
المطلب الثالث: المقاربة النيو الليبيرالية..... 54
أولا: ماهية المقاربة الليبراليّة الجديدة..... 54
ثانيا: مرتكزات الليبراليّة الجديدة 56
المطلب الرابع: مقاربة مركب الأمن الإقليمي..... 59
أولا: تعريف مركب الأمن الاقليمي 59
ثانيا: أسس نظرية المركب الأمني الإقليمي: 61
ثالثا: مستويات تحليل مقاربة مركب الأمن الاقليمي: 62
الفصل الثاني: واقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.. **ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.**
المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية 65
المطلب الأول: جذور العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية..... 65
أولا: أهم المحطات التاريخية للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية: 66
ثانيا: آليات تنظيم العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية 70
المطلب الثاني: الخريطة السياسية لعملية الإمداد..... 74
أولا: الجوار القريب والإرث السوفياتي..... 74
ثانيا: دول أوروبا الشرقية والوسطى..... 79

ثالثا: دول أوروبا الغربية 80
المطلب الثالث: دور الفاعلين الدوليين في مجال الطاقة في سياق العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية
..... 83
أولا: الفاعلين الدولاتيين في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية..... 83
ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات (غازبروم) 85
ثالثا: دور الأفراد في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية (فلاديمير بوتين)..... 86
المبحث الثاني: الأزمات الطاقوية في العلاقات الروسية الأوروبية 89
المطلب الأول: الأزمات الأوكرانية (من سنة 2006 إلى سنة 2013) 89
أولا : أسباب قيام الأزمات الأوكرانية 90
ثانيا: تداعيات الأزمة على أوكرانيا، روسيا والإتحاد الأوروبي:..... 94
المطلب الثاني: الأزمة الجورجية 98
أولا: الخلفيات والدوافع 98
ثانيا: الموقفين الروسي والجورجي باعتبارهما الأطراف الأساسيةً: 100
ثانيا: أبعاد الأزمة الجورجية في السياق الطاقوي: 102
المطلب الثالث: أزمة جزيرة القرم 104
أولا: الخلفيات التاريخية.....104
ثانيا: تجليات الأزمة بالنسبة للبعد الطاقوي:.....109
المبحث الثالث :رهانات الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية.....110
المطلب الأول: علاقات التعاون بين الطرفين 111
أولا: مظاهر التعاون الروسي الأوروبي: 111
ثانيا: مؤشرات التعاون الطاقوي بين روسيا وأوروبا 114
المطلب الثاني: بوادر إستمرار الطبيعة النزاعية في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.....118
المطلب الثالث: مظاهر التبعية في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.....120
أولا: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة: 120
ثانيا: تطوير و تكثيف نظام الأنابيب الناقلة للغاز:.....121
ثالثا: دعم القوة الإحتكارية لغازبروم: 121

الفصل الثالث: دور الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية الأوروبية وتأثيره على الأمن الطاقوي الأوروبي 124

المبحث الأول: موقع الغاز الطبيعي في معادلة العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية 126

المطلب الأول: الغاز كأداة دبلوماسية.....127

أولا: تعريف دبلوماسية الطاقة– الغاز 127

ثانيا: توظيف الغاز في السياسة الخارجية الروسية 130

المطلب الثاني: الغاز كمحفز للعلاقات الثنائية بين روسيا وأوروبا.....132

أولا: الاهتمام المتبادل ببن روسيا وأوروبا 132

ثانيا: دور روسيا في الأمن الطاقوي الأوروبي: 133

المطلب الثالث: الغاز كتهديد للأمن الطاقوي الروسي الأوروبي.....136

المبحث الثاني: دور الفاعلين الدوليين في تسيير ملف الطاقة 138

المطلب الأول: شخصية فلاديمير بوتين.....140

المطلب الثاني: سيطرة شركة غازبروم على أسواق الغاز الأوروبية.....144

أولا: الدور السياسي لشركة إقتصادية بإمتياز "غازبروم" 145

ثانيا: أهمية شركة غازبروم بالنسبة للأجندة الروسية اتجاه الإتحاد الأوروبي 147

المطلب الثالث: ردود فعل دول الإتحاد الأوروبي تجاه الإستراتيجية الطاقوية الروسية 153

أولا: تنصيب آليات إستباقية.....153

ثانيا: تنويع مصادر الإمداد بالغاز.....154

ثالثا: الاستجابة للمخاطر الاقتصادية الروسية:.....155

المطلب الرابع: الفاعلين المنافسين في مجال الطاقة.....157

أولا: الدول الأوروبية المنتجة للغاز 157

ثانيا: الغاز الجزائري البديل الأمثل 157

ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية.....158

رابعا: قطر عملاق الغاز المسال 158

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.....159

المطلب الأول: الهيمنة الروسية في مواجهة المثالية الأوروبية 161

أولا: سياسة الإنتقاء :.....161
ثانيا: سياسة الإستباق : 163
ثالثا: سياسة التفرقة :.....164
المطلب الثاني: مأزق الأزمات الدولية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي.....167
أولا: وضعية توريد الغاز للاتحاد الأوروبي من طرف غازبروم.....167
ثانيا: الأزمات الطاقوية وأثرها على أمن الإمدادات نحو الإتحاد الأوروبي 169
المطلب الثالث:عملية الإنتقال الطاقوي والتحديات البيئة 171
أولا: التحديات البيئية للانتقال الطاقوي وتشمل: 171
ثانيا: عملية الإنتقال الطاقوي لروسيا والتحديات البيئة التي تواجهها 172
ثالثا: التحديات البيئية:.....173
رابعا: جهود الاتحاد الأوروبي في الانتقال الطاقوي.....173
خامسا: التحديات البيئية التي تواجه الاتحاد الأوروبي 174
سادسا: تحديات اقتصادية واجتماعية.....174
المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية للعلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.....175
المطلب الأول: نحو علاقات التعاون والاعتماد المتبادل.....175
المطلب الثاني: تعارض المصالح وتهديد الأمن الطاقوي للطرفين 182
المطلب الثالث: الآليات البديلة لمواجهة الوضع الطاقوي الراهن.....183
خاتمة.....185
قائمة المصادر والمراجع 189
فهرس الموضوعات.....201

الخرائط

خريطة رقم 1: أنابيب النفط والغاز الروسي نحو أوروبا 71

خريطة رقم 2 : توضح وضعية أنابيب الغاز الحالية التي تربط روسيا بأوروبا..... 75

خريطة رقم 3 : خطوط أنابيب الغاز العابرة لإقليم أوكرانيا نحو أوروبا 77

الخريطة رقم 4 : تبين أهم الصادرات الروسية من الطاقة عبر بيلاورسيا نحو أوروبا..... 78

خريطة رقم 05 : تبعية الدول الأوروبية للغاز الروسي 166

خريطة رقم 06: توضح شبكة الأنابيب – التي تسيرها شركة غازبروم– من روسيا تجاه أوروبا 168

الجداول

الجدول رقم 01: نسبة إعتماد دول الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي 34

الجدول رقم 02 : مستوى نسبة الواردات الروسية من الغاز للاتحاد الأوروبي 42

الأشكال

الشكل رقم 01: مستوى الإستهلاك الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي 27 ما بين سنتي 1990–2018 . 37

الشكل رقم 02: مستوى الإستهلاك الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي 27 حسب كل قطاع..... 38

ملخص

إن التوجهات العالمية في إقتصاديات الطاقة تبرز تطورا هاما في زيادة نسبة الطلب على الغاز الطبيعي، نظرا لتركيبته التقنية المميزة التي تجعل منه أنجع الطاقات التقليدية، وإستجابته بنسبة هامة لمعايير الحفاظ على البيئة، وفي هذا المجال تملك روسيا إمكانيات هامة من الغاز مما يجعلها فاعل مهم في الأسواق العالمية للطاقة، الأمر الذي دفع صناع قرار روسيا الإتحادية وخاصة الرئيس فلاديمير بوتين إلى اعتماد هذا المورد كأداة لتنفيذ الإستراتيجية الروسية لاسيما تجاه الإتحاد الأوروبي، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية والتي ترمي إلى إعادة بعث روسيا لترقى إلى دولة محورية مؤثرة في النظام الدولي، وهذه التوجهات الإستراتيجية ترتكز في شق منها على البعد الطاقوي تجاه الكيان الأوروبي لتأمين مناطق نفوذها وتوسيع مجال مصالحها الحيوية، وفي المقابل يعمل الإتحاد الأوروبي على تكييف سياسته الطاقوية مع وضع يقلص من تبعيته للغاز الروسي وتجسيد أمنه الطاقوي، وهنا تبرز على إثر ذلك التفاعلات الدولية والرهانات الجيوبوليتيكية على مستوى معالم أسواق الغاز العالمية.

Abstract

Global trends in energy economics highlight an important development in increasing the proportion of demand for natural gas, due to its distinctive technical composition that makes it the most effective of traditional energies, and its significant response to environmental conservation standards. In this field, Russia has significant gas potential, which makes it an important player in Global energy markets, which prompted the decision-makers of the Russian Federation, especially President Vladimir Putin, to adopt this resource as a tool for implementing the Russian strategy, especially towards the European Union, to achieve the goals of Russian foreign policy, which aims to revive Russia to rise to a pivotal and influential actor in the international system, and these trends The strategy is partly based on the energy dimension towards the European entity to secure its areas of influence and expand the scope of its vital interests. On the other hand, the European Union is working to adapt its energy policy to a situation that reduces its dependency on Russian gas and materializes its energy

security. Here, international interactions and geopolitical bets emerge at the level of Features of global gas markets.